الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

سياسة الجبهة الشعبية الفرنسية تجاه الجزائر

(1938-1936)

إعداد الطلبة:
- بوفامة مروة
- بولفول حسناء

إشراف الدكتور:
- مسعود عوادي

لجنة المناقشة:

الاسم اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د. رياض بودلاعة	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة
د. مسعود عوادي	أستاذ محاضر	مشرفا ومقرّرا	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
أ. لعماري مرزقلال	أستاذ مساعد	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

السنة الجامعية2022– 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي جعل لنا من العلم نوراً نهتدي به إلى نبع الحنان والحب إلى من تحت قدميها الجنان...إلى من دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي...إلى أغلى ما في الوجود "أمي"إلى من أحمل إسمه بكل اِفتخار...إلى أول من أنتظر هذه اللحظات ليفتخر بي"أبي الغالي"

إلى من يعجز اللسان عن وصفهم إلى من كانوا سندي في الحياة إخوتي "خديجة وزوجها رياض، يحي، مريم وزوجها أيمن، عيسى، أيوب، آية، إيمان" إلى كل العائلة "الأعمام" و"العمات" "الأخوال" و"الخالات" إلى أرواح أجدادي رحمهم الله "إبراهيم، صالح،ساسية" إلى من معهم سعدت برفقتهم في درب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي وبنات الخالات واحدة واحدة كل بإسمها إلى الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة من الإبتدائي إلى الجامعة إلى كل طلاب العلم ولكل من لم يدركهم قلمي أو نسيتهم ذاكرتي المتآكلة.

حسناء

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى عنوان التضحية ومفتاح الجنة إلى من حملتني وهناً على وهن وربتني التربية الصالحةإلى من نجلت على نفسها الراحة لأنعم بها وكانت لي عون في طريق النجاح، إلى الغالية أمي "فلوري فضية" إلى الذي كلله الله بالبهاء والوقار، إلى أحن رجل على الوجود إلى من سعى وشقى وعلمني الصبر والصمود، إلى أبي الغالي أسأل الله أن يحفظه ويرعاه "مُحَمَّد صالح"إلى سندي وقوتي في الحياة إلى الذين شاركوني نفس الرحم، إلى من علموني معنى الحياة إلى إخوتي وأخواتي إلى سندي وأمي الثانية أختي إيمان وزوجها صالح إلى الغالية سعاد وزوجها فريد، إلى الحنونة سلمى وزوجها مهدي، إلى سر بسمتي إلى البشوشة ليلى وزوجها كريم، إلى قدوتي نوال وخطيبها أسامة، إلى الحنون منير أخي الغالي، إلى آخر العنقود عامر، إلى أحفاد عائلة بوفامة " ساجد، سجى، رحمة، يزن تقي الدين، سيدرة رنيم، آدم، توبة، تيسير، رتال، إلى من جمعتني بها الجامعة وكانت لي خير الصديقة والأخت حسناء إلى كل صديقاتي التي عرفتني بهم الحياة كما أهدي هذا الجهد إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة لإنجاز هذا العمل المتواضع.

مروة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات نشكر الله الخالق سبحانه وتعالى

الذي منحنا الصبر والطموح لإنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل، وخالص التقدير إلى الدكتور المشرف "عوادي مسعود"

الذي كان نعم الموجه، عرفاناً لما قدمه لنا من نصائح، وتوجيهات جليلة كانت

النبراس التي أنارت لنا درب البحث، وساعدتنا في إنجازنا هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

على ما سيذلونه من جهد في إتمام هذا العمل، وإفادتنا أكثر في

الموضوع من خلال تصويباتهم. دون أن ننسى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب

أو بعيد .كما نتقدم بالشكر إلى موظفي المكتبة بكلية العلوم

الإنسانية والإجتماعية خاصة، وإلى مكتبة متحف المجاهد علي كافي

وكامل موظفيه.

- ملخص:

تناولت هذه الدراسة الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا سنة 1936، ظهرت العديد من المشاريع الإصلاحية في الجزائر من بينها مشروع بلوم فيوليت والذي تم إعادة بعثه والذي يقتضي بوضع إصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين خاصة الحقوق السياسية والنيابية إلا أن ردود الفعل التي دارت من حوله، أثارت ضجة كبيرة كما ساهم تكتل الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف توجهاتها في عرض مطالب الجزائريين على حكومة الجبهة الشعبية، عن طريق إرسال وفد لعرض مطالبهم على حكومة الجبهة الشعبية، من أجل تلبية مصلحة الجزائريين.

-الكلمات المفتاحية: الجبهة الشعبية، مشروع بلوم فيوليت، الحركة الوطنية الجزائرية، المؤتمر الإسلامي الجزائري.

Résumé :

Cette étude portait sur l'arrivée du front populaire au rêve en l'an 1936, de nombreux projets apparurent à l'exception de la validité en Algérie, parmi eux le projet plume violet, qui fut ressusucité, et qui nécessite l'émergence de nouvelles réformes en France et le parlement algérien parmi les musulmans, en particulier les droits politiques et 4 je suis une grande sensation, car le bloc du mouvement national, Algérien, avec ses diverses orientations, a contribué à présenter les revendication des algériens au gouvernement du front populaire, en organisant des conférences entre eux .le congrés islamique algérien, en envoyant doit présenter ses revendications au gouvernement du front populaire, afin de répondre aux intérêts des algériens.

-les mots clés :Front populaire, projet Ploom Violet,mouvement national Algérien, congrès Islamique Algérien.

مقدِّمة

شهدت الجزائر في ثلاثينياتالقرن العشرين مرحلة هامة في تاريخها، حيث برزت عدّة تيارات من مختلف المشارب، والبرامج والمطالب، والمصالح. كما فُعّلت الحركة السياسية التي عرفت تطورات في ظل الوجود الفرنسي بسياساته المختلفة. وقد عرفت هذه المرحلة تحولات تاريخية في مسار الكفاح الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي، انتقل فيها من أسلوب المقاومة الشعبية المسلحة إلى المقاومة السياسية، ومع وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا عام 1936م، ظهرت مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر،وانتهجت سياسات مختلفة نسبيا، ووضع الجزائريون آمالهم اتجاهها من أجل تحقيق مطالبهم وغاياتهم.

وضمن هذا السياق التاريخي السياسي تندرج هذه الدراسة التي موضوعها"**سياسة الجبهة الشعبية الفرنسية تجاه الجزائر (1930–1938)**"، والتي تعالج جانب من الجوانب السياسية للجزائر في هذه المرحلة بالدرجة الأولى، وركزت على موضوع سياسة الجبهة الشعبية، وأهم المشاريع التي طرحتها، وسياساتها تجاه الجزائر، وآثارها على الشعب، والنشاط السياسي الجزائري في هذه الفترة، ومدى تأثر الجزائريين بهذه السياسة.

تكمن **أهمية هذا الموضوع** في كونه يهتم بفترة مهمةة مرت بها الجزائر، وما رافقها من تطورات سياسية، خاصة بعد انتصار حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية في الانتخابات الرئاسية،وانعكاسات ذلك على الحركة الوطنية الجزائرية التي علّقت آمالها عليها.

ومن **دوافع إختيار هذا الموضوع**:

1– **الأسباب الذاتية:** تمثلت في رغبتنا في التعرف أكثر على موضوع سياسة الجبهة الفرنسية التي انتهجتها تجاه الجزائر، وذلك بالرجوع أساسا للدراسات السابقة، وإضافة لبنة أخرى في صرح هذا الموضوع. بالإضافة إلى أن طبيعة التخصص "مقاومة وحركة وطنية جزائرية" دفعتنا للبحث والدراسة حول مواضيع لم تتناول كثيراً في الدراسات التاريخية رغم أهميتها في تاريخ الجزائر .

2– **الأسباب الوضوعية**:تكمن في محاولة التعرف على الدراسات التاريخية في جانبها السياسي، والتركيز على فترة محدودة وقصيرة لتغطية أهم مستجداتها.

وإنحصرت دراسة هذا الموضوع زمنياً بين(1930-1938). فتاريخ 1930 تزامن مع مئوية الإحتلال وظهور تكتل سياسي جديد في فرنسا ساهم في دفع الحركة الوطنية الجزائرية إلى التكتل، وتقديم مطالباستهدفت مختلف المجالات، إلى غاية 1938، وهو تاريخ نهاية هذه الحكومة وسقوطها.

ومن خلال هذا التصور جاء **طرح إشكالية الموضوع** التي تصبو إلى معرفة سياسة الجبهة الشعبية تجاه الجزائر في الفترة (1930-1938)، وطبيعة مساهمة هذه السياسات في تحقيق مطالب الحركة الوطنية والجزائريين بصفة عامة، ومدى تجسيد حكومة الجبهة الشعبية هذه المطالب في مشاريعها. وتتفرع عن هذه الإشكالية **عدة تساؤلات فرعية** تمثلت فيما يلي:

-ماهي الأوضاع والظروف التي سادت الجزائر وفرنسا قبل وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم؟

-ما هي أهم المشاريع التي عرضتها حكومة الجبهة الشعبية على الجزائريين؟

-هل حققت الجبهة الشعبية مطالب الجزائريين؟

-ماهو الغرض الحقيقي الذي كان يصبو إليه مشروع بلوم فيوليت؟وهل كان فعلاً يخدم مصالح الجزائريين؟

-كيف كانت ردود الأفعال تجاه مشروع بلوم فيوليت؟

-هل نجحت سياسة الجبهة الشعبية في معالجة القضايا الوطنية؟ وكيف كان مصير هذه السياسة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات وتتبع سياسة الجبهة الشعبية الفرنسية تجاه الجزائر **قسمنا بحثنا إلى أربعة فصول**، تطرقنا في **الفصل الأول** المعنون بـ: "الأوضاع العامة قبل تشكيل الجبهة الشعبية"إلى الأوضاع العامة في الجزائر، منها الأوضاع السياسية ثم الاقتصادية، ثم الأوضاع العامة لفرنسا منها السياسية والاقتصادية، أما **الفصل الثاني** المعنون بـ: "وصول الجبهة الشعبية الفرنسية للحكم وأهم أعمالها"، تطرقنافيه إلى وصول الجبهة الشعبية للحكم، وفوزها في الإنتخابات، وأهم الأعمال التي جاءت بها، كما تحدثنا أيضاً على المؤتمر الإسلامي الجزائري، والظروف التي أدت إلى انعقاده، والمطالب التي رفعها إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس. أما **الفصل الثالث** الموسوم بـ: " مشروع بلوم فيوليت"فق ظهور المشروع ومحتواه و المواقف المختلفة منه، موقف الحركة الوطنية والمواقف الفرنسية منها المعارضة له والمؤيد له، وفي الأخير تطرقنا إلى مصير المشروع.

أما الفصل الرابع والمعنون ب: سقوط حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، وجاء فيه مواقف الحركة الوطنية من سياسة الجبهة الشعبية الفرنسية، والمواقف المختلفة من المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول والثاني وختم الفصل بسقوط حكومة الجبهة الشعبية وفشلها.

وللإجابة على إشكالية البحث تم الإعتماد على المنهج التاريخي الوصفي الذي ساعد على تتبع التسلسل التاريخي للأحداث المتعلقة بالموضوع اعتمادا على المصادر و المراجع المختلفة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل بعض أهم المشاريع التي جاءت بها سياسة الجبهة الشعبية الفرنسية.

واعتمدنا واطلعنا على **دراسات سابقة** خاضت هذا الموضوع، وركزت على جانب سياسة الجبهة الشعبية الفرنسية اتجاه الجزائر، التي تناولت البعض من موضوعنا منها: أطروحة دكتوراه بعنوان "الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962)"، لخميسة مدور، ومذكرة ماجستير بعنوان "عهد موريس فيولت وكتابه " هل ستعيش الجزائر (1925-1938)" لوليد بوشو، ومذكر ماجستير تحت عنوان " الجزائر على عهد الجبهة الشعبية (1936-1937)" لأسماء علان، لهذا حاولنا تغطية هذا الموضوع من خلال تركيزنا على دراسات سابقة واضافة عناصرلم تتطرق إليها هذه الدراسات.

ولتوثيق البحث اعتمدنا على **مصادر** أهمها: نذكر بعض الجرائد والمجلات خاصة "جريدة البصائر" و"مجلة الشهاب" بإعتبارهما عاصرة الفترة وتحدثت عن أحداثها بالتفصيل، خاصة بخصوص سياسة الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي الجزائري، كما نذكر أهم الكتب منها كتاب عبد الرحمان بن عقون بعنوان "الكفاح القومي والسياسي" بجزئيه الأول والثاني الذي ساعدنا في الإطلاع على مضمون ومحتوى مشروع بلوم فيوليت، والمطالب التي قررها المؤتمر الإسلامي الجزائري ومواجهة من طرف حكومة الجبهة الشعبية، ومن المصادر المعتمدة أيضاً نذكر مُحَمَّد البشير الإبراهيمي في كتابه المعنون "آثار الإمام البشير الإبراهيمي" ساعدنا في معرفة لبواكير الأولى لتأسيس جمعية العلماء المسلمين، والهدف الذي تصبو إليه، ودورها في المؤتمر الإسلامي الجزائري وأيضاً كتاب مصالي الحاج بعنوان "مذكرات مصالي الحاج" ساعدنا في الإطلاع على المقابلات السياسية التي قام بها الوفد المؤتمر في باريس.

كما إستعنا **بالمراجع** التي خاضت في هذا الموضوع أهمها: شارل روبير أجيرون بكتابه "تاريخ الجزائر المعاصرة" الذي ساعدنا في الإطلاع على المواقف المختلفة من مشروع بلوم فيوليت والأوضاع العامة بالجزائر

وكتابه "تاريخ الجزائر من إنتفاضة 1971 إلى اندلاع الثورة التحريرية والذي ساعدنا في معرفة مجريات الإحتفالات المئوية، والمشاريع الإصلاحية التي قامت بها الجبهة الشعبية، كذلك معرفة نهاية سياسة الجبهة الشعبية وسقوطها، وأيضاً كتاب " الحركة الوطنية الجزائرية "بجزئيه الثاني والثالث لمؤلفه أبو القاسم سعد الله، ساعدنا كثيراً في دراسة الأوضاع العامة بالجزائر قبل مجيء الجبهة، وأهم المطالب التي جاء بها المؤتمر الإسلامي والمواقف المختلفة منه، كما ساعدنا في معرفة أسباب ظهور مشروع بلوم فيوليت، ومشاريع الجبهة الشعبية، بالإضافة إلى مجموعة من المراجع مثل: محفوظ قداش " تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1919)، عبد الحميد زوزو " الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1939-1914).

كما اعتمدنا أيضاً على بعض **الرسائل الجامعية** التي اهتمت بهذا الجانب من الموضوع أهمها: مذكرة الماجستير تحت عنوان " الجزائر على عهد الجبهة الشعبية (1936-1937)" لأسماء علان، التي ساعدتنا في دراسة الأعمال التي جاءت بها حكومة الجبهة الشعبية والأسباب التي أدت إلى فشل هذه السياسة، بالإضافة إلى اِستعانتنا بمجموعة من المقالات والمعاجم للتوسع أكثر في الموضوع.

أما **صعوبات البحث** التي واجهتنا تمثلت أساساً في عدم القدرة على الحصول على مصادر ومراجع خاصة باللغة الفرنسية، وأيضاً صعوبة التحكم بالكم الهائل من المعلومات، وصعوبة ضبطها. وفي الأخير نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور" عوادي مسعود"، لتأطيره هذا العمل، وجهوده في تصويبه ودعمه، والشكر موصول أيضاً لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم لمناقشة مذكرتنا.

الفصل الأول:

الأوضاع العامة في الجزائر و فرنسا

قبل تشكيل الجبهة الشعبية.

المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائر.

1- الأوضاع السياسية.

2- الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثاني: الأوضاع العامة في فرنسا.

1- الأوضاع السياسية.

2- الأوضاع الاقتصادية.

عرفت مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين في الجزائر العديد من الأحداث الهامة، فقد مرّ قرن من عمر الاستعمار الفرنسي بها، وأحدث ذلك تغيرات جوهرية على بنية المجتمع الجزائري، وتعرّضه لشتى أنواع الإبادة والتهجير، وسياسات القمع. وفي المقابل استبسل الشعب الجزائري في مقاومة هذه السياسات، متخذا عدّة سبل للمقاومة.

المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائر.

1-الأوضاع السياسية:

أ-الاحتفالات المئوية 15 جويلية 1930م وآثارها:

بمرور مائة سنة كاملة على الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1930م)، أرادت إدارة الاحتلال اقامة احتفالات لإحياء لذكرى احتلال فرنسا للجزائر، تجديداً للجراح والمآسي والانتهاكات، التي ارتكبتها ظلما وعدواناً في حق الشعب الجزائري ومؤسساته، وتحدياً لمشاعرها وجراحها وآلامها، ومعاناتها وتأكيدًا لعزمهم على البقاء بقوة الحديد والنار. فقد شرعت فرنسا للاستعداد لهذه الاحتفالات مع بداية العشرينات، وانطلقت عام 1930م ودعت إلى المشاركة فيها شخصيات عالمية و رؤساء وملوك دول...[1].

فقد كان التحضير لهذه الاحتفالات يمتاز بدقة، وكان الحاكم العام ستينغ sting ينشغل بالموضوع منذ 14ديسمبر 1923م، حيث شكل لجنة و تكلف بإعداد برنامج احياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، ثم خلفه في مبادرته الحاكم فيوليت violet، الذي كان يعتزم من ناحية سياسية أكثر للاحتفال بتحرير الدول البربرية من الهيمنة التركية، بيد أن المندوبات المالية كانت منشغلة بتحضير مختلف المشاريع، التي اعُتمدت كأساس لقانون 25 مارس 1928م، وتأسس بموجب هذا القانون مجلس أعلى للذكرى المئوية ومحافظ عام لها، وخصصت 40 مليون فرنك[2].وقد حضر رئيس الجمهورية الفرنسية شخصياً

[1]-عبد الرشيد زروقة، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913-1940)**، دار الشهاب، بيروت، ط.1، 1999، ص.123.

[2]-شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 1986، ص.641.

قاسطون دومريقو doumergue gaston وقد كان هذا الاحتفال «**يشتمل على معارض واستعراضات ومحاضرات وألعاب، وأفلام ومطبوعات وجولات سياحيةوافتتاح لمنشآت جديدة...**»، حتى أنهم من بين الاستعراضات قدموا كيف دخل الجيش الفرنسي إلى العاصمة سنة 1830بلباسه، وأسلحته، ومعداته[1].

وهي احتفالات عبّرت سلطات الاحتلال من خلالها عن بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر، معتقدة أنها افتكت الجزائر عنوة، وأنها سلخت شعبها عن الحضارة الإسلامية وأعادوه إلى الحضارة الرومانية[2].وقد حضر الاحتفال المئات من رجال الدين والقساوسة، المسيحيين من شتى البلدان الأوروبية، وأعلنوها صليبية من جديد، حيث صرح كبار الأساقفة بالجزائر في خطاب ألقاه في ذلك المؤتمر قال فيه:«**إننا نحتفل اليوم بدخول المسيحية من جديد إلى إفريقياالشمالية**»[3]، ويضيف آخر:«**إن احتفالنا اليوم ليس احتفال بمرور مئة سنة على احتلالنا للجزائر ولكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام**»[4].

وكان من المقرر أن تستمر هذه الاحتفالات ستة أشهر، لكن مقاطعة الأهالي لها بسبب الشعور بالإهانة جعلها تتوقف بعد شهرين، لأن الفرنسيين كانوا يحتفلون افتخاراً بإنتصار المسيحية على الإسلام، ولم تكتف فرنسا بهذا القدر فقط، بل أقامت جدار فوق كهف طبيعي صغير بناحية سيدي فرج، وعينت له وكيلاً من قدماء جنودها بدعوى أن ذلك هو ضريح سيدي فرج، وهو في الحقيقة ما هو إلا مغارة أحيت بها وثنية جرت عليها الدهور، كما أقامت حفل ديني في المسجد الأعظم وخطبوا من فوق منابره التي توالت عليه أقدام العلماء من قبل.وكانت هذه الاحتفالات تتم في كل مدينة جزائرية حسب تاريخها، زيادة في استفزاز واثارة عواطف الجزائريين.

---

[1]–عبد الرشيد زروقة، مرجع سابق، ص.124.

[2]–أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1930–1945م)**، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.4، 1992،ص.192.

[3]–مُحَمَّد خير الدين، **مذكرات الشيخ خير الدين**، ج1، دار حلب للنشر، الجزائر، د.ت،ص.20.

[4]–عبد الرشيد زروقة، نفسه، ص.124.

الجدير بالذكر أن هذه الاحتفالات التي أدمت قلوب الجزائريين وأثارت مشاعرهم، قد أثمرت الروح الدينية والوطنية والتي ظلت تتفاعل في نفوس الجزائريين منذ بداية الاحتلال، ووحدت جهودهم، كما عارضت الكثير من الحركات، وعلى رأسهم نجم الشمال الإفريقي لمبدأ الاحتفال القرني، ودعوة الشعب لمقاطعة الاحتفال ودعته إلى تنظيم حركة واسعة ضد الإمبريالية الفرنسية، كما جاءت دعوة الشيخ عبد الحميد بن باديس، لمقاطعة هذه الاحتفالات، فقد خلفت هذه الاحتفالات أثر كبير على الحركة الوطنية، ما نتج عنها من تطور في الحركة الإصلاحية، وازدياد الروح النضالية بين أعضاء نجم شمال إفريقيا الشمالية، حتى أن بعض المؤرخين الجزائريين قال:«...**إن احتفال الفرنسيين بمرور قرن على احتلالهم أرض الجزائر قد قدم القضية الجزائرية عشرين سنة على الأقل**»[1].

ب-نجم شمال إفريقيا(1926-1937م) :

أُنشئ النجم في مارس 1926 في باريس على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية، حيث كان يضم أكثرهم من الجزائر، وكان الأمير خالد رئيساً لها، ولكن سرعان ما فقد النجم أعضائه التونسيين والمغاربة، وأصبح منظمة جزائرية.وكان الهدف الحقيقي الذي يهدف إليه النجم هو تحقيق استقلال إفريقيا الشمالية،[2]وتركز نشاط نجم شمال إفريقيا في أوساط العمال الجزائريين بفرنسا[3] في عام 1930م، وجه النجم رسالة طويلة إلى عصبة الأمم المتحدة، حيث تضمن فيهااحتجاجاً ضد الاحتفالات الذكرى المئوية والوضع المزري الذي يعيشه الجزائريين تحت هيمنة الاستعمار الفرنسي، أنشأ النجم جريدة الأمة، والتي كانت تعمل تحت عنوان "**لسان حال للدفاع عنمصالح المسلمين الجزائريين، المغاربة والتونسيين**"، حيث رحب بها

[1]-سعدية بن حامد، «**احتفالات مئوية الإحتلال الفرنسي للجزائر قراءة في الأسباب والنتائج**»، مجلة البحوث التاريخية، العدد1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص.160-161.

[2]-أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج.2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.4، د.ت، ص.372.

[3]-بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1930**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص.367.

بحفاوة من طرف الشباب الجزائري، كما لعبت دوراً كبيراً بحشد الجزائريين حول برنامج نجم شمال إفريقيا، وصارت معروفة في مناطق كثيرة حيث تم الترويج بها عبر كامل البلد[1].

وقد عرفت نجاحاً سريعاً في التوزيع حيث صدرت 12.000 نسخة عام 1932 إلى 44.000 ألف نسخة عام 1934، ونظراً لنشاط الحزب المكثف واستمراره في نشر أفكاره الثورية، وأقدمت السلطات الفرنسية على حله يوم 29 نوفمبر 1929، لكن سرعان ماجاء به المناضلون ثانية تحت اسم نجم شمال إفريقيا المجيد عام 1933،[2] حيث قام أعضائه بعقد مؤتمر للمطالبة بتحقيق اجراءات عاجلة وتتمثل في:

-إلغاء جميع القوانين الأهلية والإستثنائية، واصدار عفو عام على جميع المساجين السياسيين.

-اطلاق حرية التنقل في فرنسا وخارجها، وحرية الصحافة والاجتماعات.

-إلغاء البلديات المختلطة، والإدارة العسكرية في الجنوب، وتحقيق المساواة في الوظيف بين الجزائريين والأوروبيين.

-تمكين الجزائريين من التمتع بكل الحقوق، قوانين العمل و تعويضهم عن البطالة.

-جعل اللغة العربية رسمية في الدراسة، وافساح المجال للطلاب الجزائريين.

-زيادة القروض الزراعية لصغار المزارعين الجزائريين ليتمكنوا من شراء الآلات والأدوات، وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات.

-في عام 1934 عاد الحزب إلى نشاطه، وعادت منظمتهم إلى الظهور بإسم جديد هو"**الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا**".[3]

---

[1]-محفوظ قداش، محمد قنانش،**نجم شمال إفريقيا (1926-1937)، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية 2009، ص.77.

[2]- زوزو عبد الحميد، **دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين**، الجزائر، 1974، ص.110.

[3]- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص. 84-85-86.

لكن سرعان ما تم حله مرة ثانية سنة 1934، واستأنف نشاطه مجدداً عام 1935، ليتم حله أيضاً في 27 جانفي 1937، لكن سرعان ما رد الاستقلاليون بتأسيس حزب الشعب الجزائري سنة 11 مارس 1937 بزعامة مصالي الحاج، ونظراً لنشاطات ومطالب حزب الشعب الاستقلالية، تعرض زعماءه للإعتقال في أوث 1937، وحكم عليهم بسنتين، وحل حزب الشعب في 29 سبتمبر 1937، واعُتقل 41 من قادته ومناضليه، وقد كان برنامجه امتداداً لبرنامج نجم شمال إفريقيا[1].

ت–جمعية العلماء المسلمين:

عقب احتفالات المئوية، جاء ميلاد جمعية العلماء المسلمين، في يوم الثلاثاء في 27 ذي الحجة عام 1349هـ، الموافق ل5 ماي 1931 اجتماع بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، حضره اثنان وسبعون من علماء القطر الجزائري، وكان الغرض من هذه الدعوة هو تحقيق فكرة يمثلها علماء القطر وهي تأسيس جمعية علماء المسلمين، وقد استجاب للدعوة خمسين عالماً[2].وتم وضع القانون الأساسي للجمعية وكذلك تعيين أعضائها، هيئتها الإدارية التي قامت بإنتخاب الشيخ عبد الحميد ابن باديس رئيساً لها، والشيخ مُحَمَّد البشير الإبراهيمي نائباً له وتعود الفكرة الأولى لتأسيس الجمعية إلى سنة1913، عندما كان الإمام عبد الحميد ابن باديس مقيماً في الحجاز مع الشيخ البشير الإبراهيمي، أين تباحثا عن وضع الجزائر وسبل النهوض بها، حيث يقول الإبراهيمي:"**وأشهد الله أن تلك الليالي من عام 1913، هي التي وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي لم تبرز إلى الوجود إلا عام 1931**"[3].

وكان هدف جمعية العلماء المسلمين الأساسي انشاء جمعية إسلامية مهمتها، إعادة بعث التراث العربي الإسلامي في الجزائر، والدعوة إلى التمسك به، لتتجسد الفكرة على أرض الواقع، في الخامس من شهر ماي 1931، حيث قال الإبراهيمي عن ميلاد الجمعية "**تكونت في شكلها القانوني أواسط عام 1931م، وكأن الله جعلها تنقيصاً للإستعمار، فقد كان نشوان بغمرة الفرح لمرور مائة عام على**

[1]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص.368.

[2]– مُحَمَّد خير الدين، مذكرات الشيخ مُحَمَّد خير الدين ، ج.1، مصدر سابق، ص.106.

[3]– مازن صلاح مطبقاني، **عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي**، دار القلم، دمشق، ط.2، 1999، ص.51.

استقراره في الجزائر، وقضى السنة التي قبلها في مهرجانات صاخبة دعا إليها العالم، فما لبى إلا قليل، فما دخلت السنة الثانية حتى فوجئ بتكوين جمعية العلماء في غمرة من ابتهاج الأمة بهذا المولود الجديد..."[1]

وانتخب الشيخ مُحَمَّد البشير الإبراهيمي نائباً للرئيس، والطيب العقبي أميناً عاماً مساعداً، مُحَمَّد الأمين العمودي كاتباً عاماً، والعربي التبسي نائباً، مبارك الميلي أميناً للمال، وأبو اليقظان نائباً، إضافة إلى السعيد الزاهري، مُحَمَّد خير الدين، علي أو الخيار، قدور، الحلوي...[2]

كان للجمعية هدف في ترقية المجتمع وتهذيبه، في وقت اِنتشرت فيه البدع والخرافات بين صفوف العامة من الناس، فرأت الجمعية بأنها لا تستطيع تبليغ رسالاتها كما وجب، فراحت بإنشاء جرائد تكون همزة وصل بينها وبين الجزائريين لكي تنشر ما تسعى إليه، فأنشأت الجمعية جرائد ثلاث تمثلت في السنة، الشريعة، الصراط، ولكن سرعان ما تم وقفهم جريدة تلو الأخرى من قبل السلطات الاستعمارية، حيث لم يصدر من كل واحد سوى أعداد قليلة[3].إلا أنها نجحت في الأخير بإنشاء جريدة البصائر[4]، مؤمنين بأنها ستلقى نجاحاً وانتشاراً واسعاً لها، وكان الهدف من اصدار جريدة البصائر، أن تكون كإسمها بصائر للناس، فقد كان لها مبدأ وهو خدمة العلم، والدين والدعوة لهما[5].في حين أطلقت جريدة الشهاب في صفحاتها شعار الجمعية المتمثل في العروبة، والإسلام، والعلم والفضيلة، فقد كانت هاته الأساسيات أركان النهضة، وأركان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي تعد المنبع الضروري المتجسد في الحياة، وكذلك هو رمز

---

[1]– مُحَمَّد البشير الإبراهيمي، **آثار الإمام البشير الإبراهيمي(1954–1956)**، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج.4، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997، ص.164-165.

[2]– مُحَمَّد خير الدين، مصدر سابق، ص.119.

[3]– البصائر، **تحت عنوان لسان حال جمعية علماء المسلمين**، النسخة 50، العدد1، 1935، ص.2-6

[4] – هي جريدة تحمل راية البيان العربي لشمال إفريقيا، صدر العدد الأول منها في 27 ديسمبر 1935، للمزيد ينظر: أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط.2، 2001، ص.12.

[5]– البصائر، **كلمة من المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين**، 10 جانفي 1936، ص.1.

للنهضة التي تحيا بها، وكانت الجمعية هي وعي الأمة وازدهارها، وأطلعت سائر الأمم بتاريخها، لأنها كانت لا تحيا إلا على صوت علمائها[1].

في حين لخص إبن باديس أهداف الجمعية في قوله:« **العروبة والإسلام والعلم والفضيلة، هذه أركان لقضيتنا، وأركان لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي هي مبعث حياتنا، ورمز نهضتنا فمازالت هذه الجمعية كما كانت تُفقهنا في الدين، وتنيرنا بالعلم، وتحلينا بالأخلاق الإسلامية العالية والفضيلة، وتحفظ علينا جنسيتنا، وقوميتنا، وتربطنا بوطننا العربية الإسلامية...**».[2]كما صرح الإبراهيمي قائلاً:«**إن جمعيتكم هذه أسست لغايتين شريفتين، لهما في قلب كل عربي مسلم بهذا الوطن مكانة لا تساويها مكانة، وهما احياء مجد الدين الإسلامي، واحياء مجد اللغة العربية**»[3].كما قال أيضاً:« **إن جمعية العلماء تعمل للإسلام بإصلاح عقائده وتطالب بإستقلال قضائه، وتطالب بحرية التعليم، تدافع عن الذاتية الجزائرية، التي هي عبارة عن العروبة، والإسلام مجتمعين في وطن...**»[4]

أما عن مبادئها فتمثلت في:

-احياء الدين الإسلامي، وتطهيره من الشوائب التي علقت به.

-توحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام.

-توعية الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية، وتهيئته للنضال في المستقبل.

-إقامة جسور للتعاون بين الجزائر، والدول العربية الإسلامية.

-الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب.

---

[1]- الشهاب، جزء8، مجلد13، قسنطينة، أكتوبر 1937، ص.358-359.

[2]- الشهاب، ج4، م13، قسنطينة، جوان 1937، ص.178.

[3]- الإبراهيمي،**آثار الإبراهيمي(1929-1940)**، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص.133.

[4]- الإبراهيمي،**عيون البصائر**، ج.2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص.42.

-نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية[1].

ومن أجل تحقيق أهدافها وارساء مبادئها، إستعملت الجمعية وسائل مختلفة، منها توظيف مجالس التذكير التي كان يُنشطها إبن باديس ورفاقه، لتوعية الجزائريين، وربطهم بدينهم، والإعتماد على حقل التربية، والتعليم بتأسيس المدارس والمساجد الحرة، وتأسيس الحركة الصحفية الجزائرية، اضافة إلى الخطاب النهضوي المباشر لبعث اليقظة، وايقاظ الضمائر، والقيام بالرحلات والجولات عبر التراب الوطني وكتابة العرائض وارسال الوفود لتقديم المطالب، فضلاً عن تأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية. لقد تمكنت الجمعية من وراء عملها الإصلاحي من تكوين جيل وطني واعي بمسؤوليته، متمسك بعروبته وإسلامه، متخذاً من شعارها"**الإسلام ديننا، العربية لغتنا الجزائر وطننا**"، أساساً للدفاع عن الهوية الوطنية وكيان الأمة الجزائرية[2].

ث-الحزب الشيوعي الجزائري:

يعتبر الحزب الشيوعي الجزائري من أقدم الحركات السياسية في الجزائر، حيث ظهر في عشرينات القرن الماضي كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي، ولم يكن يضم في صفوفه إلاّ الأوروبيين. بدأت بوادر تأسيسه أولاً عام 1931، وقد أقره الحزب الشيوعي الفرنسي بهدف توقيف الأحزاب الوطنية في أقطار المستعمرات الخاضعة للهيمنة الفرنسية، وأعضاءه الذين يحلمون بنيل الاستقلال والإنفصال عن فرنسا[3]، وأكد ذلك بقوله لأعضاء حزبه«**إننا تركنا الشيوعية الموت وتمسكنا بالوطنية التي هي رمز الحياة**».

وفي سنة 1931 قرر قادة الحزب الشيوعي بإنشاء أحزاب شيوعية، في كل من تونس، والجزائر، والمغرب لأن الأحزاب الوطنية في تلك الأقطار، كانت تحت الاستعمار الفرنسي وبدأت تبتعد عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وشرع أعضائه يطالبون بالاستقلال والإنفصال عن فرنسا على غرار مصالي الحاج[4]، في

---

[1]- أسماء علان، **الجزائر على عهد الجبهة الشعبية(1936-1937)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم تاريخ، المدرسة العليا للأساتذة بالجزائر، 2016-2017، ص.25.

[2]- أسماء علان ، مرجع سابق، ص.26.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، مرجع سابق، ص.332-334.

[4]- فريحي لخميسي،« **نشاط الحزب الشيوعي الجزائري في الزيبان(1936-1954)**»،المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 3، العدد02، ديسمبر، 2019 ص.193.

سنة 1935 قرر في مؤتمر فيلاريان بفرنسا بين 22 و 25 جانفي 1935، بإنشاء الحزب الشيوعي الجزائري المستقل عن الحزب الفرنسي، وأصبح يسمى الحزب الشيوعي الجزائري، وأصبحت نشاطات الحزب واسعة النطاق، وظهر تأثيره واضحاً على الطبقات الكادحة والعمال الزارعين سنة 1937، إلاّ أنه لم تكن لهم نظرة خاصة فيما يخص المسألة الوطنية، وإنما كان أكبر تركيزه على تحسين ظروف العيش للسكان(أجور- قوانين اجتماعية- مساواة)، إضافة إلى مطالبته بالجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين فقط دون غيرهم.

ويمكن تلخيص أهم مطالبه في النقاط التالية:

-المطالبة بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين، في اطار الإتحاد الفرنسي مؤقتاً في انتظار تكوين دولة جزائرية اِشتراكية مستقلة.

-المطالبة بجنسية مزدوجة (جزائرية- فرنسية).

- تكوين برلمان جزائري من ستين نائباً جزائرياً وستين نائباً فرنسياً له حق التشريع.

-المطالبة بحكومة يرأسها شخص منتخب من قبل البرلمان المحلي، وأن يكون لفرنسا في الجزائر.

-أن تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتين في الجزائر.

إن الحزب الشيوعي بالرغم من اِنفصاله الظاهري عن الحزب الشيوعي الفرنسي إلا أنه بقي تابعاً بترديد دعواته، وشعاراته، ومطالبه، وظل رهين نظرياته الفلسفية وإيديولوجية وحسابات أممية، لا علاقة لها بواقع المواطن الجزائري الكادح المحتل، كما كان حليفاً للنظام الاستعماري في كثير من محطات نشاطه، دون أن يتخلى عن مبادئه ومعتقداته[1].

ج-قرار ميشال 16Michel فيفري 1933:

[1]- مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.60.

في النظر لجمعية علماء المسلمين و ما أحدثته من نشاطات واسعة، قد جعل السلطات الفرنسية تقوم بالتضييق على هذا النشاط وذلك من أجل توقيفه، حيث اتخذ "مارسال بيروتون" Marcel peyroutin الكاتب العام موقفاً من حركة العلماء وقام "هنري كارد" henri card بإسناد مهمة منع أعمال الجمعية العلماء المسلمين لمدير الشؤون الأهلية ميرانت،[1] حيث منعوا تراخيص بفتح المدارس الحرة، وأصدرت الحكومة العامة قراراً صارماً يزيد من حدة المراقبة لأعمال الجمعية، فعينت على اثرها موظفين لإحتكار إلقاء الدروس والوعظ،اضافة إلى ذلك صدرت ثلاث قرارات في فيفري 1933، وذلك كلها من أجل تحطيم سمعة الإسلام، فالقرار الأول منها احيل للشرطة وشيوخ البلديات، لأجل معرفة الاجتماعات التي تعقدها الجمعية، أمام القرار الثاني فهو عدم السماح للعلماء بالوعظ، والإرشاد، وإحتكارها في نطاق الموظفين الرسميين المعينين من طرف الإدارة الاستعمارية وأن المتهاونين في تطبيق هذا القرار الثالث.

صدر هذا القرار بتاريخ 24 فيفري 1933 ويقضي بحل الجمعية الدينية التي يرأسها أحمد بن صيام بعد رفضه للإستجابة لمطالب ميشال، بمنع العقبي وغيره من رجال الجمعية من الوعظ والإرشاد في المساجد، وعلى إثر ذلك أسست جمعية أخرى دعيت بجمعية علماء السنة، وقام ميشال بإصداره القرار على اسمه بعدما تم تعرضه على قائد الجمعية، الذي رفض له طلبه وأسفر هذا المنشور على اثارة الرأي العام الجزائري، فقد كانت هذه القرار الصادر في 16-18 فيفري 1933، قد وضعته فرنسا من أجل عرقلة أعمال الجمعية بالدرجة الأولى[2].

د- أحداث قسنطينة 1934:

[1]- عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، دار مداد، الجزائر، 2007، ص.196-198.

[2]- أمينة مسعودي، جيلالي **تكران**، **سياسة الحاكم العام جول هنري كارد تجاه جمعية علماء وجماعة النخبة في الجزائر(1930-1935)**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جوان، 2018،ص.188-189.

في يوم 4 أوث 1934، اِنفجرت أحداث بقسنطينة بين اليهود والمسلمين الجزائريين، حيث عبر هذا الصراع عن مدى الغليان النفسي لدى الجماهير الجزائرية[1]، جرت وقائعها على خلفية تدنيس مسجد سيدي الأخضر، الذي تهجم عليه اليهودي"الياهو خليفي" وهو في حالة سكر، واِنهال بتهجم على المسلمين بالشتم وسب الرسول ﷺ، حيث اِنتشر الخبر بين المسلمين واليهود، مما أحدث ذلك صداماً بينهم استمر لعدة أيام.

إن جميع الأحداث التي كانت تقع فإننا نعدها غير مسبوقة بتخطيطات، وبهذا تكون قد وقعت فجأة لكن وقوعها منح الجزائريين نفساً، وقد خلفت هذه الأحداث مقتل أكثر من عشرين شخصاً من اليهود، أما بالنسبة للمسلمين فلم يفقدوا سوى شخصين، بالإضافة إلى خسائر مادية قدرت ب20 مليون فرنك بالنسبة لليهود، وتخريب الدكاكين ومحلات المجوهرات التي خسرها اليهود جراء هاته الأحداث، وكل هذا نتج عنه توسيع الحقد والكراهية، والتعصب بين الطرف المسلم واليهودي[2].

ح- قرار رينيه Régnier في مارس 1935:

بالنظر للمطالب السياسية التي كانت كلها من أراء الجزائريين المتمسكين بالدين الإسلامي قام الفرنسيون بمحاربة الإسلام والعروبة، حيث زاروا وزير الداخلية "رينيه" الجزائر في 03-03-1935، ولم يسمح له المستوطنون بالإتصال مع ممثلي الجزائر، فعاد إلى فرنسا بعد اصدراه قانوناً سارياً على اثره مارس الفرنسيون القمع والعنف، لوحت هذه السياسية العنيفة بأهمية النشاط الإصلاحي، عملت مختلف الأحزاب من ليبراليين واِشتراكيين وعلماء ومنتخبين على التصدي للمحاولات الجائرة، التي اِتخذت في حق الجزائريين لتحقيق غاية سياسية مشتركة فيما بينهم[3]، كانت قرارات 1935 والمعروفة بقرارات "رينيه"، قد أعدت عقوبات ضد المواطنين تزامنت ما بين ثلاث أشهر وعامين، منه السجن ودفع خمسمائة وخمسة آلاف فرنك

[1]- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين (1830-1954)**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص.297.

[2]- أمينة مسعودي، جيلالي تكران، مرجع سابق، ص.191-192.

[3]- بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائري، قادة الجزائر التاريخيون**، ج.3، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، طبعة خاصة، 2009، ص.644.

غرامة مالية، وإن الحصيلة التي أسفرت عنها هاته القرارات غيرت اللغة العربية، وكذا سيطرتها للأساتذة والعلماء وهم مصدر وعي الشعب الجزائري ونهضته[1].

هـ- مقترح دوروكس Jacques dureux 21 أفريل 1936:

حيث نسب هذا المقترح إلى نائب مدينة الجزائر في البرلمان الفرنسي وجاء في مادتين هما:

-المادة الأولى:"**بغض النظر عن التمثيل المضمون بالنسبة للمواطنين الفرنسيين وفق الشروط المنصوص عليها في قانون 30 نوفمبر 1875، وقوانين 28 جويلية 1881، و21 جويلية 1927 و 20 مارس 1936، تنتخب الهيئة الناخبة للأهالي الجزائريين كما هي محددة بقانون 4 فيفري 1919، بالنسبة لتمثيل الأهالي في المجالس العامة، عشرة ممثلين في مجلس البرلمان**"

-المادة الثانية:"**بغض النظر عن التمثيل المضمون بالنسبة للمواطنين الفرنسيين، ضمن الشروط المنصوص عليها في قوانين 24 فيفري و أوث 1875، و9 ديسمبر 1884، سيمثل الأهالي الجزائريين في مجلس الشيوخ ثلاثة أعضاء، بنسبة نائب واحد عن كل مقاطعة، يعينون بالإقتراع المحدود من قبل هيئة ناخبة مشكلة من النواب الأهالي والمستشارين العامين للأهالي، والمستشارين المحليين الأهالي ولأعضاء الأهالي في اللجان البلدية**"[2].

حيث يقضي هذا الإقتراع بتمثيل برلماني للمسلمين يساوي تمثيل الأوروبيين، وذلك بمعدل عشرة لغرفة النواب وثلاثة لمجلس الشيوخ منتخبون من طرف قسم انتخابي مكون من المسلمين، ويتمتعون بنفس الصلاحيات التي يتمتع بها السيناتورات الثلاثة، والنواب العشرة المنتخبين من طرف القسم الانتخابي الأوروبي، وقد لقي هذا المشروع معارضة شديدة من قبل الأحزاب السياسية الجزائرية. فقد نددت فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين من خلال الجريدة الناطقة بإسمها "الوفاق الفرنسي الإسلامي" وجاء فيها: " مع هذا المشروع لن يتغير أي شيء ونحن المسلمون نريد أن تتغير الأمور"، وأضافت: "ألغي من قانوننا

[1]- عبد الرشيد زروقة، مرجع سابق، ص. 231.

[2]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919-1939**، ترجمة محمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص.591.

الخاص ما كان يجعل منا رجالاً أحرار ليمنح لنا ما يسمح لنا من أن نصبح مواطنين، وليس رعايا..." فهو لم يخص سوى فئة قليلة جداً من الجزائريين، فكيف لعشرة منهم نفر أن يمثلوا ملايين الجزائريين في مجلس البرلمان، وأن لنائب واحد عن كل مقاطعة أن يمثلهم في مجلس الشيوخ، فهذا القرار ليس له أدنى منطق في اصداره، لذلك لم يكن حظه أقل من حظ سابقيه[1].

ي- المنتخبون المسلمون الجزائريون (1927م):

بعد فشل الأمير خالد ونفيه إلى فرنسا ظهرت مجموعة من المنتخبين الجزائريين أمثال فرحات عباس، الذين يرون أن العلاج الحقيقي هو تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، بين الأقلية الأوروبية المسيحية والأغلبية الجزائرية المسلمة، لهذا ركزوا على الحصول على الجنسية الفرنسية واعتبروا ذلك بداية الطريق لتحقيق أهدافهم[2]. وتشكلت حركتهم من التيار الليبرالي الإصلاحي، وهم في الغالب مستشارين بين بلديتين أو مستشارين للمقاطعات، أعلنوا في 10 جوان 1927م من تأسيس فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين التي ترأسها ابن التهامي[3]، وكان من أشهر رجالها بالحاج الزفاني وفرحات عباس و ابن جلول، حيث طالب المنتخبون بالمساواة وارتكز برنامجهم المطلبي على مايلي:

-تمثيل الأهالي الجزائريين في البرلمان الفرنسي[4].

-إلغاء قانون الأنديجينا الذي يسمح بفرض عقوبات قاسية على المسلمين[5].

-المساواة في الخدمة العسكرية بين الأوروبيين والمسلمين.

---

[1]- أسماء علان، مرجع سابق، ص.54.

[2] - شبشوب مُحَمَّد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران1، 2014-2015، ص.34.

[3] - بلقاسم ولد حميدة ويعرف بابن التهامي، ولد في 1881، طبيب وصحفي من رجال السياسة، ولد بمستغانم ودرس بمدرسة الطب في الجزائر 1897م، تخرج بجامعة مونبيليه بفرنسا طبيباً شارك في الحياة السياسية وتزعم جماعة النخبة ورئاسته لعدة هيئات، أنشأ جريدة التقدم، توفي 1940م للمزيد ينظر إلى: عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر، من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، بيروت، ط.2، 1980، ص.85.

[4] - عبد الله مقلاتني، **من جذور الثورة مقاومة المستعمر من الإحتلال إلى الفاتح نوفمبر 1954م، الجزائر، ص.197.**

[5] - شبشوب مُحَمَّد، مرجع سابق، ص.34.

-إعادة تنظيم الدوائر الإنتخابية.

- المساواة في الرواتب والمكافآت في مختلف الوظائف الإدارية التي يتقلدها الأوروبيين و الجزائريين[1].

ونلاحظ في هذه المطالب أنها تتوافق مع مطالب الأمير خالد في بعض النقاط، كإلغاء قانون الأهالي، لكن أغلب المطالب التحريرية التي كان ينادي بها الأمير خالد[2]، تجنبتها كتلة المنتخبين وهذا راجع إلى أن أغلبهم تلقى تعلماً فرنسياً إلا لم نقل جلهم وبالتالي كانوا متأثرين بالحضارات الغربية، وعلى هذا الأساس فإن الاستقلال عندهم بدايته هو تحقيق المساواة. ولقد استطاع ابن جلول توسيع نشاط هذه الفيدرالية وذلك بجلب منتخبين جدد مقتنعين بطرحه الإدماجي، كما قام بفتح جبهة وطنية للمنتخبين الجزائريين عبر مختلف مناطق الوطن.وذلك للتوفيق بين الجزائريين والمستوطنين، ومن مطالبه للحكومة الفرنسية مباشرة إصلاحات عاجلة لفائدة المسلمين[3].

وبالرغم من نشاط هذه الإتحادية إلا أنها عجزت عن تحقيق مطالبها، كما أنها لم تستطيع ضم إلا القليل من الأعضاء، حيث سجل وجود برنامج واسع في حين أن القاعدة ضيقة يرجع بسبب ذلك في أرينا كونها تتعامل مع النخبة، وبالتالي صعوبة تواصل هؤلاء المنتخبين مع عامة الشعب، بالإضافة إلى أفكارهم المتباينة التي أدت إلى شرخ بينهما وبين الجماهير الشعبية، وفي تصريح لفرحات عباس في عام 1931م، أوضح بأن الجزائر فرنسية وأنه لا يوجد هناك شيء في القرآن يمنع الجزائري من أن يكون فرنسياً، وإنما المانع هو الاستعمار[4].

2-الأوضاع الإقتصادية:

---

[1] - علي كافي، **مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري" 1946-1962"**، دار القصبة للنشر الجزائر، 1999، ص.46.

[2] - حفيد الأمير عبد القادر، شخصية محترمة ومحبوبة، درس في معهد لويس والمدرسة العسكرية الشهيرة سان سير، بدأت مشاركته السلطة الفرنسية سنة 1913م، عند دخوله في السياسة ومساندة برنامج الشباب الجزائري، والمطالبة بالمساواة، انتخب مستشاراً عاماً ثم مندوباً مالياً، توفي منفياً بدمشق سنة 1936م، للمزيد ينظر إلى: رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون**، وحدة الرغاية، الجزائر، ص.15.

[3] - شبشوب محمد، مرجع سابق، ص.35.

[4] - يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر العرب**، دار الهدى، ج.2، الجزائر، 2004، ص.24.

بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم سنة 1929، والتي امتدت جذورها إلى الجزائر، بإعتبار أن الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة كان مرتبطاً بالاقتصاد الفرنسي، فقد تجاوز عدد السكان عندئذ الستة ملايين نسمة ومعظمهم كانوا يعيشون على الفلاحة سواء كانوا ملاكاً صغار أو عمالاً لدى المعمرين الفرنسيين، والأوروبيين فتردي الأوضاع الاقتصادية أدى إلى تدهور المستوى المعيشي، ما أجبر سكان الأرياف على الهجرة إلى المدن بحثاً عن ظروف أحسن، إلا أن ذلك لم يزد إلا سوءاً بمضاعفة جيوش العاطلين عن العمل، وهناك من وجد إلى فرنسا طريقاً للهروب من هذا الوضع الاقتصادي الذي يسوده الفقر والإستغلال[1].

ففي عام 1931، بدأت الجزائر تتأثر بنتائج الأزمة، ورغم كساد السلع إلا أن الحكومة الفرنسية سمحت للمعمرين بتسويق فائض إنتاجهم من القمح والخمر في الأسواق الفرنسية، أما باقي المنتوجات (التبغ، القطن والحمضيات، والزيت)، فقد تأثرت بالإنهيار العام، مما زاد الأزمة اِستفحالاً وقوع خلاف بين منتجي الخمور في الجزائر وفرنسا. بعدما تحصل منتج الخمور في فرنسا على تحديد استيراد الخمور الجزائرية، وذلك لجودتها ومنافستها في الأسعار، وحدث نفس الأمر بالنسبة للقمح، وهو ما جعلها تتكدس بالجزائر، وبالتالي اِنخفظت أسعارها خاصة سنة 1934 التي عرفت انتاجاً معتبراً للقمح لاسيما وأن الفلاحة الجزائرية كانت تعتمد كثيراً على القرض و الأعباء الرهينة، التي كانت ترمي بثقلها على الملكيات الريفية، فإستغل المضاربون الفرصة، وجمعوا إنتاج الفلاحين بأثمان بخسة، وقد عانى المسلمون من الأزمة أكثر من الأوروبيين، لتزداد الصعوبات أكثر سنة 1935 زاد في تأزمها قلة رؤوس الأموال، والتضيقات المصرفية المرتفعة للخصم والإنتاج لا يزال فائضاً [2].

كما تأثروا مربوا المواشي بفقدهم لقطعانهم، من الأبقار والمواشي، بسبب الظروف الطبيعية القاسية(شتاء قارص، جفاف وقحط، ونقص في أغذية الأنعام)، ومع ذلك ظلت مصالح الضرائب تثقل كاهل الجزائريين دون مراعاة لوضعيتهم المزرية.

[1]- أسماء علان، مرجع سابق، ص.54.

[2]- محفوظ قداش، مرجع سابق، ص.390.

كما لم يسلم القطاع الصناعي هو الآخر من آثار الأزمة، فقد ادى انهيار أسعار المواد الصناعية إلى القضاء على صناعة الأهالي التقليدية، فإنخفظت نسبة الأقمشة النسيجية المستوردة، وتقلص نشاط صانعي الأحذية والعاملين في دباغة الجلود، ما ادى إلى انتشار ظاهرة البطالة و انخفاض مستوى الأجور في المدن والأرياف،خاصة مع عودة العمال من فرنسا، وتقليص نسبة تدفق الهجرة، كما تعرضت المنتجات المنجمية، من فوسفات وحديد ورصاص وزنك للأزمة، فإنهارت أسعارها في السوق العالمية، وتم تسريح العاملين بها وبالتالي تضاعف عدد البطالين[1].

وعلى إثر هذه الأزمة، ازدادت الأوضاع سوءاَ في المدن وخاصة في الأرياف، لأن معظم الجزائريين كانوا يعيشون على الفلاحة، هذا ما ادى بالمنتجين إلى تنبيه الإدارة الفرنسية بضرورة النظر في أوضاع الجزائريين، هذا ما جعل الحاكم العام يقترض من فرنسا مبلغ ثلاثة ملايير وثلاثمائة مليون فرنك خلال سنة 1932، لإنقاذ الوضع ومواجهة الأزمة الاقتصادية، التي كانت تمر بها الجزائر، إلا أن سوء استغلالها واستفادة المعمرين منها، لم يحسن من وضع الأهالي الذين استفاد بعضهم من بعض مناصب الشغل، وهو ما اضطرهم إلى بيع جزء من رأسمالهم العقاري لمواجهة مديونيتهم، في وقت صارت حالتهم أقرب إلى اليأس من الرجاء، حتى أصبح شبح المجاعة يهددهم[2].

بالرغم من الجو الخانق الذي كان يمر به الجزائريون في جميع الوطن، إلا أن الاستعمار كان يحتفل بذكرى مرور مائة عام على احتلال الجزائر، هذا ما سبب خيبة أمل لدى الجزائريين شعباً وقادة، بسبب التصرفات والمواقف العنصرية، التي أظهرها المستعمر، التي زادت من عمق الجروح في ضمير الجزائريين. أمام هذا الوضع، لم تقف الهيئات السياسية الجزائرية مكتوفة الأيدي بل نددت بالأوضاع المتردية التي يعاني منها الشعب الجزائري، على غرار نجم شمال إفريقيا، وجمعية العلماء المسلمين، كما إمتد التذمر حتى إلى النقابات العمالية الفرنسية و إتحاديه والتي دعت إلى احتضان العمال الجزائريين[3].

---

[1]- أسماء علان، مرجع سابق، ص.55.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية...، ج.3، مرجع سابق، ص.40-41.

[3]- عبد الرحمان بن إبراهيم بن المقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936**، ج.1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الطبع المتعددة ورشة أحمد زبانة، الجزائر، 1984، ص.322.

المبحث الثاني: الأوضاع العامة في فرنسا.

1-الأوضاع السياسية و لاقتصادية لفرنسا قبل تأسيس الجهة الشعبية(1930-1936):

أ-الأوضاع السياسية:

كانت فرنسا تعتبر ألمانيا الهاجس الأكبر، وذلك لمدى قدرتها على النمو الاقتصادي، والعسكري والسكاني، حيث اشتدت المخاوف بسبب عدم قدرة فرنسا في التحكم، في السياسات الدولية وذلك لأن فرنسا كانت دولة كبيرة الأحزاب[1].

لقد كان من نتائج الحرب العالمية ظهور أنظمة دكتاتورية في أوروبا، تعتمد على القوة و الاستهانة بالقوانين الدولية، وهكذا ظهرت الفاشية في إيطاليا أثناء الحرب، في عام 1933 ظهرت النازية و اِنتقلت إلى فرنسا، في ذلك الحين قام اليمين الفرنسي بتنظيم مظاهرة كبيرة في 6 فيفري 1934، يدعوا إلى نظام دكتاتوري في فرنسا،يقضي على الحركة العمالية أو التحريرية، كما تقضي على الحريات التي كانت موجودة آنذاك، و في نفس اليوم كانت مظاهرة عفوية بين الشيوعيين و الإشتراكيين، من أجل الإحتجاج ضد الفاشية، فإجتمعت كذلك الأحزاب اليسارية ونظمت مظاهرتين الأولى في 8 فيفري والثانية 12 و كانت جواباً صارماً ضد الديكتاتورية[2].

ففي عام 1933 اتخذت فرنسا العديد من الإحتياطات للتصدي للخطر الذي ظهر في ألمانيا، و المتمثل في الخطر النازي والأفكار الفاشية، خصوصاً بعد وصول أودولف هتلر «Adolf Hitler»، ففي تلك الأوقات حصلت أحداث مهمة، أهمها «حريق الرايخشتاغ» و إلغاء جميع الأحزاب السياسية في ألمانيا، حيث تأثر أودولف هتلر كثيراً بالفكر الفاشي، الذي ظهر في إيطاليا وحارب الطبقة العاملة في ألمانيا، مما ادى إلى تشكيل جبهة موحدة من أجل محاربة تلك الأفكار والتصدي لها، فشهدت فرنسا فشل

[1]- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية النازية**، دار النهضة العربية، بيروت 2014، ص.581.

[2]- مُحَّد قنانش، **الحركة الإستقلالية، في الجزائر بين الحربين(1919- 1939)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص.62.

كل محاولاتها والجهود التي بدلتها بعد إبرام معاهدة فرساي(versailles)[1]، لمعالجة الأوضاع التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد زاد الوضع الدولي تفاقماً، مما ساعد اشتداد الخطر على فرنسا هو خروج ألمانيا من عصبة الأمم المتحدة في أكتوبر 1933، وعقد الإتفاق مع بولندا.

كانت عوامل الإنباء العام في الشؤون الداخلية، كما كان الوضع المزري التي عاشه الشعب من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، وفي ظل الوضع المتزايد رأى الملكيون والفاشيون فرصتهم، وقد شجعهم في ذلك وجود مشروع الجهة الواحدة[2]، وقد ساعدتهم عوامل أخرى تمثلت في عجز الحكومات الردكالية عن التخلص من المؤتمرات التي أحيكت ضدها من قبل أثرياء فرنسا، وفي أواخر عام 1933 اشتدت متناقضات الرأسمالي الفرنسي وذلك للأحوال المضطربة التي كان عليها المجتمع الفرنسي، وأخذت الأمور تتفاقم بين طبقة الحاكمة، والطبقة الشعبية العاملة، مما أدى إلى تعديلات مستمرة في الوزارات الردكالية، حيث تخلى ادوارد دلاديية[3](edward daladier) عن الحكومة للمسيو سارو(saro) في كانون الأول في نفس العام، حيث تخلى هذا الأخير أيضاً، بعد أسبوعين شخصية أخرى تسلمت رئاسة الحكومة الفرنسية، وهو المسيو سوتان(shoutan)، وكانت وزارة سوتان تميل إلى اليسار، فقاموا أعدائها بمهاجمتها متهمينها بالفساد المالي[4].

رغم استمرار التغيرات على مستوى الحكومة، حيث تولى على منصب الرئاسة أربعة رؤساء أهمهم بواكاريه المعتدل و المنتمي لليمين الليبرالي من 1913 إلى 1920، جاء بعده بول ديشانيل(paul deschanel) وجاء بعده دوماج في سنة1924. وبعد اشتداد الأزمة النقدية في بداية 1925،بإرتفاع

[1]- هي معاهدة الصلح وقعت بين ألمانيا والحلفاء و تحمل 440، بنددات 200 صفحة وتم توقيع عليها من جانب الحلفاء 04 دول(فرنسا، بريطانيا، اليابان، جوان 1919، وفي عام 1912 أصبحت يسارية، أنظر: عيسى حسن، **الحرب العالمية الأولى**، عمان، 2001، ص.349.

[2]- أحمد بهاء عبد الرزاق،«**الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا (1935-1938)**»،ع.17، س.09، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الكوفة، 2015، ص.3416، 347.

[3]- (1884-1970) سياسي فرنسي، شغل منصب نائب في البرلمان عن اليسار الردكالي بين سنتي(1919-1940) و (1946-1958) تقلد منصب وزير المستعمرات ومنصب الأشغال العامة، ثم رئيساً للوزراء(1933-1934) وقع مع هتلر إتفاقية ميونخ، ترك الوزارة في العشرين من أدار1940.

[4]- أحمد بهاء عبد الرزاق،مرجع سابق، ص.349.

العجز في الميزانية والذي تزامن مع تردد المتعاملين في أقراضهم للدولة واقبال الناس بشكل كبير مع استرجاع سنداتهم ومدخراتهم، كما لجأت الحكومة إلى طلب بعض التسهيلات المالية من بنك فرنسا، زادت عن القدر الذي يسمح به قانون 31-12-1923 وهو 41 مليار فرنك، فكانت النتيجة استقالت رئيس الحكومة في العاشر من شهر أفريل 1925 وذلك أبد لنا بداية نهاية الهيمنة اليسارية، ولم يستطع أحد إخراج فرنسا من معضلتها، وهكذا كان الحض نفسه لرئيس الردكالي العائد والذي لم يختلف على سابقيه[1].

وقد أدى هذا الوضع الذي كان يتخبط فيه الفرنسي جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، وبروز التحالفات السياسية في باريس في 26 أفريل 1936 إنشاء 3 تيارات (ردكالي، إشتراكي، شيوعي)، دعى بالجبهة الشعبية على أمل إعادة الإستقرار لفرنسا في مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية[2].

ب–اقتصادياً:

شهدت السياسة الفرنسية في القرن 20م عدة أحداث وتغيرات بسب تأزم وتفاقم الوضع الدولي، الذي كان يهدد بنشوب حرب أوروبية، حيث كانت الأزمة الاقتصادية العالمية لا تزال تلقي بضلالها السيئة على الأوضاع الأوروبية[3]، حيث خلفت الأزمة الاقتصادية عدة مآسي أثرت بالسلب على الفرنسيين، وذلك لكل مخلفاتها من البطالة، وتخفيض أجور العمال وتدهور أحوال الفلاحين والمزارعين الفرنسيين[4]، كما أثرت الحرب مع ألمانيا بشكل بارز على الاقتصاد، فقد ألحقت بهم ضرر كبيراً في الاقتصاد الذي كان قبل الحرب مزدهراً، بدرجة كبيرة مما جعل فرنسا لحاجتها الكبيرة للأموال، لبناء نفسها من جديد، دون حدوث أزمة مالية معتقدين أن ألمانيا ستدفع ما أقرته عليها معاهدة فارساي من تعويضات لفرنسا.

---

[1]– بوشيخ شيخ، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية(1954–1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص.187-189.

[2]–عبد الرزاق توميات، «**الجزائريون وحكومة الجهة الشعبية(1936–1938)، من مطالب الجزائريين الملحة وتقلبات السياسية الإستعمارية الفرنسية** »، جامعة يحي فارس المدية، مخبر الدراسات المتوسطية عبر العصور، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 14، عدد1، 1 جانفي 2022، السنة الرابع عشر، ص.877.

[3]– نفسه، ص.877.

[4]– أحمد بهاء عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.345.

أنفقت فرنسا حوالي 80 مليون فرنك لإعادة بناء اقتصادها، وبما أنها خسرت عدد كبير من رجالها مما أدى نقص اليد العاملة اضطرت إلى الإعتماد على أيدي عاملة أجنبية، واقترضت أموالاً ضخمة في فترة قصيرة لتواجه أزمة مالية دامت أكثر من عامين، وفي عام 1926 اختلفت الأحزاب الفرنسية في كيفية معالجة الأزمة الاقتصادية، حيث أن المعتدلون أرادوا فرض ضرائب غير مباشرة، لكن الأزمة خفت وعادت إلى وضع حد بعد عملية البناء خلال 8 سنوات[1].

كما كانت مخاوف فرنسا تزداد من نمو ألمانيا خصوصاً في بداية الثلاثينات من القرن 20، حيث أصبحت ألمانيا من أقرى الدول في أوروبا، من الجانب الاقتصادي لامتلاكها الصنعات...و بمقدورها لاغراق العالم بالسلع الرخيصة، فهي تعتبر من أكبر المنافسين اقتصادياً، وكان يجب على فرنسا أن تزداد خشية من ألمانيا فلم يكن حلفاء فرنسا يقدمون لها المساعدة، والمساندة بعد الحرب العالمية الأولى، مما جعلها تعتمد على قدرتها الذاتية في مواجهة ألمانيا، حيث أن فرنسا عقدت تحالف مع الوفاق الصغير[2]، ومع بولندا إلا أن هذه الدول الشرقية لا تستطيع مواجهة ألمانيا.

وقد تزعزعت ثقة الحكومة الفرنسية بسب عدم وجود حزب قوي، يساندها وتعددت الأحزاب دون أن يتفوق أحد عليها إلى جانب الفضائع المالية الضخمة، التي تورط فيها رجال الحكم والبرلمان، والموظفون والدعوة التي أدت لإجراء تصفيات في النظام الفرنسي.

كانت توقع المعاهدة السوفيتية الفرنسية وابرامها في 1936 دافعاً لتهدئة الشيوعيين الفرنسيين للحكومة الفرنسية، بل والدخول في تجمع الأحزاب اليسارية لمقاومة النظم الفاشية والنازية، هذا التجمع اليساري لم يلبث أن واجه قوي يميني، كان مستعدا يتلاعب بسعر لفرنك، بالإضافة إلى تورط رجال الحكم والبرلمان الذين قاموا بنهب، وسلب الدعوة إلى تقوية إجراءات تصفية النظام الفرنسي، الذي كان مجال تحكم كل من الزعيم الإيطالي الفاشي موسوليني، وهتلر.

[1]– عبد التواب أحمد السعيد، **تاريخ أوروبا المعاصر**، دار الفكر ناشر وموزعون، 2010م– 1430، ص.86.

[2]– الممثل في بيوغوسلافيا و رومانيا، وتشيكوسلوفيا، وبولندا مع أوروبا الشرقية.

الفصل الثاني:

وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم و فوزها في الإنتخابات

المبحث الأول: وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم و فوزها في الانتخابات.

المبحث الثاني:أعمال الجبهة الشعبية.

المبحث الثالث: المؤتمر الإسلامي جوان 1936.

لقد كان انتصار حكومة الجبهة الشعبية و وصولها إلى الحكم في فرنسا أمر مهم للشعب الجزائري عامة والطبقة السياسية خاصة، لأنها ولّدت العديد من الآمال لديه نظراً للمواقف السياسية المعروفة لدى مختلف التيارات المشكلة للجبهة المساندة للقضية الوطنية، والتحرر من السيطرة الاستعمارية.

المبحث الأول: وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وفوزها في الانتخابات.

1-وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم.

كانت مهمة تأسيس جبهة موحدة شاملة ضد الفكر الفاشي صعبة وعسيرة، إذ كان من الواجب التغلب على عقبات كثيرة لضمان نجاحها. ففي 1934 في مؤتمر تولوز وافق ما يزيد على ثلث المندوبين فيه على انتماء الحزب الإشتراكي إلى **"اللجنة العالمية لمقاومة الفاشية والحرب"**، كما وافقوا على ايفاد ممثلين عن الحزب لدى الأممية الشيوعية في موسكو للبحث في امكانية توحيد المساعي ضد الفاشية.

وفي جوان 1934 أصدر المؤتمر القومي للحزب الشيوعي الفرنسي بياناً، أكد فيه اِنضمامه التام إلى الجبهة الموحدة، كما أصدر نداءًا جديد دعا فيه إلى تأييدها، وعلى اثر هذه التطورات عقدت المنظمات الشيوعية و الإشتراكية في 2 جويلية 1934 اِجتماع مشترك طالبت فيه بإطلاق سراح ارنست ثيلمانErnst thlmann وأعلنت حملة موحدة ضد الفاشية، وبعد ذلك جرت مباحثات بين اللجنتين القوميتين للحزبين الإشتراكي والشيوعي، و أسفرت عن عقد ميثاق الوحدة بينهما و توقيعه في 27 جويلية، نص الميثاق على وجوب الاقلاع عن حملات الِانتقاد والتحريض بين الحزبين والقيام بحملة واسعة النطاق لعقد الاجتماعات[1] وتنظيم المظاهرات ضد الفاشية وضد الاستعداد للحرب.

وكانت أولى نتائج تأليف الجبهة الموحدة في جويلية 1934 رجحان كفة اليسار، وكان ذلك قد هدد حكومة دومرج، وتوسع نشاط الجبهة حتى شملت كافة أرجاء فرنسا إيماناً منها بوجوب ضمه تحت لواء الكفاح الواحد الموحد، كما وحققت إتحاد جناحي الحركة النقابية، وضمنت نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات العامة، ولم يؤدي هذه التطورات إلى زيادة قوة الطبقة العامة والعناصر المعادية للفاشية في فرنسا فحسب، بل قاد إلى اِشتداد الصدام بين القوى الشعبية من جهة والطبقة الثرية الحاكمة من جهة ثانية،

[1]- أحمد بهاء عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.350.

كان بعدها في جانفي 1935 اِشتدت الأصوات المطالبة بتشكيل جبهة شعبية فرنسية لتليها في 10 فيفري 1935.

اِشترك الحزبان الإشتراكي والشيوعي في قيادة 100 ألف من المتظاهرين في باريس إلى ساحة الجمهورية وكرم ضحايا الحرب ضد الفاشية، وفي ماي 1935 عقد الحزبان الإشتراكي والشيوعي اِجتماع اِتحدوا ضد الفاشية وفي جميع المطالب وعليه تأسست الجبهة المشتركة للطبقة العاملة، ومارست هذه الجبهة دورها البارز في فرنسا من خلال معارضة القوانين والمشاريع التي لا تتفق مع مصالح الشعب الفرنسي، ففي 11 جانفي 1936 نشر منهج الجبهة الشعبية لأول مرة المنهاج الذي لخص الحاجات الملحة التي كان يتطلع عقد ميثاق الجبهة الموحدة للطبقة العاملة الفرنسية عمل هام أدى لسقوط حكومة دوماج، والتي كادت أن تتحول إلى حكومة ملكية، وعليه برزت الحاجة الملحة لقيام وتأسيس الجبهة الشعبية تضم جماهير الشعب كافة وليس الإشتراكيين والشيوعيين فقط[1].

كان الحزب الشيوعي أول من تبنى فكرة الجبهة الشعبية، حيث طرحها في مؤتمر الحزب الراديكالي نوفمبر 1935 موريس توريزMaurice Torres لكن معظم الراديكاليين عارضوه لأن معظمهم لزالوا بحكومة دوماج، بعدها في جانفي 1935، اِشتدت الأصوات المطالبة بتشكيل جبهة شعبية فرنسية، لتليها في 10 فيفري 1935 اِشترك الحزبان الإشتراكي والشيوعي في قيادة 100 ألف من المتظاهرين في باريس إلى ساحة الجمهورية وكرم ضحايا الحرب ضد الفاشية.

وفي ماي 1935 عقد الحزبان الإشتراكي والشيوعي اجتماع واتحدوا ضد الفاشية، وفي جميع المطالب وعليه تأسست الجبهة المشتركة للطبقة العاملة، مارست هذه الجبهة دورها البارز في فرنسا من خلال معارضة القوانين والمشاريع التي لا تتفق ومصالح الشعب الفرنسي، ففي 11 جانفي 1936 نشر منهاج الجبهة الشعبية لأول مرة، المنهاج الذي لخص الحاجات الملحة التي كان يتطلع إليها غالبية الشعب بعد ما عانى من أموال الأزمة الاقتصادية و عدم الإستقرار السياسي والاجتماعي في بلده، تصدت هذه

[1]- أحمد بهاء عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.351-352.

الحكومة في سبتمبر لمشروع بييرلافال والذي هدف إلى تقسيم الحبشة، وعليه عارضت سياسة لافال داخلياً وخارجياً، في هذه الأثناء وضعت الجبهة منهاجاً وقانوناً للجبهة الشعبية الفرنسية بعد مناقشات طويلة[1].

2- فوز الجبهة الشعبية بالانتخابات 26 أفريل 1936.

شهدت فرنسا سقوط حكومة لافال في 24 جانفي 1936م، الأمر الذي دفع الجزائريين لِانتخاب غرفة نواب جديدة، وفي ذلك كان اِنتصار الجبهة الشعبية بتاريخ 3 ماي 1936، حيث شكلت هذه الحكومة بعد انتخابات 26 أفريل 1936م التي أفرزت نتائجها عن ميلاد ما سمي بالجبهة الشعبية اِثر تحالف التيارات الثلاث الإشتراكي والراديكالي والشيوعي[2]، ومنه نقول أن الجبهة الشعبية هي عبارة عن تحالف لمختلف التيارات والأحزاب اليسارية، والتي حكمت فرنسا من جوان 1936 إلى 1938، وتضم الإشتراكيين، والشيوعيين والراديكاليين، و الإشتراكيين المستقلين عن الإتحاد الإشتراكي الجمهوري(USR)، ونقابيي الكونفدرالية العامة للعمل، و الكونفدرالية العامة للعمل الإتحادية، و أعضاء من جمعية المناهضين للفاشية....[3]

وقد رحب بها الأوساط الفرنسية وتفاءلت بها، وذلك من أجل الحصول على الأمن والإستقرار[4].فقد تحصلت الحكومة الجديدة على نسبة 60% من مجموع مقاعد البرلمان كما تحصلت على أربعة من أصل عشرة مقاعد مخصصة للجزائر، وكان من نتائج التصويت حصولها على 378 مقعداً من مقاعد البرلمان الفرنسي أي من مجموع 618 مقعداً، أما المقاعد المتبقية فقد تم توزيعها بين أحزاب اليمين والوسط والجدول التالي يبين تقسيم المقاعد بين الأحزاب الفرنسية.

الحزب	عدد المقاعد

[1]- أحمد بهاء عبد الرزاق ، مرجع سابق، ص.354-353.

[2] - نفسه، ص.255.

[3]- محمود آيت مدور،« **النضال النقابي في أوساط عمال القطاع الفلاحي في الجزائر في عهد الجبهة الشعبية(1936-1938)**»، مجلة للدراسات التاريخية، مجلد7، عدد3، جامعة بجاية، الجزائر، 2019، ص.33.

[4]- عبد الرزاق تومیات،« **في ذكرى اِنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري حكومة الجبهة الشعبية ومطالب الجزائريين**»، عدد 27، دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر1، ص.228.

اليمين/المحافظون	122
الوسط/الجمهوريين اليساريون والراديكاليون المستقلون	116
اليسار/الراديكاليون-الإتحاد الإشتراكي وأحزاب يسارية أخرى صغيرة	152
الاشتراكيون	146
الشيوعيون	72
غيرهم	10
المجموع	618

وتشكلت الحكومة الفرنسية بوزراتها على الشكل التالي[1]:

الإسم	المنصب
-ليون بلوم (زعيم الحزب الإشتراكي)	-رئيس الوزراء
-دالاييه(راديكالي)	-وزير الحربية
-سالنكرو(إشتراكي)	-وزير الداخلية
-دلبوس(راديكالي)	-وزير الخارجية
-أوريول(إشتراكي)	-وزير المالية
-سبيناس(إشتراكي)	-وزير الاقتصاد
-لاباس(إشتراكي)	-وزير التأمين الاجتماعي

[1]- أحمد بهاء عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.355-356.

-شوطان(راديكالي)	-وزير الدولة
-بول بونكر (سكرتير الحزب الإشتراكي)	-وزير الدولة
-فيوليت(الإتحاد الإشتراكي)	-وزير الدولة

وفي شهر أفريل 1936، كانت أوروبا تتهيأ و تنتظر بقلق نتائج الإنتخابات حيث يقول مصالي الحاج "كان البعض منا يفكر بأنه علينا أن ننتظر حتى تصل الجبهة الشعبية إلى الحكم لتحكم عليه، وكان البعض الآخر يطرحون التساؤل ما العمل؟ فأجبت المناضلين علينا أن نلتصق بالجبهة الشعبية و مساعدتها في مهمتها و فهمها" وفيما ينبغي علينا أن نتوصل إليه من تحالفنا إتجاه هذه الجبهة من أجل انجاز البرنامج التالي:

1-ربح محبة كل الأحزاب اليسارية.

2-تقوية حزبنا بتحسين تنظيمه وإستقدام اطارات.

3-غرس علم نجم شمال إفريقيا في الجزائر.

4-ابقاء استغلال الجزائر كهدف رئيسي في إطار أنشطتها.

5-لا نرفض الحوار أبداً، قضاء كل الوقت الضروري لشرح برنامجنا.

6-علينا احترام خصومنا وابلاء الإعتبار لهم مع بقائنا في ما نحن عليه.

7-إعتبار أن الشعب يبقى دائما وفي كل الظروف هو قوتنا الضاربة الحقيقية، وفي الوقت الذي صعدت فيه الجبهة الشعبية إلى الحكم كتبت الأمة:"في الحقيقة إننا نعرف أن الحكومة تواجه مهمة صعبة و خطيرة سواء في الداخل أو في الخارج إنها ترث من سوء تسيير كبير عليها أن تقومه وتحسبه، ولهذه الأسباب بالضبط نطلب منها أن تعمل وأن تأخذ القرارات القوية التي تجلب لها المحبة والثقة من قبل الثمانية عشر مليوناً من

المغاربة، إن بلدنا يطلب أن يعيش في كنف الحرية و السلم و أن يعمل أبناؤه وأن يتمشى في طريق التقدم و الإنعتاق"[1]

المبحث الثاني: أعمال الجبهة الشعبية.

بعد نجاح الجبهة الشعبية و تسلمها زمام السلطة قدمت اصلاحات مست العديد من الجوانب، فقد سعت الجبهة الشعبية صالح سعاها في مهمة الإهتمام والعناية بالجزائريين ومسائلهم عكس ما كان عليه اليمين المتطرف سابقاً المعروف بقوانينه المتشددة على المجتمع الجزائري[2]، فقامت الجبهة بوضع حد يخص دخول الخمور الجزائرية إلى فرنسا، هذا القرار الذي وضعته أحدث ردود الفعل لدى المعمرين، فقاموا بالمظاهرات في شوارع مدينة الجزائر، بالإضافة إلى رفع جواز السفر و أشاروا إليه بأيديهم ورفع السجل العسكري أيضاً[3].لعل أهم قرار حملته الجبهة في برنامجها الذي صادق عليه في 23 مارس 1936، هو إلغاء القوانين الإستثنائية المتعلقة بقانون ريني ومرسوم شوطان[4].

وقد وضعت الجبهة الشعبية رغبتها الكاملة في تحسين وضعية المهاجرين الجزائريين من ذلك أنها عملت على اتخاذ قرار ايجابي لصالحهم في 17 جويلية 1936، الذي يقضي بإلغاء مرسوم 4 أوث 1926 هذا الأخير الذي كان متعلقاً بفرض القيود من أجل اِلتحاق الجزائريين بفرنسا كما ساهمت في منح تعليمات أخرى بالنسبة للمسئولين من أجل تسهيل عمليات تنقل الجزائريين إلى فرنسا، وبهذا الشأن يمكن القول أنه ولأول مرة لم يقف المعمرون في وجهها نظراً لأن اليد العاملة الجزائرية موجودة وتفوق واجباتهم[5]، كما أصدرت تعليمة 18 جويلية التي تخص منح الأهالي الجزائريين صفة مواطن فرنسي، كما تم نشر

---

[1]- مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 18**98-1938، **ترجمة مُحَمَّد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص.192-193**.

[2]- حورية جيلالي، **النشاط السياسي والحياة النيابية مدينة مستغانم فيما بين الحربين العالميتين 1919-1939**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2017، ص.398.

[3]- محمود عبدون، **شهادة مناضل من الحركة الوطنية**، منشورات دحلب، الجزائر، 1985، ص.26.

[4]- حورية جيلالي، مرجع نفسه، ص.399.

[5]- عبد العزيز راجعي، «**العمل النقابي في الجزائر من خلال فترة محطات و مواقف ما بين الحربين (1919-1939)**»، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 04، جامعة قسنطينة-2- سبتمبر 2017، ص.176.

مرسومين يوم 1 أوث 1936، الأول يختص برفع الأجور المتوسطة العادية بالنسبة للعمال الزراعيين بالجزائر، والثاني حدد شروط تطبيق قانون 24 جوان 1936 الخاص بقبول الأهالي الجزائريين للتقدم إلى كل المسابقات المدنية والعسكرية، ومرسومي 22 أكتوبر 1936 الأول يخفف من قساوة قانون الغابات، والثاني يمنح قروض لتطبيق أشغال ذات منفعة عامة في صالح الجزائريين، وتوقفت الإصلاحات إلى غاية أفريل 1937[1].

وقد عقدت الجبهة الشعبية مؤتمراً كبيراً في الجزائر حضرته كل من المنظمات السياسية والنقابية وتحقيق بمطالب المؤتمر التي كان أهمها إلغاء القانون الخاص، من أجل تحقيق التدابير الاجتماعية المطبقة في فرنسا على هؤلاء العمال الجزائريين. كما قامت بتحديد نظام العمل ب 40 ساعة في الأسبوع هذا على المستوى الاجتماعي، أما على المستوى السياسي فقد قامت بمنح التعبير والتنظيم ما يسمح لأول مرة منذ استعمار الجزائر للسكان الأصليين بالتنظيم[2]. إلا أن أهم مشروع قامت به الحكومة الجبهة الشعبية هو مشروع "بلوم فيوليت" الذي تم إيداعه يوم 30 ديسمبر 1936[3].

[1] – أسماء علان، مرجع سابق، ص.75-76.

[2] – عبد العزيز راجعي، مرجع سابق، ص.176.

[3] – أسماء علان، مرجع نفسه، ص.76.

المبحث الثالث: المؤتمر الإسلامي الأول جوان 1936.

يعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري من أهم الأحداث التي عاشتها الحركة الوطنية الجزائرية خلال الثلاثينات من القرن الماضي، وكان في قلب الحركية التي ظهرت بعد فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات 3 ماي 1936 وشاركت فيه جميع الأحزاب والهيئات والشخصيات السياسية.

1-ظروف انعقاد المؤتمر.

حسب ما جاء في صحيفة البصائر، فكرة إنعقاد المؤتمر إنطلقت من قسنطينة أذاعها الاثنان عبد الحميد ابن باديس[1] رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والدكتور ابن جلول رئيس جمعية النواب بعمالة قسنطينة إلى عقد مؤتمر إسلامي جزائري عام تعرض فيه مطالب الأمة وحقوقها وتبادل فيه الآراء بين علماء الأمة ونوابها وذوي الرأي منها[2]. بينما يرى الدكتور عبد الكريم بوصفصاف أن فكرة عقد المؤتمر تعود إلى الشيخ عبد الحميد ابن باديس، وإن كانت بعض الشخصيات من النخبة قد دعت إلى تأسيس حزب سياسي كبير للجزائر[3].

في حين يرى الدكتور بشير بلاح أن فكرة انعقاد المؤتمر الإسلامي تعود إلى الإمام عبد الحميد بن باديس الذي اقترحها على صفحات جريدة "لاديفانس la défense " يوم 3 جانفي 1936 لبعث واقع الجزائر المأساوي[4]. أما أبو القاسم سعد الله فقد أرجع زعامة المؤتمر الإسلامي إلى العلماء والنواب، ويرى أن الشعب قد إستجاب إلى دعوة الرجلين ابن باديس وابن جلول لأنهما يمثلان هيئتين يثق فيهما ثقة

---

[1] – ولد عبد الحميد ابن باديس 4 ديسمبر 1889 في عائلة بربرية كان لها دور كبير في تاريخ المغرب الإسلامي إلتحق بالمدارس الفرنسية، تعلم القرآن وعمره 13 سنة، أسس سنة 1925 جريدة المنتقد وكان له دور إصلاحي في الجمعية، حصل على شهادة التطويع ثم عاد إلى الجزائر، ليبدأ عمله الذي كان يرجو منه نشر العلم و إصلاح العقائد والأخلاق والعودة بالأمة الجزائرية إلى تعاليم الإسلام، أدى مناسك الحج وإلتقى بجماعة من العلماء والطلبة، فاستفاد منهم ثم عاد ليبدأ المشروع الإصلاحي الديني، توفي الشيخ رحمه الله سنة 1940 بقسنطينة، ودفن بها للمزيد ينظر إلى: عبد الحميد ابن باديس، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حواشي من الصميم استبصار في خطوط المرايا الماضية، جزء 3**، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص.428.

[2] – البصائر، مُحَمَّد البشير الإبراهيمي، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، العدد 23، 12 جوان 1936، ص.1.

[3] – مومن العمري، مرجع سابق، ص.31.

[4] – بشير بلاح، مرجع سابق، ص.362.

واسعة[1]، ومن خلال هذه الخلافات حول من دعا إلى اِنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري، إلا أن الشيء المؤكد هو أن الفكرة اِنطلقت من قسنطينة، فالبعض ينسبها إلى عبد الحميد بن باديس والبعض ينسبها إلى الدكتور مُحَمَّد الصالح بن جلول، والبعض يرى بأن الحزب الشيوعي وحركة النواب كانا وراء عقد المؤتمر. وقد لعبت الظروف الداخلية والخارجية دوراً كبيراً أدى إلى التفكير في ضرورة عقد مؤتمر إسلامي جزائري.

أ-الظروف الخارجية.

اِنعقاد جملة من المؤتمرات الإسلامية برزت إلى الوجود خلال العشرينات والثلاثينات أهمها:

1-المؤتمر الإسلامي بالقاهرة 1926م[2].

2-المؤتمر الإسلامي بالقدس المنعقد في ديسمبر 1931، والذي مثل الجزائر في هذا المؤتمر المهاجر الجزائري إبراهيم طفيش، وقد عمل هذا المؤتمر على احياء الوازع الإسلامي في نفوس المسلمين وذلك لما دعا إليه من روح الوحدة الإسلامية[3].

3-مؤتمر مسلمي أوروبا بجنيف والذي انعقد في شهر سبتمبر 1935 تحت رئاسة الأمير شكيب ارسلان[4]، وقد حضره من النجم رئيسه مصالي الحاج[5] الذي كان مقيماً في جنيف، وحضره أيضاً الكاتب العام عمار

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة...، ج3، مرجع سابق، ص.161.

[2]- انعقد باقتراح الوزير المصري حسن نشأت باشا، وكان انعقاده نتيجة لما قدمه كمال أتاتورك في تركيا من إلغاء للخلافة 1924م، لذلك قرر المسلمون بحث موضوع الخلافة في مؤتمر خاص، بالإضافة إلى الشريف حسين حاكم المناطق المقدسة سنة 1924، ولكن هذا المؤتمر فشل بسبب عدم إشراك الهند وسوريا فيه من جهة ومن جهة أخرى رغبة بعض المسلمين في شغل منصب الخلافة مثل ملك مصر للمزيد ينظر إلى: عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص.413.

[3]- فرحات عباس، **ليل الإستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2005، ص.153.

[4]- زعيم عربي إسلامي، ولد يوم 25-12-1885 بلبنان من أسرة مشهورة بالعلم، كان رجل سياسية وأدب وفكر، درس بالمدرسة السلطانية كرس حياته لخدمة الإسلام والعرب، للمزيد ينظر: أحمد صاري، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تقديم أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، الجزائر، 2004، ص.78-80.

[5] - زعيم وطني جزائري ولد في 16 ماي 1898، في عمالة وهران والده الحاج أحمد مصالي، كان أحد المطالبين بالاستقلال عن فرنسا منذ العشرينات تعرض للسجن لعدة مرات في الجزائر وفرنسا، نفي إلى البرازيل، توفي بالعاصمة الفرنسية باريس في 1974، ودفن بمسقط رأسه، للمزيد ينظر إلى: مصالي الحاج 1898-1974، ترجمة مُحَمَّد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007، ص.9.

عيماش[1] و بانون آكلي[2] من باريس، ومُحَمَّد يديك والجزيري من فرع مدينة ليون، وقد دام المؤتمر 12 إلى 17 سبتمبر، وتكلم ميصالي الحاج و عيماش عن حالة المسلمين في فرنسا وفي شمال إفريقيا وندد بالاستعمار الفرنسي وسياسته[3].

ب–الظروف الداخلية.

1–ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال الاجتماع التأسيسي الأول في شهر ماي 1931.

2–نجاح المنتخبين الجزائريين سنة 1934 في الانتخابات البلدية وأثرها في تبلور المطالب الجزائرية.

3–ميلاد حزب الشيوعي سنة 1936 وتهديد المصالح الفرنسية في الجزائر.

4–ظهور جملة من المشاريع الإصلاحية الفرنسية وعلى رأسها مشروع "بلوم فيوليت" ويعتبر هذا المشروع من أكبر الدوافع التي ادت إلى عقد مؤتمر[4].

2–اِنعقاد المؤتمر:

اِنطلقت الدعوة لعقد المؤتمر الإسلامي من قسنطينة، وبدأ ابن باديس في الإتصال بالهيئات المعنية وتمكن من إقناع ابن جلول بالفكرة، ونتيجة لتقارب وجهات النظر أصدر الزعيمان بتاريخ 16 ماي 1936 إلى المسلمين الجزائريين لكي يشكلوا لجاناً من أجل التحضير لمؤتمر إسلامي جزائري ينعقد

---

[1]– ولد بدوار عيسى، انظم إلى النجم سنة 1930 حيث شغل منصب عام وذلك عام 1933، تولى رئاسة تحرير جريدة الأمة، سجن بفرنسا لمدة ستة أشهر بتهمة التحريض ضد السياسة الفرنسية، للمزيد ينظر إلى: شبوب مُحَمَّد، **الحرب العالمية الثانية 1939–1945، دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1، 2014– 2015، ص.20.

[2] – ولد بسطيف في يوم 27 جوان 1889م، لم يتلقى أي تعليم سواء باللغة العربية أو بالفرنسية، هاجر إلى فرنسا عام 1916م، حيث عمل في مصانع الذخيرة الحربية ثم في شركة السكر، وبعدها في معمل السيارات، شارك في تأسيس النجم عام 1926، زعيم عضو اللجنة المركزية وتولي بعد ذلك أمانة صندوق المال في الحرب، اعتقل سنة 1940 بتهمة المساس بحكومة بيتان الموالية لألمانيا تنقل بين سجون ألمانيا وفرنسا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حتى تم إطلاق سراحه، للمزيد ينظر إلى: شبوب مُحَمَّد، مرجع نفسه،ص.20.

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة...،ج3، مرجع سابق، ص.151–152.

[4]– مُحَمَّد قنانش، **الحركة الإستقلالية في الجزائر 1919–1939**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ص.67.

بالعاصمة خلال شهر جوان[1]. انعقد المؤتمر الإسلامي الأول يوم 7 جوان 1936 بقاعة الماجستيك في الجزائر العاصمة، فقد كان الجو في القاعة تغمره الفرحة الكبرى بهذا اللقاء الأول من نوعه[2].

حيث وفد المنتخبون والأعيان، وقد ضم المؤتمر السياسيين البارزين في ميدان السياسة الجزائرية، والممثلين للعلماء وفدرالية المنتخبين وابن باديس والإبراهيمي[3]، العقبي والأمين العمودي[4] والدكتور ابن جلول وفرحات عباس[5] والدكتور سعدان و بوكردنة و ممثلي الحزبين الإشتراكي والشيوعي ابن الحاج و أبو شامة و بوقرط وشخصيات مستقلة، وتناول الكلمة فيه عدد من الشخصيات الهامة، حيث افتتح الخطابة الدكتور ابن جلول الذي وضح في تدخله أهداف المؤتمر و أهميته ومطالبه ثم تلاه كل من دكتور ابن التهامي والدكتور عبد الوهاب، ومن بعدهم فرحات عباس ثم جاء دور العلماء فتحدث الشيخ ابن باديس، الذي ركز على مطالب الجمعية فيما يتعلق باللغة العربية والدين الإسلامي، ثم تلاه الشيخ الطيب العقبي الذي

---

[1] – أحمد مريوش، **محاضرات في تاريخ الجزائر 1900–1954**، ج2، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر، 2013، ص.174.

[2] – مُحَمَّد قنانش، مصدر سابق، ص.109.

[3] – ولد في فجر يوم الخميس في 13 شوال سنة 1306 هجري الموافق ل14 شهر يناير سنة 1889م، بدائرة سطيف، في قرية قصر الطير يرجع نسبه إلى إدريس عبد الله الجد الأول لأشراف الأدارسة كان والده من الوطنيين المناوئين لاستعمار الفرنسي، حفظ القرآن وهو في سن التاسعة من عمره، غادر الجزائر وهو في العشرين من عمره توجه للمدينة المنورة مروراً بالقاهرة التي أقام فيها 3 أشهر قضاها كلها في العلم والتحصيل وجالس وناقش عدد كبير من العلماء، للمزيد ينظر إلى: عادل نويهض، **البشير الإبراهيمي عظيم من الجزائر**، دار الأبحاث، الجزائر، ص.17–20.

[4] – ولد بواد سوف 1890 تلقى تعليمه بالجامع والمدرسة الإبتدائية ثم إلتحق بالمدرسة الفرنسية الإسلامية في قسنطينة عمل في جهاز القضاء، كما شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين، تقلد أمانتها العامة وعدة مناصب فيها بين بسكرة والعاصمة، كان من المقربين لعبد الحميد ابن باديس ومترجمه الخاص سافر لفرنسا ضمن وفد المؤتمر الإسلامي لتقديم مطالب الجزائريين حيث ترأس جمعية المؤتمر، برع في الكتابة نثراً وشعراً، اغتلته منظمة اليد الحمراء 1957 ورمته كي يوهموا الناس أنه انتحر، للمزيد ينظر إلى: عمر ابن قينة، **صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص.187.

[5] – 1899–1986 ولد في الطاهير جيجل عام 1899، كان مولعاً بالشؤون السياسية ونشر أو كتاباته قبل أن يتم دراسته في الصيدلة وكان نصيراً متحمساً للمساواة المدنية وكان صاحب كتاب " الشباب الجزائري" بدأ فرحات عباس حياته السياسية منذ العشرينات مع ابن جلول في فيدرالية المنتخبين، أسس الإتحاد الشعبي الجزائري سنة 1938، أسس حزبه الخاص الديمقراطي للبيان الجزائري وانظم إلى جبهة التحرير الوطني 1955،ورئيس الحكومة المؤقتة ثم رئيساً للجمعية في 1962، توفي سنة 1986، للمزيد ينظر إلى : سليمة كبير، مرجع سابق، ص.27.

ندد بالقوانين الإستثنائية المطبقة على الجزائريين منها قانون ميشال[1]، ثم تلاه الشيخ مُحَمَّد البشير الإبراهيمي الذي تحدث عن أهمية المؤتمر ومكانة اللغة العربية والتعليم وبعدها منح الرئيس ابن جلول الكلمة للخطباء من النواب والعلماء والشبان على ترتيبهم المقرر.

خطب نحو العشرة منهم وكانت خطب الشباب والنواب تدور حول الجزائر المخلصة المرتبطة بفرنسا اِرتباطاً وثيقاَ، المقيمة على ولائها لها في أيام الشدة والرخاء أصدق البراهين، و إنها تحافظ على ذاتيتها التي هي مناط فخرها بكل الوسائل، وأنها تساس في القرن العشرين بقوانين اِستثنائية لا تليق بمكانتها ولا بسمعة فرنسا فمن الحق والعدل أن تلغي هذه القوانين الجائرة و تمحى من الوجود، وإنها محرومة في القرن العشرين من الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون فمن الحق والعدل أن تشاركهم في التمتع بتلك الحقوق كما شاركتهم في القيام بالواجبات، ثم انتهى دور الخطابة إلى العلماء، فخطب الشيخ عبد الحميد ابن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خطبة مؤثرة نوه فيها بقيمة هذا المؤتمر في تاريخ الجزائر، ثم خلص إلى ذكر المطالب الخاصة بالدين واللغة العربية فشرحها للناس شرحاً وافياً، وأعلن أنه قدم بخلاصة تلك المطالب تقريراً لمكتب المؤتمر لينظمه مع المطالب الجزائرية وتقدم للحاضرين بأن يرفعوا أيديهم إن كانوا موافقين على هذه المطالب، فاِرتفعت في لحظة واحدة سبعة آلاف يد وعلا الهتاف.

و للإشارة فإن رئيس المؤتمر الدكتور ابن جلول كان قد تعرض في الاجتماع التمهيدي للغة المؤتمر، وهل تقع المفاوضات والمحادثات فيه بالعربية أو الفرنسية، حيث كان الحكم في المسألة للواقع، هو أن تكون الخطب السياسية و المحادثات في المطالب السياسية بالفرنسية لتتأذى المعاني بألفاظها الإصطلاحية وليكون مراد المؤتمر منه واضحاً لا شبهة فيه، وليكون صدى المؤتمر مطابقاً لحقيقته، ولتسهل مهمة الصحفيين الأوروبيين وأن تكون الخطب المتعلقة بالمطالب الدينية من علماء الدين باللغة العربية[2]، وعلى هذا الأساس كانت الخطب التي سبقت خطبة الشيخ ابن باديس (ما عدا خطبة الأستاذ العمودي) كلها بالفرنسية، و

[1]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص.383-382.

[2]- البصائر، العدد 23 يوم 12 جوان 1936، مصدر سابق، ص.2.

كانت أول خطبة أُلقيت باللغة العربية الفصحى هي خطبة الشيخ ابن باديس، وخطب بعده الشيخ البشير الإبراهيمي، والشيخ الطيب العقبي فتجاوزت اللغتان في المؤتمر إلى غاية واحدة وتمثلت فيه تمثيلاً صحيحاً[1].

وختم المؤتمر بالموافقة الإجماعية على كل ما عرض عليه من المطالب، و بالموافقة على أن يرفع بإسم المؤتمر الشكر للحكومة الشعبية والثقة بها ببرقية تليت مسودتها على المؤتمر فأقرها، ثم عرضت اقتراحات خاصة قبلت كلها بالإجماع، منها التنويه بالرجال العاملين للقضية الجزائرية، فتقرر ارسال تشكرات المؤتمر للوزيرين فيوليت وموتي لمساعيهما، وتقرر اقامة تذكار للأمير خالد الجزائري، وهتف المؤتمرون بإسم (م، ألبان روزي) باعتباره أول من رفع صوته من السياسيين بحق الجزائر. واقترح الأستاذ العقبي عقد مثل هذا المؤتمر كلما جد في القضية الجزائرية شيء فقبل هذا الاقتراح بالاجماع[2].

3-أهم قرارات المؤتمر:

يمكن تلخيص مطالب الأمة الجزائرية التي قررها المؤتمر في النقاط التالية:

1-إلغاء سائر القوانين الإستثنائية[3] التي تنطبق على المسلمين.

2-إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً وإلغاء الولاية العامة الجزائرية، ومجلس النيابات المالية ونظام البلديات المختلطة.

3-المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع اصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية ومطابقة لروح القانون الإسلامي وتحرير هذا القانون[4].

-فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، و تنفيذ هذا القانون حسب مفهومه و منطوقه.

---

[1]- نفسه، ص.1-2.

[2]- أسماء علان، مرجع سابق، ص.84.

[3]- هي مجموعة من القوانين جاءت بها فرنسا لخدمة مصالحها مثل قانون الأهالي 1831، وقانون التجنيد الإجباري، للمزيد ينظر إلى: عبد الرحمان العقون، مرجع سابق، ص.24.

[4]- الشهاب، الجزء5، مجلد 12، 5جويلية 1936، ص.236.

-ارجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيس صحيحاً.

-إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها.

-إلغاء كل ما اِتخذ ضد اللغة العربية من وسائل اِستثنائية، وإلغاء اِعتبارها لغة أجنبية.

-الحرية التامة في تعليم اللغة العربية، وحرية القول للصحافة العربية.

4-الإصلاحات الاجتماعية:

- التعليم الإجباري للبنين والبنات.

- الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري.

-جعل التعليم مشتركاً بين المسلمين و الأوروبيين.

-الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات و في معاهد الإغاثة كالمطاعم الشعبية، وانشاء خزينة خاصة للعاطلين من العمال.

5-الإصلاحات الاقتصادية:

- تساوي الأجر إذا تساوى العمل.

-تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة.

-توزيع اعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة و الإحتراف على الجميع وعلى مقتضى الإحتياج دون ميز بين الأجناس.

-تكوين جمعيات تعاونية فلاحية، ومراكز لتعليم الفلاحة.

-الإقلاع عن اِنتزاع ملكية الأرض و إلغاء قانون الغاب.

6-مطالب سياسية:

-اعلان العفو السياسي العمومي وتوحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات واعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه مع ضمان النيابة في مجلس الأمة[1].

4-الأطراف المشاركة في المؤتمر:

مثلت العديد من الشخصيات الدور البارز في الحضور لهذا المؤتمر وكانت على النحو التالي:

حيث أسندت المهمة الأساسية بالإجماع على قيادة المؤتمر إلى الزعيم بن جلول، وتم تكوين مكتب من النواب والعلماء والشبان "على الجزائر" كالتالي: الدكتور تامزالي والدكتور عبد الوهاب النائب العمالي ومُحَّد الطاهر طيار و عبد الرحمان بوكردنة ترشحوا كنائبين بلديين، وعبد الرحمان بن خلاف عن قسنطينة أما الدكتور سعدان وفرحات و عباس فاعتبروا نوايا عماليون[2]، أما السيد مُحَّد بن سليمان والدكتور الجيلالي بن التهامي وكذلك مُحَّد لالوت لمدينة وهران[3].

كما برزت شخصيات الممثلة لجمعية علماء المسلمين هي الأخرى على الصنف التالي: ابن باديس والبشير الإبراهيمي والطيب العقبي و هؤلاء هم الذين كانوا تشكيلة الوفد إلى باريس[4]، كما أثيرت جملة من النقاشات على أثر ذلك التجمع وافتتحت بالدكتور تامزالي عبد النور[5]، الذي نوه في خطابه بافتتاح المؤتمر ورحب بحضور المؤتمرين وشجعهم على المزيد من المساعي التي تحقق الأهداف المرجوة، وأما الدكتور ابن جلول فقد تكلم عن حالة الجزائريين و ما آلت إليه، ووضح في لقاءه الهدف من عقد المؤتمر وتطرق إلى الأسباب التي ساهمت في عقده[6].

---

[1]- الشهاب، الجزء5، مجلد 12، 5جويلية 1936، مصدر سابق، ص.236-237.

[2]- البصائر، العدد 23، دار البعث، جانفي 1937، ص.182.

[3]- عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 1936-1945**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص.9.

[4]- أسعد لهلالي، «**المواقف السياسية للشيخ مُحَّد خير الدين(المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936 وبيان الشعب الجزائري 1943**»، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد1، العدد1، جامعة سطيف، 2013، ص.275.

[5]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص.382.

[6]- البصائر، العدد24، 19 جوان 1936، ص.1.

أما الدكتور ابن التهامي وإلى جانبه أيضا فرحات عباس حيث كان هؤلاء على نفس الوجهة فيما يخص المطالبة بالحقوق المتساوية، و الحكم العسكري الجائر على المسلمين[1]. وانتهى دور الخطاب للعلماء الذين لعبوا المكانة الأسمى من خلال تصريحاتهم، حيث ادلى الشيخ ابن باديس في مناقشة ووضع الكلمات المناسبة في ذلك فأشار إلى الحدث المهم الذي شهده المؤتمر وأقر بمبدأين أساسين أولاً وهما الدين واللغة وعرضها على مسامع الناس إن كانت لهم الموافقة بتأييدها، وطلب من الحاضرين برفع الأيدي بالإجماع على هاته المطالب الأساسية كونها ضرورية لأنه يقودها الإسلام.

تلاه الشيخ الإبراهيمي بكلمته وذكر بالحدث المهم الذي سايره المؤتمر[2]، أما الطيب العقبي فقد خصصت كلمته على التسديد للقوانين التي أصدرتها فرنسا والمتعلقة بمنشور ميشال[3]، واعلان القاضي بإيقاف نشاط العلماء المصلحين وغلق المساجد التي تعد المنشأ الأساسي للتربية والتوجيه الديني وكذلك جعل من الطبقة الشعبية الركن الأساسي لبسط كرامة المطالب أو بالأحرى تحقيقها، كما ساهم في المقاربة بين جل المشاركين من خلال التساؤل والحوار. كانت هذه هي المطالب التي قررها المؤتمر، وهي التي عرضها الوفد على رجال الحكومة الفرنسية، وشرحها أبلغ شرح ودافع عنها أبلغ حجة[4].

[1]- خير الدين مُحَمَّد، مصدر سابق، ص.333.

[2]- البصائر،العدد 24، مصدر سابق، ص.189.

[3]- لونسي إبراهيم،« **تداعيات إغتيال المفتي كحول ابن دالي على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمؤتمر الإسلامي 1936-1939**»، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مجلد 5، العدد 10، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019، ص.94.

-ميشال كاتب عام للدولة، أصدر هذا المنشور في 16 فيفري 1933، وهو عبارة عن تعليمات إدارية إلى مصالح الأمن والإدارات الفرنسية من أجل مراقبة العلماء، ومنعهم من الوعظ و التدريس، بشير بلاح، مرجع سابق، ص.374.

[4]- الشهاب، الجزء5، مجلد 12، 5جويلية 1936، مصدر سابق، ص.237.

5-اللجنة التنفيذية:

كانت النتيجة الأولى لإجتماع المؤتمر الإسلامي الجزائري المنعقدة بالجزائر أن انتخب لجنة مؤقتة لتسير أعماله وتنفيذ مقرراته التي اجمع عليها ممثلو الأمة، الذي تم في 6 جويلية 1936[1]، اجتمع فيه لجان العمالات الثلاث بالجزائر العاصمة عددهم بأربعة وستين عضواً واتفقوا على وضع اللجنة الوطنية والمتكونة من 21 عضواً ولكل عمالة 7 أعضاء[2]، على أن تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي منتخبة فرعية منبثقة من العمالات الثلاثة (قسنطينة، الجزائر، وهران)، وتحقيقاً لكل هذا عمدت اللجنة المؤقتة إلى أعضائها بتأسيس اللجان الفرعية ففي قسنطينة أدرج بسبعة أقسام الدكتور ابن جلول، وعمالة الجزائر ستة أقسام يشرف عليها الأمين العمودي وابن الحاج والسيد بوكردنة.

وعلى اثر هذه التقسيمات سُميت بلجنة المؤتمر الإسلامي التنفيذية، وقد حددت جدول أعمالها على الشكل التالي:

-نظام اللجنة الداخلي.

-تحديد مأمورية الوفد الذي يسافر لفرنسا، وعدد أفراده وتعيين أسمائهم.

-تقدم مطالب المؤتمر الإسلامي بدون الزيادة فيها أو الإنقاص.

-تحديد عدد الوفد الرسمي وعددهم ستة عشر عضواً[3].

ومن هذه المنطلقات أخذت اللجنة التنفيذية مكانة رئيسية، فالمؤتمر أشرف على توليها الدكتور ابن جلول ونائبه الأمين العمودي وابن الحاج كاتباً عاماً، أما بوكردنة فاختير أميناً للعمال[4]. كان الهدف من تشكيل اللجنة التنفيذية هو الإشراف على مقررات المؤتمر التي سعى من أجلها المؤتمرين الذين تبلور الوعي

---

[1] - البصائر، **وفد المؤتمر الإسلامي**، 31 جويلية 1936، العدد 30، ص.1.

[2] - الشهاب، ، مصدر سابق، ص.200.

[3] - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، مصدر سابق، ص.31-32.

[4] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، مرجع سابق، ص.159.

في اذهانهم وطبعاً في كناسة المواثيق لإرسالها عن طريق تشكيلة الوفد بغرض النظر فيها، و الأخذ بتطبيقها بشكل مستعجل[1].

ومن جملة المطالب الأساسية التي عرضها هي إلغاء الولاية العامة وهو مطلب مهم من أجل انقاذ الجزائر من قبضة المستوطنين الذين كانوا حجرة عثرة أمام الإصلاحات الطفيفة، التي كانت تقدمها فرنسا، إن المطالب التي قدمت لم تكن الأولى من نوعها وبهذا يمكن القول أنها تكررت في مرحلة من مراحل النضال الجزائري فمع بداية 1900م، كانت المطالب تقدم في شكل عرائض أو رسائل أو خطابات أو في برامج الأحزاب، ولكن لأول مرة يلتقي جميع الأقطاب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وتحت اسم المؤتمر الإسلامي الذي كانت له قيمة كبيرة عندما اِلتقت جميع الأحزاب الوطنية لعرض المطالب التي اخذت بعداً حقيقياً.

6-أعمال الوفد في باريس.

تم تشكيل الوفد الجزائري من 18 عضواً لتقديم جملة المطالب التي أقرها المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى حكومة الجبهة الشعبية ومناقشتها مع أعضائها للنظر فيها، فسافر وفد إلى باريس يوم 18 جويلية 1936، على متن الباخرة الأميرال دوقيدون deguodon، المتجهة نحو مرسيليا[2]، وكان الوفد يتكون من ممثلي العمالات الثلاثة:

أ-عمالة الجزائر: الدكتور البشير عبد الوهاب، وعبد الرحمان بوكردنة، والحاج عمارة فرشوخ.

ب-عمالة قسنطينة: ابن جلول، الأستاذ فرحات عباس، والسيد طاهرات العربي.

ج-عمالة وهران: الأستاذ طالب عبد السلام، والسيد باشا تارزي، وقاضي مُحَّد المحامي، ومن الشبان ثلاث واحد عن كل عمالة وهم: السادة ابن الحاج وابن قليعة ابراهيم وبوشامة عبد الرحمان، ومن العلماء ثلاث أيضاً واحد عن كل عمالة وهم الأساتذة: الشيخ عبد الحميد بن باديس، والشيخ البشير الإبراهيمي،

[1]- الشهاب، 5 جويلية 1936، جزء 5، مجلد 12، مصدر سابق، ص.206.

[2]- عبد الرزاق تومیات، مرجع سابق، ص.87.

والشيخ الطيب العقبي[1] ونائب عن قسم الجزائر الجنوبي الدكتور سعدان ببسكرة، والسيد الأمين العمودي بصفته ترجمان للوفد والدكتور الأخضري مستشار للوفد[2].

تم توديعهم من طرف الجماهير الحاضرة التي جاءت من كل مكان، وعبرت عن تمنياتها له بالنجاح، وعند وصول الوفد إلى فرنسا ركب القطار من مرسيليا إلى باريس، والتي حل بهم يوم الإثنين، وقام بفندق غراند أوتيل، وقام الوفد بتكوين مكتب من ابن جلول رئيساً، وابن الحاج سكرتيراً، و بوكردنة أمين حينها توجه الوفد لزيارة أعضاء حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية[3].

قدم مصالي الحاج دعوة للوفد وذلك ترحيباً بهم ولتحاور معهم فيما جاء في كراسة المطالب التي سوف تقدم إلى حكومة الجبهة الشعبية وفي بداية الأمر رفض ابن جلول هذا المطلب ولكن ابن باديس أصر على قبول الدعوة. ذهب مع فرحات عباس والطاهر ابن جلول، وتم من خلال ذلك التحاور مع مصالي الحاج ورفقائه حيث تم من خلال ذلك توضيحهم لعدم قبول المطلبين الخاصين بربط الجزائر بفرنسا، وبالتمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي وهذا متناقض مع سياسة النجم الطامحة عن الإستقلال، و دامت المحادثات لأكثر من عشر ساعات، ثم عاد مصالي الحاج و رفقائه[4] إليها على الساعة التاسعة مساءاً، ودعى ابن باديس بأنه لا يستطيع أن يضيف أي شيء أو ينقصه للميثاق السياسي الصادر عنه المؤتمر الإسلامي[5]، مما ادى الى تأثر الشيخ ابن باديس بأفكار مصالي الحاج التي اتضحت سببا في نشوب خلاف بينه وبين الشيخ العقبي[6]. برغم من كل التوسلات إلا أن الوفد توجه إلى مقابلة وزير الداخلية لتقديم

---

[1] – ولد سنة 1890م بسيدي عقبة ببسكرة، سافر رفقة عائلته إلى الحجاز أين تلقى تعليمه هناك، ومنها إلى الأناضول، عاد إلى الجزائر سنة 1920، استقر بالعاصمة وكان يشرف على نادي الترقي، شارك في تأسيس الجمعية علماء المسلمين 1931م، وفي المؤتمر الإسلامي 1936، توفي سنة 1960 بعد معاناة مع مرض سكري، للمزيد ينظر إلى: آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، دار المسك للنشر والتوزيع، 2008، ص.82.

[2]– البصائر، **تشكيل الوفد الجزائري ورحلته إلى باريس**، العدد 29، 24 جويلية 1936، الجزائر، ص.1.

[3]– يوسف ابن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الشطايبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 ص.399.

[4]– يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص.322.

[5]–مصالي الحاج،مذكرات مصالي الحاج، مصدر سابق، ص.199–209.

[6]– يحي بوعزيز، مرجع نفسه، ص.322.

مطالب المؤتمر الإسلامي، وكان التعاون بين الحزب الشيوعي الجزائري والفرنسي مع قيادة المؤتمر والتأثير في قادته وتوجيه مطالبه[1].

أ-المقابلات السياسية.

1-الوزراء: كانت الزيارة الأولى للوفد عند موريس فيوليتMouric violette في مكتبه، حيث تمت مناقشة بينه وبين الوفد أكثر من ساعتين، وتم من خلالها البحث المدقق في مختلف ما ورد في المطالب[2]، ولما جاء أجاب عن ما جاء فيها قال: قد أكون نسيت شيئاً، فذكره الأستاذ العمودي بما يخص مطلب حرية التعليم العربي، فقام في مدح العربية وأنها لغة تاريخية ولغة علم ومن المحال أن أحداً يبغضها أو يقاومها، فرد عليه ابن باديس لكن مع الأسف أن اللغة العربية محاربة بالفعل من الإدارة الفرنسية وأن المسلمين يشعرون من أجل ذلك بألم شديد، كما نبه بعض رفاقه بأن موريس فيوليت كان يتحدث على مطالب بشكل عادي، وعند التكلم عن اللغة العربية تغيرت نبرته، فوافقوه على ذلك لأنهم انتبهوا أيضاً لذلك، وعقب تلك الزيارة توجه وفد المؤتمر إلى زيارة مكتب وزير الداخلية راوول أوبو Raoul Aubaud، تم الحديث في الاجتماع إلى المعاملة السيئة التي يتعرض لها الأهالي مقارنة بنظيره من المعمرين وما يتلقاه من حب و الإهتمام من طرف الحكومة الفرنسية[3].

فتكلم العقبي وقال له:" نريد أن نُعامل في الجزائر بما يعامل به غيرنا من سكانها من الطليان و الإسبان فإننا نعامل بها أدنى من كل جنس" إلا أن الكاتب العام للوزير أوبو قدم لهم وعوداً و بأنه سوف ينظر إلى ذلك، وأنه سيزور الجزائر شخصياً للوقوف على هذه الأوضاع[4]. وفي يوم الجمعة 24 جويلية 1936 تمت مقابلة رئيس الوزراء برفقة السيد موريس وجول موك jules mok الكاتب العام لرئاسة الوزراء[5]، وأشار ابن جلول للرئيس بأنه لا يوجد اضطراب وهنالك تفاهم و رغبتهم في المصادقة على

[1]- مصالي الحاج، مصدر نفسه، ص.20.
[2]- البصائر، العدد 30، 31 جويلية 1936، ص.238.
[3]- توميات عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.229.
[4]- الشهاب، أكتوبر 1936، ص.308.
[5]- توميات، مرجع نفسه، ص.230.

الإصلاحات المهمة، وقدم ابن الحاج ميثاق المطالب المسلمين، وأكد بأن الجزائر هي أرض فرنسية يسكنها فرنسيون وعلى فرنسا الإهتمام بها[1].

وتم من خلالها تقديم الوفد من طرف ابن جلول وألقى خطاب بخصوص الجزائر المسلمة، وذكر ابن الحاج أن المسلمين الجزائريين يمقتون كل عداوة جنسية وبرهنوا على ذلك بالهدوء التام، ولذلك يجب على حكومة الجبهة الشعبية أن تؤدي ما عليها للمسلمين الفرنسيين الجزائرية، مما خلفت هذه الكلمات أثر في بلوم، ورد من خلال ذلك على الوفد بأنه سوف ينظر إلى المطالب التي عرضت عليه[2].

قدم ابن باديس كلمته بحضور الوفد والمترجم حيث قال:" الأمة الجزائرية المتألمة ليست ألمها ضد الظلم ولهذا لما جاءت حكومة الجبهة الشعبية وتوسمت فيها الحركة والعدالة أعطتها كل ثقتها وأعلنت سرورها وأرسلت هذا الوفد فإذا رجعنا إليها بعض مطالبها زادت ثقتها، وإذا رجعنا بأيدينا فارغة انعكس ذلك الفرح وحصل عن انعكاسه ضرر عظيم يستغله أضدادنا و أضدادكم، فرد عليه بتحير وذهول فقال:" كيف ترجعون بأيديكم فارغة وأنا أشتغل وحبيبي فيوليت من الآن في مطالبكم"، وقال فيوليت بعد ذلك :" قبل الأحد ينجز العمل"، وتم تلخيص بعض المطالب للعودة بها إلى أرض الوطن[3].

وتمت زيارة وزير الحربية ادوارد دالاديةEduard daldier[4]و أطلع الوفد بأنه لا يستطيع أن يوافق على إعطاء النيابة بالبرلمان بسبب محافظتهم على الشريعة الإسلامية في الحقوق الشخصية و إذا طرحت هذه المسألة في البرلمان إنه يكون من المعارضين لذلك[5].

---

[1]- محفوظ قداش، مصدر سابق، ص.673.

[2]- البصائر، العدد 30، 31 جويلية، 1936، مصدر سابق، ص.303.

[3] - البصائر، العدد 38، أكتوبر1936، ص.303.

[4] - (1884-1970) سياسي فرنسي، شغل منصب نائب في البرلمان عن التيار الراديكالي، بين سنتي 1919-1940 و 1946-1958، تقلد مناصب وزير المستعمرات ومنصب الأشغال العامة، ثم رئيساً للوزراء 1933-1934، وعام 1936-1937 و 1938-1940 وقع مع هتلر إتفاقية ميونخ، ترك الوزارة في العشرين أدار 1940. للمزيد ينظر إلى: عبد الرزاق تومیات، مرجع سابق، ص.883.

[5]- الشهاب، أكتوبر، مصدر سابق، ص.308.

2-الأحزاب والصحافة الفرنسية.

كما زار الوفد أيضاً الأحزاب السياسية التي تكونت منها الجبهة الشعبية من الحزب الإشتراكي والراديكالي والشيوعي، وكل واحد على حدا و بمفرده وتمت الموافقة على مطالب المؤتمر من طرف الإشتراكيين و الشيوعيين، أما بخصوص الراديكاليون كان من بينهم من وافق على جملة من هذه المطالب، أما البعض الآخر احترز إلى ذلك وأعلن على أنه سوف يرسل لجنة برلمانية لدراسة الحالة وهو ما أقرته الحكومة بعد ذلك[1]. وجرت مقابلات مع الصحافة الفرنسية للتحاور إلا أن هذه الأخيرة كانت من أول اهتماماتها بالمسألة الجزائرية الإسلامية ذلك للفتها لرأي العام الفرنسي[2]، وعند زيارة الوفد وزارة الداخلية الذي منح للسلطات مطالب بند الإلحاق بفرنسا مما أدى بنجم شمال إفريقيا إلى إعادة التواصل معهم لأنهم لم يكونوا على دراية بذلك، وتم التحاور معهم حول سياسة الإلحاق وبأنها سوف تظهر بصالح الأمة، غير أن المنتخبون أكدوا بأنها الطريقة الوحيدة لنيل الحقوق المضمونة للفرنسيين[3].

وقد كان بن دالي محمود كحولي رافضاً للمؤتمر ووفده المبعوث إلى باريس بتاريخ 22 جويلية 1936 بعث برسالة إلى وزير الداخلية لفرنسا سالنقرو Salengro تحمل توقيع البرقية مع مجموعة من الأنصار وهم على التوالي: ابن زاكوره الأمين، الأمين قدور، بابا عمر، محمود كحول، وهما ورد فيها " أن العلماء الجزائريون الذين ليس لهم مستندات ولا شهادات لا يمثلون الاتجاه الإسلامي في الجزائر.وأنها تتبرأ منهم"، وصرح هذا الرباعي بإخلاصه لفرنسا[4]. رجع أعضاء الوفد إلى أرض الوطن في 29 جويلية 1936، مع أمالهم في أن يتحقق مبتغاهم من طرف حكومة بلوم Blum، إلا أن الجبهة الشعبية قدمت لهم وعود مع ضمانها لهم بتحقيقها على أرض الواقع، وذلك بعد أن تتم دراستها في البرلمان الفرنسي[5].

---

[1]- الشهاب، أكتوبر 1936، مصدر سابق، ص.310.

[2]- نفسه، ص.310.

[3]- قداش محفوظ، مصدر سابق، ص.673.

[4]- أحمد مريوش، **الشيخ العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص.203.

[5]- عبد الرزاق تومیات، مرجع سابق، 880.

6-اِجتماع الملعب البلدي.

وفي صباح يوم الثلاثاء وردت البرقيات معلمة بعودة وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري من باريس إلى الجزائر صبيحة الأربعاء، واِمتلأ الزواق بالكثير من الجماهير لاستقبال الباخرة التي تقل الوفد قبل بلوغها الميناء مع الهتافات والتصفيق، فعند نزول الوفد استقبلهم الأطفال بالورود[1]. تجمع آلاف من الشعب الجزائري في ساعة مبكرة من صباح يوم الأربعاء حول الوفد وسار المركب حتى وصل إلى نادي الترقي، ووقف الحضور في مساحة الحكومة وعلى شرفات النادي، وكذلك رجال الوفد حيث أخبرهم كل من ابن جلول والأستاذ الطيب العقبي كيف اكتملت أعمالهم في باريس، والتي كانت موفقة و موافقة فرنسا لهم، ما هي الوعود الصريحة التي انبثقت من الوزراء بصفة تدعوا إلى الثقة و الإطمئنان و اخبارهم بأنه سوف تتلقى كل البيانات على الشعب في اِجتماع يعقد خصيصاً لهذا الأمر[2].

وفي صباح يوم الأحد 2 أوث 1936، دخلت الجماهير أفواجاً إلى غاية الساعة السابعة صباحاً وقام الجمهور للتحية تحت تصفيقات وهتافات لكل من ابن باديس والشيخ الإبراهيمي، الشيخ العقبي، ومن النواب الدكتور البشري، الدكتور الأخضري، السيد بوكردنة، السيد عماره فرشوخ، والسيد عبد الرحمان بوشامة. صادف ذلك اليوم دخول مصالي الحاج وزوجته وولده أرض الجزائر، دخل الملعب وتمت تحيته من الجماهير تحت تصفيقاتهم من مختلف أركان الملعب، ولأن الاجتماع انعقد تحت اسم الأمة الإسلامية الجزائرية لم يستطيع الوفد منع دخول مصالي الحاج إلى الملعب، وحددت الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة لما دخل ابن جلول، فارتجت مدرجات الملعب بالتصفيق وبعدها فتحت الجلسة[3].

وأعطت الكلمة إلى عمار أوزقان وبعده إلى الدكتور ابن جلول ثم إلى الدكتور البشير، ثم إلى الصيدلي السيد بوكردنة أمين مال الوفد ثم إلى الأستاذ ابن باديس ثم الأستاذ البشير الإبراهيمي[4]، أُحيلت الكلمة إلى النائب بشير عبد الوهاب عن البليدة، وقد صرح عن ما ورد في مطالب المؤتمر ومدى امكانية

---

[1]- البصائر، **وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري**، العدد 30، 21 جويلية 1936، ص.239.

[2]- الشهاب، الجزء6، مجلد 12، أوث وسبتمبر 1936، ص.269-270.

[3]- البصائر، العدد 31، 7أوث 1936، ص.245.

[4]- نفسه، ص.245.

تحقيقها، كما خطب ابن باديس الجماهير باللغة العربية[1]، وتحدث عن الوفد و ما حمله من مطالب إلى حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية الذي كانت له زيارات إلى الأحزاب والصحف و الوزراء وتم فتح القلوب للحكومة اليسارية، وإن ضيعت هذه الفرصة سوف تقبض الأيادي وتغلق القلوب.

طلب مصالي الحاج أن يتم منحه كلمة لإلقاء خطابه ولكن الطيب العقبي رفض ذلك بحجة أن فرنسا هي من بعثته إلى الملعب فأجابهم بقوله: "إنني فرنسياً أنني جزائري، وما هي هويتي الشخصية تحمل كلمة إنديجان وها هو مظهري إنني أرتدي جلابة و طربوش..." ثم تدخل الشيخ عبد الحميد ابن باديس ومنحه مدة ربع ساعة فألقى خطابه[2] أمام حشد كبير من الجزائريين، وحثهم على ضرورة النضال بخطورة ما ورد في مشروع بلوم فيوليت ومطالب المؤتمر الإسلامي التي تدعوا إلى الإندماج و إلحاق الجزائر بفرنسا[3]. فقد كان خطاب مصالي الحاج يحمل نفساً جديدة ذو نبرة حازمة وأفكار متباينة ذات حلول للمشاكل التي يتخبط فيها الشعب الجزائري، كما ادى ذلك إلى تجاوب الشعب معه وقام بتصفيق له لمدة من زمن[4].

بعد خطاب مصالي الحاج تلاه مدير هذه الجريدة وكان خطابه باللغة العربية، وتطرق إلى أعمال الوفد الإسلامي في باريس وأظهر معارضته و أنه لا يوافق ما قاله مصالي الحاج، لأن فكرة الإستقلال بعيدة عن الأمة الجزائرية ما دامت غير قادرة على التحرر من رقبة المرابطين، غير أننا نطالب بالحرية والمساواة في العيش والحقوق كغيرنا من بقية فرنسا، وأنه توجد ثقة برجال حكومة الجبهة المتحدة والإعتماد على صدق وعودها ومن بين تلك الوعود فتح المساجد برغم من قيام بعض من المعارضين للوفد على ارسال برقيات ضد الوفد، و خُتمت الحفلة بعد تقديم اقتراحات من طرف ابن جلول التي اتفق عليها من قبل الحضور بالإجماع[5].

---

[1]- عبد الرزاق تومیات، مرجع سابق، ص.880.

[2]- عبد الرحمان ابن ابراهيم ابن العقون، مصدر سابق، ص.14.

[3]- أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص.127.

[4]- عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص.169.

[5]- البصائر، 7 أوت 1936، مصدر سابق، ص.245-246.

كما لوحظ أن الشيخ العقبي نقد موقف مصالي الحاج من مطلب فكرة الاستقلال لأن هذه الفكرة ما تزال بعيدة و نظرة العقبي إلى الإستقلال تختلف عن نظرة ابن باديس، ويذكر بقوله: "لم يكن ذهابنا إلى فرنسا للمطالبة بالاستقلال بل نحن نطالب باستقلال أفكارنا". كما عبر العقبي عن مفهوم العلماء بقوله: " ذهبنا إلى فرنسا و بأيدينا المطالب التي قررتها الأمة يوم 7 جوان 1936 وقد عرفت الخاص والعام، فلم نذهب لنطالب باستقلال الجزائر لأنه يلزمنا أن نستقل أولاً في عقولنا وفي اقتصاديتنا يلزمنا قبل كل شيء أن نحرر عقولنا ونفكها من المرابطين الذين استعبدوها واستغلوها لأغراضهم الخسيسة بأبخص الأثمان...أما أن نطالب بالاستقلال ونحن جهال فقراء مستعبدون باختبارنا للانتفاعيين من المرابطين وغيرهم فذلك فساد في الرأي..."[1]

وكان من بين مقررات الوفد بعد رجوعه إلى أرض الوطن، عقد جلسات بالعملات الثلاث ليتم شرح أعمال التي قام بها الوفد بباريس، وتقديم تصريحات أعضاء الحكومة الجبهة الشعبية وعقد اجتماع في تلمسان وآخر في قسنطينة. ولكن مع حادثة اِغتيال[2] الإمام الأول بالجامع الكبير بن دالي الملقب بن

[1]- أحمد مريوش، مرجع سابق، ص.193-194.

[2]- وقعت حادثة خطيرة جداً وهي عملية اِغتيال بن دالي في نفس الوقت الذي كان يقوم فيه الوفد بعرض عام للشعب عن ما قام به من نشاطات وكان ذلك يوم 2 أوت 1936 بالملعب البلدي وفي نفس اليوم أُحيكت مؤامرة بتدبير محكم لضرب المؤتمر الإسلامي والجمعية معاً، والإفشال مساعي الحركة الوطنية إذ وقعت الحادثة حين كان الوطنيين يلقون خطابتهم على الحضور إلا أنه كانت في خارج مجموعة من الأنذال قاموا بتعقب خطوات الشيخ الهرم، و في طليعة النهار تم اِغتياله وبعد ساعتين من ذلك تم إلقاء القبض على القائلين وبعد يومين اعترف القائل عكاشة بالجريمة التي ارتكبتها وبعد أربعة أيام قام بإتهام الأستاذ الطيب العقبي على أنه هو من أمره مقابل ثلاثين ألفاً من الفرنكات، مما أدى برجال الشرطة بتفتيش نادي الترقي، وتطويق المكان بسياج

كحول حال دون ذلك باعتقال العقبي وسجنه، وكانت هذه الظروف سبباً في عودة الوفد إلى باريس من جديد من أجل الدفاع عن الأستاذ العقبي وبعد اطلاق سراحه تم عقد اِجتماع آخر ببسكرة يوم 3أكتوبر الذي عقده الدكتور سعدان وعرف عن مطالب الوفد، كما عرف أيضاً عن حادثة إغتيال بن كحول وما دبر له من مكائد واِعتقال العقبي[1].

7- نتائج المؤتمر الإسلامي الأول.

-بروز أول اِئتلاف سياسي في تاريخ الجزائر المعاصر عبر عن روح العمل الجماعي، رغم اختلاف مرجعيات كل تيار، فكان اللبنة الأساسية الأولى لتوحيد الحركة الوطنية الجزائرية من حيث مطالبها ومواقفها اتجاه سياسة الإدارة الفرنسية، وعبر عنه ابن باديس بقوله: "...إنه أعظم حادث وقع في الجزائر الإسلامية في تاريخها الحديث، وبهذا الاعتقاد أبذل من أجل حمايته والدفاع عنه كل ما أوتيت من جهد و قوة".

-تصميم ورقة عمل مشتركة ضمت جملة من المطالب قدمها الوفد رأساً إلى رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم رغم أن ممثلوها كانوا متناقضين إلى حد ما عندما مزجوا بين مطالب وطنية ومطالب المساواة مع الفرنسيين أثناء المؤتمر، ورغم ذلك فقد أكد هذا الحديث التاريخي على التمسك بمقومات الشخصية العربية الإسلامية لهذا الشعب، وأعطى دفعاً جديد للحركة الوطنية التي أعادت النظر في مناهجها ورسائلها، وقيمت حصيلة عقدين من النضال السياسي المنظم.

-أكد المؤتمر للزعماء المسلمين الجزائريين تصلب المستعمر وتمسكه بالسياسة الإستبدادية ضد الشعب الجزائري بل أنه قرب وجهات النظر بين الإتجاهات الوطنية العامة وحزب الشعب الجزائري خاصة[2].

من حديد و أحاط رجال الشرطة بالأستاذ العقبي، وثم تكسيل يديه بالأغلال، ثم نزلوا به مصعد كفين أمام الآلاف من الجماهير و أركبوه عربة السجن بسبب التهمة المنسوبة إليه، وتم جمع مجموعة من الأعيان النادي لتعرف على شريك العقبي والذي كان من بينهم السيد مُحَّد علي عباس التركي أُلقي في السجن أيضاً، قامت الجماهير بالإحتجاج السلمي عن العمل إلى غاية إطلاق سراح العقبي، إلا أنه تم إطلاق سراحه فيما تأكد عدم مشاركته في الجريمة للمزيد ينظر إلى: الشهاب، الجز6، مجلد 16، أوث وسبتمبر 1936، ص.376-377.

[1]- البصائر، العدد 39، 17 أكتوبر 1936، ص.316.

[2]- أسماء علان، مرجع سابق، ص.106.

-بداية العمل الجماعي والتقارب في وجهات النظر الجزائرية اتجاه البحث عن الحلول الممكنة وفقاً للظروف المتاحة.

-تأصيل الوعي السياسي لدى الطبقة الشعبية التي لازمت حيثيات المؤتمر، وظهر ذلك في أدبيات الحركة الفكرية والثقافية، وكتابة الشعر والنثر حول مساعي رجال الوفد وشخصيات الحركة الوطنية.

-توظيف وسيلة الضغط الجماعي على الولاية العامة، مما دفعها إلى السماع لانشغالات المشرفين على المؤتمر، ففي 18 جويلية 1936 أصدر الكاتب العام لوزارة الداخلية "أوبو" لجنة معاينة وتحقيق اختصت بالجانب المالي وحرية تنقل الأشخاص و الحريات.

-تبخر تحقيق المطالب الفورية الممكنة وبروز شرخ بين العلماء والنواب بعد اغتيال الشيخ كحول عمر الملقب بابن دالي، واعتقال الشيخ الطيب العقبي وعباس التركي والزج بهما في سجن بربروس، وبروز القطيعة مع النواب بعد اتهام بن جلول للعلماء أنهم وراء المؤامرة.

-بروز التقارب بين النواب و الطرقيين، وقيام بن جلول بعقد كثير من اللقاءات في مدن الشرق الجزائري مثل قسنطينة و سكيكدة و الحروش والبرج و سطيف، وأقام على شرفهم زردته الكبرى في 11 أكتوبر 1936 بقسنطينة حضرها ما يقارب 20 ألف من المريدين الأتباع، والمعروفة بزردة بن جلول السياسية[1].

-ظهور الحزب الشيوعي الجزائري ومحاولة فرض ضغوطاته على التيارات الأخرى بما فيهم العلماء لعلاقته القوية مع الحزب الشيوعي الفرنسي.

-دخول نجم شمال إفريقيا بكل قواه إلى الجزائر، وتوسيع نشاطاته الحزبية، وتشكيل خلايا والتقرب من الحقائق وواقع الجزائريين، وهو ما مكنه من التوسع جغرافياً ما أقلق السلطات الفرنسية التي شددت الخناق على نشاطاته[2].

[1]- أسماء علان،مرجع سابق ، ص.107.

[2]- نفسه، ص.107.

الفصل الثالث:

مشروع بلوم فيوليت(Le projet Blum- violette).

المبحث الأول: ظهور المشروع.

1-محتوى المشروع.

المبحث الثاني: المواقف المختلفة من المشروع.

1-موقف الحركة الوطنية من المشروع.

2-المواقف الفرنسية إتجاه المشروع.

المبحث الثالث:مصير المشروع.

شهدت فترة الثلاثينات من القرن 20 عدة احداث مهمة منها مشاريع إصلاحية، والتي سنتحدث عن أهمها في فصلنا هذا الذي يعتبر من أبرز المشاريع التي أحدثت ضجة واسعة في ذلك الوقت عند صدوره داخل الجزائر وحتى داخل فرنسا، إلى جانب المضمون الذي احتواه المشروع وردود الفعل المختلفة من طرف الجزائريين والفرنسيين، وفي آخر المطاف سنتحدث عن المصير الذي آل إليه المشروع.

المبحث الأول: ظهور المشروع.

بحلول 1930 احتفل الفرنسيين بمئة عام على احتلالهم الجزائر، حيث اعتبروا هذه السنة عهد جديد من الانتصارات، حيث دخلوا القرن الثاني من احتلالهم وهم في قمة السعادة والسرور[1]، معتقدين أنهم سيضلون فيها للأبد، ورفع غلاتهم شعارات معادية للعرب والإسلام، زاعمين أنهم قد أخذوا الجزائر عنوة وأنهم جردوها من الحضارة الإسلامية، ونسبوها للحضارة الرومانية[2]. وفي اتجاه آخر وتزامناً في فترة الثلاثينات، ظهرت بعض المشاريع سميت بالمشاريع الإصلاحية التي وضعها الليبراليون الذين أبدوا تعاطفهم مع القضية الجزائرية[3].

حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة القصيرة محاولات إصلاحية من بين هذه الإصلاحات ما سمي بمشروع بلوم فيوليتMaurice-violaite[4]الحاكم العام للجزائر في 27 ماي 1925 إلى غاية 09 نوفمبر 1927 الذي أصبح فيما بعد عضو في مجلس الشيوخ، حيث أن كثرة تجاربه في تسيير أمور الجزائر جعلته خبير في شؤون الأهالي. وفي 10 فيفري 1931 أحل موريس على لجنة سينابتورية لمنافشة احوال الجزائريين، وتهدأة الأوضاع فإقترح موريس المشروع، لكنه رفض لأول مرة من طرف مجلس الشيوخ،

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية....،ج.3، مرجع سابق، ص.16.

[2]- خميسة مدور، « **إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي 1936-1938**»، مجلة المعارف والبحوالتاريخية، العدد 7، قسم التاريخ في 8 ماي 1945، ص.115.

[3]- لمياء بوقربة، مشروع موريس فيوليت...، مرجع سابق، ص.314.

[4]- 1890-1960 سينابتور ماسوني من رجال الحزب الإشتراكي حاكم الجزائر من 1927-1935، وزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية، مهندس مشروع بلوم فيوليت صاحب كتاب " هل ستعيش الجزائر "، للمزيد ينظر إلى: بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، دار المعرفة، ج.1، الجزائر.

مما دفع المنتخبين الجزائريين إلى تشكيل لجنة وأرسلت إلى باريس في جوان 1933 زاعمين من الحكومة تبنى المشروع، لكن بائت بالفشل فلم تستقبل البعثة على الأقل من طرف الحكومة[1].

وبعد توالیه الحكم في الجزائر كحاكم عام سنة 1936، لم يستسلم فيوليت وشرع في تطبيق مشروعه من جديد القائم على تطبيق سياسة ادماج الجزائريين، حيث قام موريس بإطلاق سراح المعتقلين السياسين، كما منح للجزائريين الحق في تكوين نقبات خاصة بهم، كما حذر السلطات الفرنسية في مواصلة تجاهل الأوضاع المزرية التي يعيشونها جراء سياسة فرنسا الضالمة، حيث نبه موريس إن لم تستجيب فرنسا لمطالبهم أنهم سيواجهوا أكبر خطر في شمال إفريقيا قبل نهاية عشرين عام[2].

والحل الوحيد لتجنب هذه الحالة منحهم المساواة السياسية...إلخ، وفي 30 ديسمبر 1936 تقدم موريس فيوليت بمشروعه الإصلاحي بصفة رسمية، حيث ظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية[3]. حيث استطاع فيوليت إقتراح رئيس حكومة الجبهة الشعبية ليون بلوم بتبني هذا المشروع وأصبح المشروع مشروعاً حكومياً، حيث تغير اسمه إلى مشروع "بلوم فيوليت"[4]، وقد كانت غاية موريس من هذا المشروع هو منح النخبة المثقفة والمواطنة الفرنسية، حيث أنها بذلك ستقترب تدريجياً نحو الحياة الفرنسية وذلك بطبيعة الحال سيؤدي إلى نسيانمجتمعها الأصلي واشباعه بالثقافة الفرنسية.

وفي 15 أكتوبر 1936 قرر مجلس الوزراء ايداع مشروع قانون في العودة البرلمانية، يمنح الحق الإنتخابي لبعض الفئات الأهلية، وقبل ايداع المشروع في البرلمان أعطى فيوليت عدة تصريحات من أجل تهيئة الأوضاع ومحاولة كسب الرأي العام لتطبيق هذا المشروع، وكذلك التحذير من سلبيات رفض إدماج

[1] – لمياء بوقربة، مرجع سابق، ص.316-317.

[2] – فتيحة قشيش،« **موقف المستوطنين الأوروبيين من المشاريع الإصلاحية الفرنسية بالجزائر 1919-1947**»، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 30-06-2019،ص.419.

[3] – نفسه، ص.419.

[4] – ليون بلوم فيوليت"L'eon Blom" 1872-1950 رجل سياسي كان محسوب على التيار اليساري الفرنسي، رئيس حكومة الجبهة الشعبية التي فازت بإنتخابات الشريعة عام 1936، للمزيد ينظر إلى: سحولي بشير، «**مسألة التحسين عن منصور النخبة الجزائرية المفرنسة 1909-1939**»، جامعة جيلالي، **سيدي بلعباس، مجلد 18-عدد1، أوث 2022، ص855**.

الجزائريين بفرنسا، ومحاولة اقناع الجزائريين أن من فائدتهم الإنضمام إلى سياسة فرنسا. ولم يتم ايداع المشروع إلا في 30 ديسمبر، حيث قام ليون بلوم بإستدعاء البرلمانيين الجزائريين المقيمين بباريس بإخبارهم بقرار الحكومة بتبني مشروع فيوليت[1].

1-محتوى المشروع:

-ترأس موريس فيوليت لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي من أجل دراسة الأوضاع الجزائرية، وتقديم بعض الإصلاحات التي لابد من ادراجها وسُميت هذه الإصلاحات بمشروع بلوم فيوليت[2].

- حيث احتوى المشروع على ثماني(08) فصول وخمسين مادة، شملت الإصلاح الزراعي، التعليم، وإلغاء المحاكم الخاصة بالأهالي، تأمين نفس الحقوق والواجبات للأهالي والفرنسيين، انشاء مجلس استشاري في باريس، واقتراح أيضاً اعطاء بعض أجزاء الحالة المدنية في تشكيل بلديات مختلطة للجنوب الجزائري خلافاً للمشاريع السابقة[3] وأهم ما جاء فيه:

-اعطاء الجنسية الفرنسية لحولي 21000من الأهالي ومع التمسك بأحوالهم الشخصية لبعض الفئات، منهم الجزائريين الذين عملوا في الجيش، صغار الضباط الذين لهم إمتيازات فرنسية، إلى جانب الجزائريين المنتخبون في الغرفة التجارية والفلاحية، والأعضاء المنتخبون في المجلس المالي والمجالس العامة[4].

-القيام بإصلاح زراعي وتعليمي لصالح الأهالي وإلغاء المحاكم الرادعة، اعطاء الحق للجزائريين بالتمثيل في المجالس البلدية والولائية وانتخابهم من يمثلهم في البرلمان الفرنسي، انشاء وزارة للشؤون يدخلوها جزائريون[5].

---

[1]- وليد يوشو، **عهد موريس فيوليت وكتابه هل ستعيش الجزائر 1925-1938**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، 2015-2016، ص.138.

[2] - الطاهر عمري، **النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع 1900-1940**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الأداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، قسنطينة، 2003-2004، ص.420.

[3]- العربي غانم، **سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012-2013، ص.67.

[4]- سلوى لهلالي، **الإتجاه الليبرالي الجزائري ومشروع بلوم فيوليت 1936**، جامعة سطيف2، **ص.210-211**.

[5]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص.380.

كان خطاب موريس فيوليت الذي ألقاه في 21 مارس 1935م في البرلمان الفرنسي يدل على سياسته الحادقة، حيث فرض اقتراحيين لتغيير الأوضاع المزرية في الجزائر، كان الإقتراح الأول بمنح حق الإنتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية لكي لا يحنكو مع المعمرين، أما الإقتراح الثاني فيمنح حق الإنتخاب للفئة المثقفة التي تحافض على احوالها الشخصية وجعلهم مع الهيئة الفرنسية، حيث أصر فيوليت على الإقتراح الثاني لأنه يدمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي وهذا أساس السياسة الفرنسية[1].

لقد أثار المشروع ضجة كبيرة داخل فرنسا والجزائر، حيث تباينت ردود الفعل والمواقف حول المشروع من مؤيد ومعارض، حيث أن النخبة الجزائرية رحبت به واعتبرته خلاص الجزائريين وفي حين عارضه نجم شمال إفريفيا لأنه يبقي الجزائر تابعة إلى فرنسا، أما بالنسبة إلى جمعية العلماء المسلمين فلم تبدي أي رأي وأبقت متحفضة من المشروع، أما بالنسبة للفرنسيين فالمستعمرون سارعوا إلى رفض المشروع لأنهم اعتبروا مصالحهم في خطر ما يجعل في نظرهم الجزائريين أغلبية في المجالس المحلية[2].

ومما لاشك أن مشروع«بلوم فيوليت» جاء من أجل دمج الجزائر في فرنسا تدريجياً، وذلك من خلال دمج النخبة في المدارس الفرنسية، ومحاولة تهدئة الأوضاع كما من بين الأهداف البارزة التي يدعوا إلى تحقيقها من خلال هذا المشروع، محاولة منع اتجاه ثوري راديكالي في أوساط الأهليين وذلك ما يهدد مصالح المستوطنين والوجود الفرنسي في الجزائر، وهكذا كانت حكومة بلوم فيوليت ترى أن هذا المشروع يستهدف ترقية صفوة المجتمع الأهلي ونخبته على سلم المواطنة الفرنسية من دون شرط التخلي عن قانون أحوالها الشخصية، وذلك لضمان الحصول على تأييدهم ودمجهم في العائلات الفرنسية، وتقييد نشاط الحركة الوطنية ومنعها من كسب تأييد الجماهير المسلمة.

غير أن الأهمية الكبيرة للمشروع وقيمة مناقشته والمصادقة عليه في البرلمان لم يكن بالأمر السهل لدى "فيوليت" و حكومة الجبهة الشعبية، وذلك للإنتقادات والمعارضة الحادة من طرف المنتخبين الأوروبيين

[1]- سلوى لهلالي، مرجع سابق، ص.211-212.

[2]- فتيحة قشيش، مرجع سابق، ص.419.

والأحزاب اليمينية الفرنسية، ما أخر عرضه على البرلمان في 29 ديسمبر 1936م، وهذا ما اعتبر انتصار بحد ذاته، ورغم محاولات حكومة "بلوم فيوليت" إلاّ أن المشروع لم تتم مناقشته خلال الجلسات البرلمانية[1].

ومن بين فصول المشروع نذكر:

الفصل الأول: يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين« بالعملات الثلاث»[2] في القطر الجزائري التي سيتم ذكرها فيما بعد إعطائهم حق التمتع بالحقوق السياسية مثل الفرنسيين دون أن تتغير حالتهم الشخصية أو حتى حقوقهم المدنية وبصورة نهائية دون تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسية.

أولاً: الأهالي الجزائريين الذين انظموا إلى الجيش برتبة ضابط.

ثانياً: الأهالي الجزائريين الفرنسيون من فئة الصغار الذين انظموا إلى الجيش برتبة «باش شاوش» أو برتبة فوقها بعد أن أدوا الخدمة العسكرية مدة خمسة عشرة عاماً وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن السيرة.

ثالثاً: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين قضوا خدمتهم العسكرية وحصلوا جميعاً على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب[3].

رابعاً: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بأيديهم إحدى الشهادات العليا الآتية، شهادة التعليم العالي أو بكالوريا التعليم الثانوي وشهادة لبروفي الثانوية، وشهادة الدروس الثانوية وشهادة المدارس، وشهادة التخرج من مدرسة وطنية لتعليم الصناعي أو الفلاحي أو التجاري، وكذا الموضفون الذين وقع انتخابهم في وضائفهم بمسابقة[4].

---

[1]- خميسة مدور، **الجزائر المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة1865-1962م**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة2، 2017-2018، ص.210-212.

[2]- يفيد إلحاق الجزائر بفرنسا كجزء لا يتجزأ منها وقد جعلت هذه العملات بعد تحت أرقام 91-92-93 مضافة إلى 90 عمالة في فرنسا "الأم".

[3]- عبد الحميد زوزو، **تاريخ التحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص.103.

[4]- عبد الرحمان إبراهيم ابن العقون، مصدر سابق، ص.496.

خامساً: الأهالي الجزائريون الفرنسيون المنتخبون الحجرات التجارية أو الفلاحية أو المعنيون من طرف مجلس إدارة جهة اقتصادية ومن طرف الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري على الشروط المبنية بالفصل الثاني.

سادساً:الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس والمجالس المالي وبالمجالس العامة(Conseil Géneral) و المستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وضيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعاً: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباشا آغوات والقياد الذين باشروا وضيفتهم مدة لا تقل عن أربعة أعوام.

ثامناً: الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحدرون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعاً: العمال الذين أحرزوا على وسام الشغل، وكتاب نقابات العمال المعنيون بصورة نضامية بعد مباشرة وضائفهم مدة عشرة أعوام[1].

الفصل الثاني: إن مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعن بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون، بقرار من الوالي العام، وستعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري، كل واحد على نفس الشروط ولنفس الغاية مائتي فلاح(200) بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون وأن مجلس ادارة الجبهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين على نفس الشروط أنها خمسين(50) تاجراً أو صانعاً أو عاملاً، من كل عمالة وأن الحجرات الفلاحية الثلاث ستعين كل واحد على نفس الشروط خمسين فلاحاً[2].

الفصل الثالث: إن الأحكام المنصوص عنها بقانون 2 فيفري 1852م، بفصيلة 15و 16، وكذلك كل عزل وقع إزاء أصحاب الوظائف المنصوص عليها بالفصل الأول بالمادتين 06 و07 وكذلك تشطيب الإسم من القوائم الإنتخابية.

[1]- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص.104.

[2]- عبد الرحمان بن العقون، مرجع سابق، ص.496-497.

الفصل الرابع: يمكن بالنسبة لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة أنها تطبق ما تضمنه الفصل التاسع، والخامسمن قانون 10 أوث 1927م[1].

الفصل الخامس: لما تضمنه هذا القانون أي مفعول فيها مضى ولا يتطبق إلا على الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين تتوفر فيهم، أو ستتوفر فيهم في المسقبل الشروط المبينة.

الفصل السادس: ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة بالنسبة نائب واحد لكل سبعين ألف ناخب(70.000) موسومة أسمائهم أو لقسم عشرين ألف (20.000) هكذا إنتهى[2].

وقد جاء مشروع بلوم فيوليت دون شك لدمج الجزائر بفرنسا بصورة تدريجية، وذلك عن طريق النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية، ومحاولة تهدئة الأوضاع التي مروبها في سنوات الأخيرة[3]، حيث تميز بالحذر الشديد ومحاولة تحريض عدد كبير من الجزائريين ضد الملايين من اخوانهم في الدين، ويعتبر أيضاً مشروعاً رجعياً لأن حكومة الجبهة الشعبية لم تلغ مرسوم رينيه الصادر في 30 مارس 1935، والذي يقضي بارتكاب جرائم سياسية ضد السكان الأصليين[4].

[1]– عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص.105.

[2]– عبد الرحمان بن العقون، مرجع سابق، ص.497.

[3]– خميسة مدور، مرجع سابق، ص.122.

4- Hachemi djiar, **l'algerie histoire sons tobreus des pistes pour l'avenir tome1**, edition, ANEP,2012,p.620-621./.

المبحث الثاني: المواقف المختلفة من المشروع.

اختلفت الآراء بين مؤيد ومعارض لمشروع بلوم فيوليت سواء من الجانب الجزائري أو من الجانب الفرنسي، حيث انقسموا إلى ثلاث أقسام هناك طرف مؤيد للمشروع، وطرف معارض وهناك من اختار التحفظ حول ماجاء فيه ومن بين هذه المواقف نذكر:

1-موقف الحركة الوطنية.

1-موقف النخبة.

كانت جماعة النخبة من الأطراف المؤيدة للمشروع، حيث وجد المشروع دعماً كبيراً في أوساط الطبقة الجزائرية المثقفة ورحبت ترحيب كبير بالمشروع و اعتبرته الخلاص الوحيد من حالة الأهلية، فقد وقفت كتلة النواب المنتخبين إلى جانبه، وأيدته بحماس كبير، كما كان موقفها خلال المؤتمر الإسلامي لايحتاج إلى توضيح، فقد وضح هذا اجتماع كتلة النواب في وهران بينو فيها ردود الفعل العنيفة لبعض رؤساء البلديات الفرنسيين بالجزائر معلنين تأييدهم المطلق للمشروع[1]، لأنه يعتبر أملهم الوحيد لتحقيق آمالهم للمسلمين الفرنسيين. كما أنه أيضاَ يتماشى مع فكرة سياسة فرنسا في الجزائر القائمة على فكرة الإدماج، كما أصدرت لائحتين في نفس المعنى في الجزائر وقسنطينة التي أصدرتها كتلة النواب، كانت الأولى بتاريخ 15 يناير والثانية بتاريخ 12 من نفس الشهر ومن نفس العام ففكرة المؤتمرات والتجمعات واللوائح من أجل الدفاع عن المشروع، حيث توجه وفد إلى باريس بتاريخ 5 مارس برئاسة ابن جلول حيث استقبله السيد وزير المستعمرات، ولكن النتيجة كانت مجموعة من الوعود[2].

حيث شعر النواب والنخبة بضغط كبير من طرف الكولون على الحكومة الفرنسية الجديدة والتي خلفت" حكومة الجبهة"، وذلك من خلال استعمالهم طريقة الكولون بالتهديد بالإستقالة الجماعية، فاستقال ما يقارب ثلاثة آلاف نائب جزائري قبل نهاية العام، وذلك راجع إلى تأخير مناقشة المشروع في البرلمان، فعاد ابن جلول وعباس على رأس الوفد إلى باريس وتم مقابلتهم من طرف وزير الداخلية "ألبير

[1]- خميسة مدور، الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية...، مرجع سابق، ص.217.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ص.76.

صارو" وانتظروا هناك الموافقة على المشروع، حيث تمت الموافقة على احدى مواده[1]. وهذا ما أثار غضب المعمرين واستنكروه، حيث بدأو في شن حملة شرسة ضده واستعملوا كل الأساليب لإفشاله. وفي جانب آخر راح "مُحَمَّد عزيز كسوس"[2] يدافع في جريدة" Oran républicain" عن مشروع "فيوليت" ليبين سياسته « لنا المشروع أي مبني بعد التصويت عليه لكنه ربما يساعد لتغيير ديمقراطي في الجزائر».

فرغم كل محاولات التأييد والولاء لفرنسا من طرف هذه الجماعة فلم تصل لمبتغاها و خابت كل آمالهم، فكانت صدمة كبيرة لابن جلول وجميع الفئة المثقفة الفرنسية بفشل مشروع «بلوم فيوليت»[3].

2-موقف الحزب الشيوعي من المشروع:

كان موقف الحزب الشيوعي مسانداً ومؤيداً أيضاً للمشروع وذلك ما دونته جريدة " La lutte sociale" في 16 جانفي 1937، حيث ذكرت أن الشعب الجزائري متفق ومساند لمشروع بلوم فيوليت وتقول أيضاً كل من الحرية والديمقراطية لابد منه أن يمشي نحو الرقي والتقدم وأن يصفق بفرح عظيم لهذه الإصلاحات التي كنا ننتضرها... وحزبنا الشيوعي يؤيد ويساند بكل قواه هذا المشروع[4]. كما اعتبروه أيضاً خطوة لتقارب الشعبين الجزائري والفرنسي، فقد اعتبره الشيوعين خطوة أولى حقيقية تبدأ من 25 ألف مسلماً، وأنه أفضل من حقوق كاذبة تمنح للجميع ولا يحدث أي تغيير في حياتهم السياسية والاجتماعية.

ولم يتوقف الحال عند صحيفة " La lutte sociale "، حيث باشرت صحف أخرى بالدفاع عن المشروع، و الوقوف أمام معارضيه حيث ذكرت صحيفة " Aljer socialiste " 17 مارس

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية..، ج.3، مرجع سابق، ص.77.

[2]- مُحَمَّد عزيز كسوس 25 جوان 1903، إحدى الشخصيات المعتبرة في النخبة الجزائرية المفرنسة، تلقى تعليمه في الجزائر وفرنسا، كان من المقربين لفرحات عباس، قام كسوس فبراير 1935 بنشر كتاب حول مشروع قانون بلوم فيوليت بعنوان" حقيقة الغمة الجزائرية" للمزيد ينظر إلى: أحمد بن جابو، **مُحَمَّد العزيز كسوس وسيرته 1903-1965، أسره ومسيرته**.

[3]- خميسة مدور، إصلاحات ضائعة...، مرجع سابق، ص.124-125.

[4]- مجاهد يمينة، **النشاط السياسي للنخبة الجزائرية في فترة مابين الحربين 1919-1939**، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أحمد بن بلة 1، الجزائر، 11-12-2021.

1938، وهي صحيفة شيوعية خصصت في عدد خاص لها الدفاع عن المشروع كما خصصت مقالاً هاماً أيضاً تحت عنوان "الحزب الشيوعي والمسألة الأهلية" دافعت فيه عن المشروع وكتبت أهم مزاياه[1].

3-موقف جمعية العلماء المسلمين:

اختلفت الآراء حول رأي جمعية العلماء المسلمين، ففي بداية الأمر وافقت الجمعية على المشروع فقد قالت " الشهاب" إن أغلبيتنا نوافق على مشروع بلوم فيوليت، حيث اعتبرته دستور للجزائر. وفي 28 جانفي 1937 عقد أعضاء جمعية العلماء المسلمين اجتماع بقسنطينة بعثوا فيه برقية إلى رئيس الحكومة بلوم فيوليت معبرين فيها على شكرهم، واعترافهم بتقديمها لمشروع الإصلاح الانتخابي، وأعلنوا الموافقة على المشروع لأنه يحمي الأحوال الشخصية مع وضعهم لبعض الإستثناءات لموافقتها للمشروع، فهو يحقق بصفة قليلة لبعض آمال الجزائريين المسلمين، وإنها إذا توافق عليه بإعتباره مرحلة مؤقتة يجب أن تتبعها بصورة سريعة مراحل أخرى.

حين التزمت التحفظ من المشروع في عدم الدعاية أو حتى الكتابة عنه في جرائد جمعية العلماء المسلمين والمجلات الخاصة بأعضائها[2]. حيث أنهم لم يرفضوه مباشرة، مفضلين كتم عواطفهم الحقيقية، وبالرغم من ترحيب الجزائريين للمشروع وذلك للتمتع بحق المواطنة والتمسك بقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، وقدعبرت كذلك مجلة " الشهاب" في عدة مقالات حيث وصفته بأنه« ليس البرنامج الكامل الذي يغير حالة المسلمين من التعاسة الحاضرة إلى السعادة المنشودة...». وذلك قبل أن يظهر الرفض التام عامي 1937-1938[3].

4- موقف نجم شمال إفريقيا:

[1]- خميسة مدور، مرجع سابق، ص.125-126.

[2]- بوسعيد سومية، «**الأحوال الشخصية الجزائرية في ميزان المشاريع الفرنسية الإستعمارية- قراءة لمواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**»، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018، ص.166-167.

[3]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص.381.

عارض النجم مشروع بلوم فيوليت لأنه لم يتوافق مع برنامجه ومطالبه[1]، وكان حزب نجم شمال إفريقيا وحده من عارض مشروع بلوم فيوليت منذ عام 1936 على أن يرهن مستقبل الأمة في الحرية الوطنية للشعب الجزائري مقابل ذلك[2]، وكون المشروع كان يريد ربط الجزائر بفرنسا، وهومن عارض مبدأ الحزب القائم على الاستقلال، كما أنه يخلق أقلية من ذوي الإمتيازات ما يعني تفكيك المجتمع الإسلامي، وقد صرح مصالي:«لا يمكن لسياسة الإندماج أن تحقق فهي مرفوضة عقلاً و عدالة وتاريخاً، والحل الوحيد هو في تحرير شمال إفريقيا تحريراً كاملاً...»[3]، كما ندد النجم بسياسة الارتباط وبث الشعار برلمان جزائري واستقلال، وكثف حملته ضد سياسة المؤتمر حيث دخل في نزاعات من جهة المنتخبين والعلماء المدافعين على المشروع، ومن جهة مع الشيوعين.

وقد ادت هذه النزاعات بحل نجم شمال إفريقيا في 26 جانفي 1937، وذلك راجع إلى قرار حكومة الجبهة الشعبية، وواصل نجم شمال إفريقيا نشاطه بإسم أصدقاء الأمة ليصبح يعرف بحزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937 مع نفس الرجال ونفس البرنامج تقريباً واستمروا برفض مشروع بلوم فيوليت[4].

5- موقف المؤتمر الإسلامي من المشروع:

كان يرى المؤتمر الإسلامي أن مشروع بلوم فيوليت مجرد مطالب مؤقتة وأنه لا بد من اللجوء إلى طرق ومراحل أخرى، حيث جاء الدكتور بشير بلاح 17 جانفي 1937، بيانا يحمل اسم المؤتمر الإسلامي الذي كان بزعامته، كما اعتبروا المشروع أيضاً مجرد رمز للأنصاف والليبرالية، وأن مصير الشعب الجزائري لا بد بسيرورة مسلمين جزائريون[5]، كما أكد الدكتور بشير الإتحاد النهائي بين الجزائر وفرنسا وأكد أيضاً تعلقه من مشروع بلوم فيوليت وبالحكومة التي كان لها الفضل فيه (المشروع)[6].

---

[1]- عبد الحميد زوز، الهجرة ودورها في الحركة...، مرجع سابق، ص.123.

[2]- شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص.737.

[3] - أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري**، ج.1، المؤسسة الوطنية للكتاب 1986، ص.192.

[4]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين...، مرجع سابق، ص.318-319.

[5]-خميسة مدور، مرجع سابق، ص.128.

[6]- لمياء بوقربة، مرجع سابق، ص.331.

6- موقف مصالي الحاج من المشروع:

كان مصالي الحاج من المعارضين والرافضين بشدة لمشروع بلوم فيوليت، حيث اعتبروا المشروع يتجاهل تاريخ الجزائر ويشجع للإدماج، ولم يرغب فيه[1] كما أن مشروع بلوم فيوليت لم يكن بالنسبة له الحل الأمثل والأنسب، فقد كان مصالي الحاج ومن ورائه حزب الشعب يدرك جيداً أن المشروع همه الوحيد الإندماج وهو مالم يرغب فيه على اعتبار مطالبه الاستقلالية البارزة[2].

7- المواقف الفرنسية من مشروع بلوم فيوليت:

قد تباينت ردود الفعل الفرنسية على اختلاف اتجاهتها لكن كلها قد اجتمعت على الرفض أما بالنسبة للأطراف المؤيدة التي ساندت المشروع، فقد كانت من طرف الأحزاب اليسارية حيث اختلفت درجة دعمها له، فمعظمهم الأحزاب الفرنسية المساندة للمشروع لم تؤمن بنجاحه[3].

1-الأطراف الرافضة:

1-موقف المعمرين(الكلون):

اعتبر الكلون مشروع بلوم فيوليتمؤامرة ورفضوه لأنه يهدد السيادة الفرنسية على الجزائر ويقضي على امتيازاتهم الذين تحصلوا عليها كما يقضي على هيمنتهم وسيطرتهم[4]، حيث وقف كبار المعمرين معارضين للمشروع بشدة في حين هددوا بتقديم استقلالهم، إن تمت الموافقة عليه وذلك راجع لتخوفهم الشديد على مصالحهم والإمتيازات التي منحت لهم[5].

2- الأحزاب اليمينية الفرنسية:

---

[1]- خميسة مدور، مرجع سابق، ص.128-129.

[2]- نفسه، ص.129.

[3] - نفسه، ص.130.

[4]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص.381.

[5]- مجاهد يمينة، مرجع سابق، ص.273.

حاولت الأحزاب اليمينية كسب تأييد الأهالي المسلمين، ومن بين هذه الأحزاب التي اتخذت موقفاً واضحاً نذكر الحزب الإشتراكي الفرنسي(p.s.f)، وقد كان رافضاً لمشروع بلوم فيوليت الذي يهدد في نظره السيادة الفرنسية حيث كانت الأحزاب اليمينية عكس الأحزاب اليسارية، التي كرست حياتها لدعم الجبهة الشعبية ونشر برنامجها ومساندتها[1]، حيث اعتبروا مشروع بلوم فيوليت غير ناجح لا يصلح ويشكل خطورة كبيرة، كما سخرت وحاولت بجميع الوسائل الضغط عليه. فقد اعتبروا حزب(p.s.f) أن الأهالي مواطنين فرنسيين وذلك لإحتكاكهم بهم واختلاط دمهم بدم الفرنسيين في الحرب العالمية الأولى لذلك من الضرورة منحهم العدالة والاستقرار دون المساس بالسيادة الفرنسية التي لا رجعة فيها[2].

3- المنتخبون الفرنسيون:

كان المنتخبون الفرنسيون من بين الرافضين للمشروع حيث اعتبروه مؤامرة على الجزائر، كما أنه يهدد كذلك السيادة الفرنسية وتخوفهم من ضياع هيمنتهم وامتيازاتهم، فقد شنوا حملة كبيرة على المشروع وتمثلت في اعلان فدرالية شيوخ بلديات عمالة قسنطينة، ومساعدتهم يوم 15 جانفي ومعارضتها الشديدة لمشروع بلوم فيوليت، وشكلت لجنة دفاع ضده، كما تنقل أيضاً وفد رؤساء البلديات إلى باريس والتقى الوفد برئيس المجلس "ليون بلوم" ونائب أمين الدولة لوزارة الداخلية "راول أوبو" يوم 30 جانفي وذلك راجع لأجراء استقصاء ميداني واسع قبل مناقشة المشروع[3]. وإن تخوف المنتخبون من تجسيد مشروع بلوم فيوليت دفعهم إلى عدة انتقاضات مختلفة فقدموا استقالات جماعية، مظاهرات، احتجاجات، وغيرها من الضغوط وكل ذلك لرفض المشروع لأن ذلك يهدد مستقبلهم في الجزائر ويضيع أمام هذه المؤامرة[4].

4-نواب البرلمان الفرنسي:

أبدى نواب عمالة وهران وعلى رأسهم "روفرسينغ" (Proux-frexing) معارضة شديدة للمشروع لأنه سيؤدي إلى اثارة إنفصال عميق في الجزائر كلها، وأنه من أولى الاهتمام بمصلحة الاستعمار

[1]- خميسة مدور، الجزائريون المسلمين...، مرجع سابق، ص.537.

[2]- خميسة مدور، إصلاحات ضائعة بين تماطل...، مرجع سابق، ص.132.

[3]- أسماء علان، مرجع سابق، ص.21.

[4]- خميسة مدور، الجزائريون المسلمون...، مرجع سابق، ص.240.

والمستوطنين من الاعتناء بتطبيق الديمقراطية، فتحقيق هذا المشروع سيجعل من المنتخبين المسلمين في المستقبل القريب الأغلبية في الجزائر، وسيجعل الأهالي يسيطرون على الفرنسيين، كما أنه سيعلن الحرب الأهلية بين المسلمين والفرنسيين، كما أن المصادقة عليه تعني نهاية فرنسا بالجزائر، وقد كان نفس هذا الموقف قد تبناه النائب "بول كيتولي"ممثل عمالة قسنطينة في مجلس الشيوخ، مؤكد ذلك بإستحالة أن يكون هناك فئتين من المواطنين، وكذا ممثل عمالة الجزائر الذي اعتبر أن التنازل في أرض الإسلام يعد ضعفاً، وأن كل محاولة للمصالحة تعد تنازلاً.

5-موقف الصحافة:

حيث شرعت الصحافة في تنظيم حملات لإحتجاجات العبارات الحادة والمفحمة " هل ستضيع الجزائر منا؟" التصويت لصالح مشروع فيوليت معناه التصويت لصالح الحرب الأهلية، مشروع بلوم فيوليت هو سلاح جديد معادي لفرنسا، كل المعادين لفرنسا هم مع مشروع بلوم فيوليت المشروع معناه تفتت السيادة على حساب الغالب ولصالح المغلوب، ولا يوجد أي شيء في الاستعمار الحديث يلزم الشعب المحتل بتحمل عبئ الشعب الخاضع للاحتلال وصل إلى هذا المدى[1]. أما فيما يخص الصحافة في فرنسا فقد ظهرت بمظهر أقل تشبثاً ولم يختف مشروع بلوم فيوليت إلى أربع أو خمس جرائد باريسية , L'owre l'humerisite , l'Avbe, La Goix، وقام نفس العدد من الجرائد بترديد الشعارات المعادي للمشروع، في حين الصحافة العالمية لم تشارك في تلك التسجيلات غير أنها لم تغلق اعمدتها في وجه من حاول دفع ثمن شراءها وبحسب سرّ باح به مورينو إلى فرحات عباس فإن الحملة التي شنت على مشروع فيوليت كلفت اتحادية رؤساء بلديات الجزائر أكثر من 200 مليون فرنك[2].

2- الأطراف المؤيدة للمشروع:

1-الحزب الإشتراكي الفرنسي(S.F.I.O):

[1]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص.374.

[2]- شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص.719-720.

ابدت دعمها للمشروع، حيث تفاوت في طبيعة ودرجة دعمها له عقد مؤتمره بمرسيليا يومي 11 و12 جويلية 1937بتوصيتين، حيث تمثلت التوصية الأولى في المصادقة على مشروع بلوم فيوليت، والثانية في تحقيق الإصلاحات السياسية والإدارية في أقرب وقت ممكن، والتي ستجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية على غرار المقاطعات الأخرى، أين يكون للجميع نفس الحقوق السياسية والاجتماعية[1].

2- الحزب الشيوعي الفرنسي(S.F.I.C):

أما الحزب الشيوعي الفرنسي، فقد كان موقفه واضحاً حيث أكد على ضرورة تدعيم المشروع وتوسيعه ليشمل جميع الفئات الاجتماعية الجزائرية، حيث صرحت جريدة (L'humanité) لسان حال الحزب في 15 جانفي 1937: " إن الحزب الشيوعي، جريدته، مجموعته البرلمانية، كان دوماً من أجل منح جميع الحقوق الديمقراطية لكل مسلمي إفريقيا الشمالية، يجيدون الإصلاح الانتخابي المشروع غير كافي ويطالبون توسيعه العاجل والمتوقع لكل السكان المسلمين وسيعملون لكي تتم المصادقة عليه اسرع ما أمكن من طرف الغرفة حتى تتحصل قريباً فئات أخرى من المسلمين، وكل الشعب الجزائري على الحقوق السياسية..."[2].

المبحث الثالث: مصير المشروع:

عجزت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية عن تمرير مشروع قانونها أمام البرلمان، والذي سنته بنفسها واعتبرته خطوة هامة لحل القضية الأهلية، وادماج الأهلي المسلم ليصبح فرنسياً مسلماً دون تخليه عن قانونه الشخصي. لتتقلص حظوظ تطبيق المشروع بسقوط حكومة "بلوم" في 21 جوان 1937م، وحتى بعد

[1]- لمياء بوقربة، مرجع سابق، ص.333.

[2]- خميسة مدور، مرجع سابق، ص.131.

تشكيل حكومة شوتان" choutemps " في 30 جوان 1937م، لم يستطيع مناصروا المشروع اعادة احيائه[1].

وبعد مدة قصيرة على تشكيل حكومة "ادوارد دلاديه"، أعلن رؤساء بلديات الجزائر يوم 22 أفريل سحب استقالتهم بعد ما تلقوا ضمانات بعد عرض مشروع "بلوم فيوليت" للتصويت عليه في البرلمان، ومع أن موقف "دلاديه" الشخصي الذي كان يحبذ منذ عام 1935م، منح الحقوق الانتخابية إلى كل أولئك الذين يتخلون عن قانون الأحوال الشخصية، كان معروفاً لدى الزعماء السياسين، إلا أن خطاب حكومته ظل غامضاً حول مصير المشروع وبرز في 9 جوان طلب مساءلة تقدم بها نائبان اشتراكيان من الجزائر عن النوايا الحقيقية للحكومة فيما يخص المشروع، إلا أنه لم يحدد تاريخ النقاش أبداً[2].

ورغم موقف "دلاديه"، إلا أنّ المشروع لم يكن قد دفن بعد، بدليل ما أقدم عليه فرحات عباس عندما صرح بأن " حكومة ادوارد دلاديه لن تنسانا"، كما دعا في جويلية 1938م رئيس لجنة التحقيق "لاقرو سيار" ابن جلول للقدوم إلى فرنسا في شهر نوفمبر، وهو التاريخ الذي يصادف في رأيه، تاريخ الشروع في مناقشة مشروع فيوليت أمام غرفة النواب[3].

وقد كانت قد طرحت فكرة في محيط وزير الداخلية"سارو" عام 1938م، مسألة اللجوء إلى اسلوب الأمر، وكان من المفروض أن تمنح فئات المسلمين المنصوص عليهم في المشروع حقوق سياسية بموجب مرسوم وذلك بناءاً على مشروع اعده النائب "René capitant ""كبثان روني"، غير أن "ساروا" المتذبذب وذو الإدارة الضعيفة لم يوفق في اتخاد قرار في هذا الصدد بعد مهاجمة التيار اليميني له في جانفي 1939م. ومع ذلك تم تصور حل أخير في ربيع 1939م، من قبل الإشتراكيين وأصدقائهم المسلمين، حيث كانوا يرون آنذاك أن حكومة "ادوارد دلاديه" التي ما فتئت تلجأ باستمرار إلى التشريع بواسطة المراسيم يمكنها أن تفصل في عقدة الجزائر، فطالب النائب أحمد بهلول في تصريح له في صحيفة "لوردو" "L'ordre"، بتاريخ 09 ماي 1939م بمرسوم قانون لفرض مشروع "بلوم فيوليت" كاملاً، كما

[1]- نفسه، ص.252.

[2]- شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص.739.

[3]- خميسة مدور، مرجع سابق، ص.253.

سافر الدكتور ابن جلول وفرحات عباس في 11 ماي 1939م، إلى باريس ليطلبا من الوزير "ساروا" الطلب نفسه، غير أن النائبان "ديبوا""dobeis" و"ريجيس""Rigis " اقترحا تسوية حاذقة وهو أن يتم اقرار مرسوم يضمن لفئات المسلمين الوارد ذكرهم في المادة الأولى من مشروع " بلوم فيوليت" المشاركة في الانتخابات التشريعية فقط.

هذا ما رفضه الجزائريون المسلمون، واعتبروه مساومة لفئات معينة ومحاولة تمييز بين أفراد المجتمع، فكان رد "ادوارد دلاديبه" عنيفاً، حين صرّح أنه في حالة عدم احترام النظام، فإن فرنسا ستضظر لاستعمال القوة التي تملكها فرنسا ما يكفيها من سلاح وجند للدفاع عن امبراطوريتها الاستعمارية[1].

وعلى هذا الأساس عادت الإدارة للعمل بأسلوب القوة بتطبيق أحكام مرسوم 08 مارس 1938م الذي يبيح المتابعة القضائية لكل من فتح مدارس خاصة من دون رخص، وهكذا استغلت حكومة الجبهة الشعبية مرسوم "ريني"، الذي لم تعمد إلى إلغائه للتملص من المسائلات البرلمانية، وسيلة لتسليط العقاب على كل المحرضين، وعلى كل الجرائد في حالة تعرضها مرة اخرى للمشروع. وهو ماسمح بدفن مشروع بلوم فيوليت نهائياً دون أن يقدم المستوطنون الأوروبيون أي تنازل، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا مهددة بشبح حرب شاملة مع ألمانيا، فكان يلزم وضع حد لكل نقاش أو جدال على جبهة الجزائر الفرنسية، وضمان الولاء من كل الطبقات السياسية الفرنسية كانت أو الجزائرية لمواجهة هذا الخطر[2].

وبذلك يكون مشروع بلوم فيوليت قد دفن إلى غير مرجعة، ولم تستجب حكومة الجبهة الشعبية لتطلعات المسلمين، ولم تتخذ أي اجراء سياسي لصالحهم دون أدنى تنازل منها، حيث صرح ابن باديس قائلاً: «إننا مازلنا في حالة انتظار لكن لكل انتظار نهاية، فإذا خاب أمل الشعب الجزائري فلن يكون وحده، سوف يخيب أمل فرنسا كذلك»، وانتصر من جديد أصحاب الوضع القائم[3].

2- أسباب فشل مشروع بلوم فيوليت:

[1] - خميسة مدور، مرجع سابق، ص.254.

[2] - نفسه، ص.254.

[3] - محفوظ قداش، مرجع سابق، ص.654.

في ظل الدعم المطلق لمشروع بلوم فيوليت من قبل غالبية السياسين الجزائريين، وأمام تأثير رفض المعمرين ومن سار معهم، حيث بدأت الآمال تتضاءل شيئاً فشيئاً، في تجسيد هذا المشروع والذي مثل آخر فرصة للإصلاح في الجزائر، فلقد ظل هذا المشروع حبراً على ورق، واهمل تماماً من طرف الحكومة الفرنسية وأمام تهديد رؤساء البلديات، بالاستقالة الجماعية في حالة مناقشته، واستجابة حكومة بلوم لضغطهم، وقامت هذه الأخيرة بسحب المشروع. حيث وقف المعمرون بكل حزماً من أجل تغيير الوضع السائد، وألغوا إستقالاتهم في 22 أفريل 1938م، عندما عبرت حكومة دلاديبه عن رفضها الصريح في مناقشة المشروع، وكشفت عن سياستها العدائية اتجاه الشعب الجزائري[1].

ولقد ظل المشروع بين مد وجزر حتى سنة 1938م أين فشل، لكن قبل فشله ألقى فيوليت خطبة في البرلمان في 21 مارس حذر فيها زملاءه من الحالة الراهنة في الجزائر، وقد وضع أمامهم إختيارين هما:

الأول: والذي منح حق الانتخابات لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين.

الثاني: والذي منح الانتخاب لعدد قليل منهم، وهم جماعة النخبة و جعلهم ضمن الهيئة الانتخابية، كما لو كانوا متجنسين بالجنسية الفرنسية، مع ابقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين، وقد أوضح فيوليت أنه بفضل هذا الاقتراح الثاني سيمنح حق الانتخاب لأشخاص جدد ضمن نظام موجود من قبل حتى وإن خلق هيئة جديدة فهذا يشجع الوطنية والانفصال يساعد على تحقيق سياسة ادماج الجزائريين.

وهو الأمر الذي تقوم عليه السياسة الفرنسية، وبالرغم ما استعمله فيوليت من لهجة الاقناع إلا أن البرلمان رفض المشروع[2]. في شهر سبتمبر 1938، عندما تم رفض المشروع من قبل مجلس الشيوخ

[1]– كريمة بن حسين، **الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى سنة 1939**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، أكتوبر 1984، ص.197.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج.3، مرجع سابق، ص.18-19.

الفرنسي اضطرت الحكومة من سحبه نهائياً، حيث انتهت احلال كل من الإصلاحيين والنخبة، وأن حكومة اليسار ستنصف الجزائريين وتجعلهم متساويين في الحقوق مع الأوروبيين في الجزائر[1].

فلقد أحدث موقف الحكومة الفرنسية خيبة أمل كبيرة لدى أنصار المشروع الذين أصبحوا يشعرون بمرارة الفشل بعدكل الجهود التي بذلوها، فقد انعكس هذا الفشل على المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي فشل هو الآخر في حقيق أي إصلاحات والذي فقد كل فعاليته[2]. ولم يكن مشروع بلوم فيوليت هو الوحيد الذي طرح حل لمشاكل الجزائريين خلال الثلاثينات، بل هناك مشاريع أخرى منها مشروع فيرنوت الذي نوقش أيضاً في مجلس الشيوخ، ومشروع كوطولي نائب ولاية قسنطينة في برلمان فرنسا، بالإضافة إلى مشروع دوروكس نائب ولاية العاصمة. لكن كل هذه المشاريع لم تنل شهرة ما قدمه فيوليت، وفي النهاية فشلت كل المشاريع لأنها لم تجد حكومة قوية تستطيع فرض أحدها على المعمرين في الجزائر، ولعل معارضة التيارات الوطنية الأخرى كنجم شمال إفريقيا وتحفظ جمعية العلماء، قد ادت إلى سحب كل هذه المشاريع[3].

ولقد كان هدف مشروع بلوم فيوليت هو حرمان الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية، وكان من الممكن أن يمنع الحركة الوطنية من التطور، وامتصاص أغلبية المتعلمين والمثقفين المفكرين، وحيث كانوا أوروبيون الجزائريون أن دفن المشروع يعود بنصر لهم، وأن إرغام صاحبه على التراجع مفيداً لإبقاء الجزائر فرنسية للأبد ولكن في الواقع كان عكس ذلك، حيث سمح المواطنين الجزائريين التأكد من أن حكومة الجبهة لا تسيطر على الأوضاع، فراحوا يفكرون في الإنفصال على فرنسا[4].

فشل هذا المشروع في سياسته الإدماجية، مما شجع انصاره على التخلي عنه وعلى ضرورة التمسك بالحقوق الشرعية للجزائريين، والمطالبة بالتضحية من أجلها خاصة وأن فترة الثلاثينات من القرن العشرين كانت قد اسهمت بتطوير ونضج الفكر السياسي للجزائر بالدرجة الأولى، فقد كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ترد على أنصار الإدماج بأن الشعب الجزائري شعب عربي ومسلم، يرفض أن

---

[1]- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، دار العلوم، باتنة، الجزائر، ص.263.

[2] - كريمة بن حسين، مرجع سابق، ص.197.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج.3، مرجع سابق، ص.20-21.

[4]- مُحَمَّد الغربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، الجزائر، 1984م، ص.25.

يكون فرنسياً لأنه بعيداً كل البعد عن هذه الأمة تاريخياً وجغرافياً ولغوياً، وليست بينهما روابط ثقافية أو دينية، وكتب ابن باديس مقالاً في جريدة النجاح يؤكد فيه بوجود الأمة الجزائرية منذ أقدم العصور[1]...

فإن مجيء المشروع كان من أجل التقريب من وجهات النظر بين مختلف القوة السياسية الرئيسية في الجزائر خلال تلك الفترة، فذلك ينطوي على اهداف بعيدة المدى، غايتها الحفاظ على "الجزائر الفرنسية".

3- خيبة أمل الجزائريين من فشل المشروع وردود أفعالهم:

ولقد ادى فشل مشروع بلوم فيوليت إلى خيبة أمل شديدة لدى الجزائريين، وذلك بسبب بساطته أمام آمالهم حيث لم يقبل به المؤتمر الإسلامي إلا كخطوة أولى نحو الاقتراع العام، وكذلك بسبب ثقتهم بحكومة الجبهة الشعبية التي لم تفي بوعودها التي قطعتها منذ سنتين، لذلك ظهرت ردود فعل مختلفة لدى الجزائريين، حيث نشر العلماء فتوى لابن باديس في البصائر يوم 14 جانفي 1938م، يعلن فيها بأن قبول جنسية غير إسلامية تفرض التخلي عن أمر من القرآن يمثل كفراً وارتداداً عن الدين.

أما فيما يخص النواب فقد ظهرت اِنقسام بين ابن جلول وفرحات عباس، بينما اعتبر ابن جلول أن الإصلاحات لا يمكن أن تنجح إلا بالتوافق بين الفرنسيين والجزائريين، حيث قام بإنشاء " التجمع الفرنسي الإسلامي" في جويلية 1938م، مهمته مواصلة اِنجاز رغبات المؤتمر الإسلامي، فقد انشق فرحات عباس عنه بسبب تجاوز ابن جلول لحدود الليونة، والذي اعتبر أن التوجه نحو الشعب هو الحل، لذلك فقد كتب عدة مقالات في جريدة لانتانت بين 16و 23 ديسمبر 1937م، يدعوا فيها إلى انشاء حزب سياسي جزائري اساسه الشعب: "من أجل الانتصار على نظام قوي كالنظام الاستعماري، وتحويله وهدمه يجب وجود حركة شعبية من كل الطبقات، لذلك فإن رمز حزبنا هو: من الشعب ومن أجل الشعب وشعاره "نحو الشعب".

وقد تم تأسيس هذا الحزب في جويلية 1938م، تحت تسمية " الإتحاد الشعبي الجزائري لتحقيق حقوق الإنسان والمواطن"، والذي يهدف حسب فرحات عباس إلى تربية الجماهير وتكوينهم سياسياً

[1]- شايب غزواتي قدادرة، **الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية 2(1939-1945)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1991م، ص.84.

وتحريريهم اقتصادياً[1]. ومن ثم استفاد الحزب من الاطارات، وقوة الشعب وعدده حيث بدأ جولاته خلال سنتي 1938م-1939م من أجل تأسيس 14 قسمة بمجموع 700 مؤيد.

أما نجم شمال إفريقيا، والذي عارض مشروع فيوليت بشدة، فقد حاول الاستفادة من خيبة أمل مساندي المشروع، حيث اقترح تجمع كل التوجهات الجزائرية في "تجمع إسلامي"، يهدف إلى "الكفاح ضد فاشية الأحزاب السياسية التي وقفت دائماً ضد المطالب الجزائرية"، حيث يدعوا للكفاح ضد الاستعمار.

ورغم انتهاء المشروع فلم يستسلم النواب، حيث سافر كل من فرحات عباس وابن جلول وبعض النواب إلى باريس في 11 ماي 1939م، لمطالبة الحكومة بتنفيذ المشروع بواسطة قرار حكومي، وقد رد رجال السياسة في فرنسا، وعلى الأخص صارو، شوطان، ودلاديبه، على فرحات عباس وابن جلول أنه لا يمكن مطلقاً التفكير في احياء مشروع آثار مثل تلك الضجة الهائلة لدى الفرنسيين في الجزائر، وتجديد حوادث عام 1936، حيث طلبوا منهم بالمفاوضة والإتفاق مع ممثلي المعمرين، وخاصة روكس فريسينق وملارهي، عسى يمكن ايجاد حل وسط يرضي الطرفين لأن الحكومة الفرنسية لا تريد إلا أمراً واحداً، وهو أن يسود الهدوء بالقطر الجزائري، لذلك فإنها ستقبل بكل إصلاح مطلوب بشرط أن لا يحدث إضراب[2].

من خلال دراستنا لهذا البحث تطرقنا إلى مجموعة من النقاط المهمة حول مشروع بلوم فيوليت:

-مشروع بلوم فيوليت الذي جاء به موريس فيوليت الحاكم العام للجزائر سنة 1925، فهو يعتبر مؤامرة ضد الجزائر لكسب وتهدئة الأوضاع، حيث كان غرضه الأساسي الإدماج وطمس الشخصية الجزائرية، وهمه الوحيد هو تحقيق مصالح فرنسا بالدرجة الأولى وتأكيد سلطتها على الجزائر لضمان السيادة الفرنسية والاستمرار على احتلال الجزائر.

-حيث واجه المشروع ردود أفعال مختلفة منها المؤيدة للمشروع ومنها المعارضة له.

-كما تطرقنا إلى مصير المشروع الذي فشل وتم دفنه بسبب غرضه الأساسي الذي كان يسعى لتحقيق مصالح فرنسا بالدرجة الأولى وتأكيد سلطتها على الجزائر.

[1]- وليد بوشو، مرجع سابق، ص.164-165.

[2]- وليد بوشو، مرجع سابق، ص.165-166.

الفصل الرّابع

سقوط حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية

المبحث الأول:موقف الحركة الوطنية من الجبهة الشعبية والمؤتمرالإسلامي.

المبحث الثاني:سقوط حكومة الجبهة الشعبية.

عرفت الجزائر خلال عقد الثلاثينات تطورات سياسية هامة تمثلت في صعود حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية إلى الحكم وتعليق الآمال عليها، والبعض الآخر الذي ابدا تحفظه والآخر رفضها واعتبرها مجرد وعود كاذبة كالوعود السابقة.

المبحث الأول: موقف الحركة الوطنية من الجبهة الشعبية الفرنسية و المؤتمر الإسلامي.

أ- المواقف المختلفة من الجبهة الشعبية.

1- موقف الحزب الشيوعي الجزائري من حكومة الجبهة الشعبية.

ارتبط الحزب الشيوعي الجزائري بظهوره بالحزب الشيوعي الفرنسي والذي اعتبره من أكثر الأحزاب الفرنسية تفهماً للقضية الجزائرية وذلك من خلال عشرينات القرن العشرين، وقد احتضن ميلاد نجم شمال إفريقيا وما لبث أن تراجع الحزب الشيوعي الفرنسي عن مبدأ استقلال الجزائر، واختيار النموذج السوفياتي في التعامل مع المستعمر عام 1935، ومن أجل توسيع دائرة نفوذه ونشر أفكاره، قرر إنشاء أحزاب شيوعية بتونس والجزائر والمغرب، وفي 1936 تجسد مشروع الحزب الشيوعي الجزائري المستقل نظرياً عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وتقرر أن يدخله أبناء الجزائر العرب، وقد تشبع زعماء الحزب الشيوعي الجزائري ونشطاؤه بالثقافة الفرنسية[1].

آمنوا بفكرة الإدماج، وأنكروا الهوية الجزائرية وتطاولوا على المبادئ الدينية والقومية، ولم يتخلصوا من عائق التعبئة للحزب الشيوعي الفرنسي حتى بعد ظهوره عقب الحرب العالمية الثانية بإسم أصحاب الحرية والديمقراطية. كما نسق الحزب الشيوعي نشاطه مع الجبهة الشعبية، التي تولت السلطة وشن منذ عام 1936 حملة دعائية شديدة على حزب الشعب.

2- موقف نجم شمال إفريقيا من حكومة الجبهة الشعبية.

ساند نجم شمال إفريقيا اليسار الفرنسي[2]، حيث كانت تربطهم علاقة مميزة وأهم ما يميز هذه العلاقة هو قصر مدتها بالنظر للمدة الطويلة التي ربطت النجم والحزب الشيوعي الفرنسي بمفردها، كما ميزها الدور الذي قام به النجم إلى جانب الجبهة الشعبية. فالواقع أن الأحداث التي جرت في فرنسا خلال 1934م

[1]- عبد الله مقلاتني، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص.138.

[2]- مُحَمَّد قنانش، محفوظ قداش، نجم شمال إفريقيا...، مرجع سابق، ص.60.

قد مكنت النجم من الظهور مجدداً على مسرح الأحداث كبقية الجمعيات الفرنسية ذات الاتجاهات المختلفة، فإختار النجم الإنضمام إلى القوى الديمقراطية بفرنسا، وذلك من أجل تحقيق مطالبه حيث كان مطلبه الأعلى هو استقلال الجزائر.

دعم النجم اتجاه أحزاب اليسار منذ 1934 دفاعاً عن الحريات الديمقراطية بفرنسا، وشارك في مظاهرة بتاريخ 1934/02/12في كل من باريس وليون[1]. كما دعم أيضاً " التجمع الشعبي" و"الجبهة الشعبية" فشاركوا في الاستعراض بتاريخ 1935/07/14، بجانب التجمع الشعبي بسبعة آلاف عامل، وفي هذا الاستعراض كان العمال الجزائريون يرددون هذه الشعارات "إمنحوا الحرية لشمال إفريقيا"، " فلتسقط القوانين الإستثنائية"، "تحيا الحرية"، وغيرها من الشعارات.

كما شارك الجزائريون في استعراضات 14/07/ 1936 بخمسين ألف عامل في كل من ليون، وباريس وكانت هتافاتهم هذه "المرة الأراضي للفلاحيين، الخبز للعمال، الحرية للشعوب، حرروا إفريقيا الشمالية". وعشية هذه المظاهرة الأخيرة، حضر النجم مؤتمر الجبهة الشعبية والذي استمر منعقداً من 11 إلى 13/07/ 1936 وفي 1935/09/5، كان مصالي الحاج ضمن الوفد المرسل من قبل الجبهة الشعبية إلى جنيف لاستنكار الغزو الإيطالي للجنة أمام عصبة الأمم[2].

وعند صعود الجبهة الشعبية للحكم سنة 1936، امطرها النجم بالبرقيات والارساليات التنديدية والاحتجاجية حول وضعية الشمال الإفريقي، فالبرغم من أن النجم كان قد علق آمالاً كبيرة على الحكم الجديد وطمع في ايجاد حل مشترك بين فرنسا والشمال الإفريقي، إلا أنه لم يترك فرصة إلا ووقف فيها مدافعاً أو منددا أو مطالب[3]. فقد كان النجم إلى جانب الجبهة الشعبية في نشاطه وذلك من أجل تحقيق المطالب المقدمة في فيفري 1936، حيث علق آمالاً عريضة على ما كانت تلوح به هذه الأخيرة من شعارات "الخبز، السلم، الحرية" وتعهدها له بالمساعدة.

---

[1]- عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص.129.

[2]- عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص.130.

[3]- إبراهيم عبد المؤمن، **الوحدة المغاربية في العربية الإسلامية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1954**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020، ص.191.

وما يدل على صدق وعودها قبول النجم عضواً ضمنها، وتقبل شعاراته التي كان ينادي بها في الاستعراضات، بالإضافة إلى تصريحات بعض الإشتراكيين أمثال موريس موتيه، التي تؤكد منح الاستقلال للمستعمرات إذ ما تقلدوا زمام الحكم بفرنسا. وتؤكد تقارير الشرطة من جهتها طبيعة العلاقة القائمة بين النجم والجبهة، وذلك عند صعودها للسلطة فأصدرت العفو العام الذي شمل جميع قادة النجم، فعاد كل من كان في المنفى وأطلق سراح كل المعتقلين منهم، وسمح لرئيس النجم بممارسة نشاطه العادي في فرنسا والجزائر معاً.

وقد تسبب مشروع " بلوم فيوليت" في توتر العلاقة بين حكومة الجبهة الشعبية والنجم، وذلك حين تبنت حكومة الجبهة الشعبية مشروع بلوم فيوليت، واكتفت بإرسال لجنة التحقيق البرلمانية لدراسة الوضع السياسي والمعنوي في شمال إفريقيا. فاعتبر النجم تلك الخطوة من قبل الجبهة الشعبية تنكراً للوعود، وضياعاً للآمال واعتبر المشروع موضوع خلاف كبير بينه وبين حكومة الجبهة الشعبية. اشتغلت حكومة الجبهة الشعبية موقف الهيئات الوطنية اتجاه النجم واصدرت اجراء بحله بتاريخ 1937/01/28، وكانت نهاية النجم ضارة من طرف الجبهة الشعبية[1].

3-موقف جمعية العلماء المسلمين من حكومة الجبهة الشعبية.

بعد النجاح الذي حققته الجبهة الشعبية في الانتخابات ووصولها إلى الحكم في فرنسا، جاءت بآمال جديدة للجزائريين، بعد اجتماع المؤتمر الإسلامي الجزائري في جوان 1936، والذي ضم فيه أغلب المنظمات والشخصيات الجزائرية، ومن بينها ابن باديس من جمعية العلماء المسلمين وذلك لتحديد مطالبه التي شملت مختلف الجوانب السياسية، والاقتصادية،والاجتماعية، والدينية، حيث سافر إلى باريس لعرض هذه المطالب على حكومة الجبهة الشعبية، وهناك عبر ابن باديس عن مطالب الجزائريين أمام مسؤولي المتروبول أنفسهم، مصرحاً أمام ليون بلوم رئيس المجلس: "ولهذا جاءت الحكومة الشعبية وتوسمت فيها الحرية والعدالة، التي أعطتها كل ثقتها وأعلنت سرورها بها، وأرسلت هذا الوفد، فإذا رجعنا إليها ببعض مطالبها

[1]- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا...، مرجع سابق، ص.131-142-144.

زادت ثقتها، وإذا رجعنا بأيدينا فارغة انعكس ذلك الفرح وحصل عن انعكاسه ضرر عظيم يستغله أضدادنا و أضدادكم"[1].

كما عبر أيضاً مُحَّد عبابسة الأخضري أحد مناصري جمعية العلماء قد عبر عن حقيقة الآمال المعلقة على الجبهة الشعبية في قصيدة طويلة بالدراجة ألقاها في اِجتماع المؤتمر الإسلامي، بتاريخ 7 جوان 1936 منها هذه الأبيات:

-هذه حكومة جاءت جديدة اشتراكية مفيدة.

-وقاوية في الحق شديدة ماتعرف غير الميسور.

-ما تعرف غير الحرية مع المساواة الكلية.

-والإخوة أو لنسائية والرّحمة والعدل أيدور.

-لا ترهق لا تبدأ تظلم لا تحرق لعباد تهدم[2].

-لا تميز لا نريد تغرم مبداها الحق المشهور.

وقد استقبل العلماء كأغلب الجزائريين مجيء الجبهة الشعبية فطنة لا تخلو من تحفظ، وأن الحكومات اليمينة التي سبقت الجبهة الشعبية وقد اضطهدت العلماء ونغصت عليهم حياتهم، فكان مجيء الجبهة مع ما سبقها ورافقها من غاية وتهويل، وقد اعتبر فجراً جديداً بالنسبة للعلماء ومعظم الجزائريين، وقد أبدوا ثقتهم في تحسين الأوضاع على يد الجبهة الشعبية، وقد قال مُحَّد العيد شاعر الإصلاح معبراً عن هذا اليوم:

-فاز فيك اليسار فاليوم لا عسر أليس اليسار فالاحميداً

-صرخ الشعب فيه صرخة كبرى وناداك يسترد العقيدا

-يافرنسا ردي الحقوق علينا وأقلي الأذى وكفى الوعيدا[3].

[1]- عبد العزيز فيلالي، **عبد الحميد بن باديس**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ج.1، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص.388.

[2]- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص.131-132.

[3]- نفسه، ص.132.

بالرغم من الآمال التي علقت عليها جمعية علماء المسلمين على حكومة الجبهة الشعبية لم تقابلها نفس الإستجابة من طرف هذه الحكومة، الذين كانوا يرفضون في الأساس منح حقوق الجزائريين التي قد تشكل مساساً بحقوق الأوروبين، ورفضت الاستجابة لأدنى مطالب الجزائريين، ونتيجة لهذا فقد ابن باديس آماله اتجاه حكومة الجبهة الشعبية، فيقول: "فالجبهة الشعبية تعتمد في بقائها على الراديكاليين، وهؤلاء ما يزال فيهم من عرفنا سياستهم الاستعمارية في العهد القديم...فكنت أعتقد أن المطالب ستتأخر وأن هذا الصيف لايكون فيه شيء..."[1]

أمام تماطل حكومة الجبهة الشعبية في الإستجابة للمطالب التي قدمها المؤتمر الإسلامي الجزائري، عبر ابن باديس عن يأسه من وعود الحكومة الفرنسية ومن بينها الوعود التي قدمتها الجبهة الشعبية الفرنسية، ويقول :«والجزائر تنخدع وتطمع، ويمكن أن يطول انخداعها ويستمر طمعها، ويمكن أن يتجلى لها سراب الغزو فتقلع عن الإنخداع، وتقطع حبل الطمع وتنصل باليأس وما يثمره اليأس ويقتضيه».

ومع نهاية سنة 1937، صعد ابن باديس من لهجته اتجاه حكومة الجبهة الشعبية، فبعد انعقاد المؤتمر الثاني في أوث 1937 وجه نداءاً إلى النواب في مختلف المجالس النيابية، يطالب منهم المقاطعة وعدم العودة إلى مناصبهم مالم تتحقق المساواة، وعبر ابن باديس عن يأسه من جديد من وعود الجبهة الشعبية أثناء الخطاب الذي ألقاه في الاجتماع العام لجمعية العلماء في شهر سبتمبر 1937م، والذي أظهر فيه خيبة الأمل الذي كان قد علقه عليها سنة 1936م بقوله:«لقد كنت في خطاب السنة الماضية علقت رجاء الجمعية على الحكومة الشعبية وحسنت الظن بها، وأنا أعلن اليوم مع الأسف المر خيبة ذلك الظن ووهن ذلك الرجاء فحسبنا إيماناً بالله و ثقتنا بأنفسنا والله اجدى لنا وأعود بالخير علينا»[2]. وأصبح ابن باديس والجمعية لا يعلقون الكثير من الآمال على فرنسا كما تعودو ذلك وإنما أصبحو يعلقون الآمال على أنفسهم وعلى الجزائريين.

[1]- عبد العزيز فيلالي، عبد الحميد ..، مرجع سابق، ص.388-389.

[2]- عبد العزيز فيلالي، عبد الحميد بن باديس...، مرجع سابق، ص.390-391.

ب- المواقف المختلفة من المؤتمر الإسلامي.

1- موقف الحركة الوطنية من المؤتمر الإسلامي.

يعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري حدثاً مهماً حقق جزءاً من الإئتلاف السياسي الجزائري، ويعتبر لبنة أساسية للم شمل الحركة الوطنية الجزائرية من حيث مطالبها ومواقفها من الإدرة الاستعمارية فقد شاركت فيه أطياف سياسية واجتماعية وثقافية، اختلفت وجهات نظرها بين مؤيد ومعارض. وشارك فيه العلماء والنواب الشباب والشيوعيون والإشتراكيون ورجال الدين والطرقيين وغيرهم باستثناء زعماء شمال إفريقيا الذين شارك بعض مناضليهم في بعض التجمعات الجهوية مشاركة رمزية، ولم تكن رسمية كباقي التيارات السياسية الفاعلة وقتها.

أ- موقف جمعية العلماء المسلمين.

شاركت جمعية العلماء في المؤتمر الإسلامي بفعالية وكان بعض أعضائها في المجلس الإداري مثل ابن باديس والإبراهيمي، والعقبي، والعمودي، وخير الدين من أنشط الأعضاء المشاركين في لجانه[1]. وبقدر ما كان موقف شيخ ابن باديس المعارضة شديداً وقطعياً للتجنيس ودعاته، كان موقفه مطواعاً إلى أبعد حد تجاه زعماء المؤتمر الإسلامي[2]، حيث شاركت الجمعية كعضو حيوي في المؤتمر الإسلامي بأبرز قادتها، فجلبت بهذه المشاركة انتقادات خصومها الذين وصفوها بأنها انحرفت عن مبادئها وأهدافها وانغمست في خصم السياسة التي يحجزها قانونها الأساسي. لذلك فإن مشاركة الجمعية في المؤتمر الإسلامي ليست ضربة مفاجئة للرجعية وأهل الجمود فحسب، بل كانت منزعجة للدوائر الفرنسية أيضاً، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن فقد الثقة بالحكومة الفرنسية في الحصول على الحقوق المدنية والسياسية التي انعقد المؤتمر الإسلامي من أجلها، ومراد في ايضاح موقف الجمعية من كل الأحزاب والهيئات السياسية والدينية والاجتماعية في البلاد[3].

---

[1]- أحمد الخطيب، **جمعية علماء المسلمين الجزائريين وأثرها على الإصلاح في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.246.

[2]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص.320.

[3]- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين...، مرجع سابق، ص.212.

كما شارك ابن باديس والإبراهيمي والعقبي في وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس، وتقدمت جمعية إلى المؤتمر الإسلامي باسمها رسمياً بمطلبين أساسيين يتعلق الأول منها باللغة العربية وضرورة تعليمها وجعلها لغة رسمية في الجزائر إلى جانب اللغة الفرنسية، ويشمل المطلب الثاني الشؤون الدينية مثل تسليم المساجد وأوقافها على جمعيات إسلامية وتأسيس كلية دينية لتخرج الموظفين الذين يتولون مهام دينية وتنظيم القضاء الإسلامي ورفع مستواه[1].

كما تقدم ابن باديس باسمه الشخصي وذلك في الأمور السياسية بمطلبين سياسيين يتعلق الأول منهما بالمساواة في الأوضاع الخاصة مثل المصرفيات ومجالس الكريمينال والمعاملات الخاصة وزيادة مدة الخدمة العسكرية والبرنامج الخاص بالتعليم في المكاتب الإبتدائية وغيرها وحرمان عمال الجزائر من كثرها يتبع العمال في فرنسا، ثم مطلب توحيد النيابة البرلمانية بكلا المجلسين بحيث يشترك في انتخابات النواب البرلمانيين مشاركة فعلية لجميع سكان الجزائر على اختلاف أجناسهم وعقائدهم مع بقاء المسلمين على جميع ذاتيتهم الإسلامية[2]. وقبل ابن باديس في المؤتمر بتبني الشعار الشيوعي واعتبر صحيفة البصائر الناطقة باسم جمعية العلماء أن المؤتمر الإسلامي يمثل أول لبنة في بناء صرح الأمة[3].

ب–موقف فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين.

أما عن موقف النخبة فقد ركزوا على تحقيق مشروع بلوم فيوليت الذي وضع لأجلهم، كما أنهم ساندوا مطالب المؤتمر الإسلامي 1936 التي لا تخرج عن أهداف فيدراليتهم، كإلغاء القوانين الإستثنائية، ومنح الحقوق المساوية للجزائريين الفرنسيين، وقد أبدا ابن جلول وكأنه لم يكن متحمساً لفكرة المؤتمر الإسلامي وأن تعينه رئيساً للمؤتمر، جاء لإحراج ابن باديس له حتى أنه لم يقم ببعض إلتزاماته اتجاه المؤتمر، كتعيين لجان عمالة قسنطينة، كما اتسم موقف ابن جلول بالغموض عكس فرحات وحتى بقية أعضاء النواب الذين شاركوا بإلحاح هذا المؤتمر تنظيماً ومطلباً[4].

---

[1]– الشهاب، **عبد الحميد بن باديس**، ج.4، العدد 2، جويلية 1936، ص.211-212.

[2]– أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص.246.

[3]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج.3، مرجع سابق، ص.156.

[4]– نفسه، ص.159.

وبعد اِغتيال المفتي كحول وأمام معاداته للشيوعية، كسر ابن جلول الإتحاد المحقق في 1936م، وصرح: «نحن لسنا شيوعين وليس لدينا ما يجمعنا بالشيوعية ولا نريد معرفتها، فما بالك بأتباعها وأقوالها لكم مرة أخرى ومن كل أعماقي، بعد خطاب مصالي وبعد إغتيال المفتي ابن دالي كحول انهارت الجسور، فكل ماليس فرنسي سوف يكون بالنسبة لي منبوذا، وسوف ألاحقه بلا رحمة»[1].

د–موقف نجم شمال إفريقيا.

يعتبر النجم من الأطراف المعارضة للمؤتمر، حيث لم يشارك المؤتمر لأنه كان يطالب بالإستقلال التام للجزائر وشمال إفريقيا، وضد إلحاق الجزائر بفرنسا فلم يشارك النجم بجدية في المؤتمر على الرغم من الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج أمام المؤتمرين، وأقر فيه أنه قدم إلى الجزائر للمشاركة في الاجتماع الكبير بالملعب البلدي، لكي يشرك منظمتها في هذه المظاهرة الضخمة، فقد أثر في الجمهور الحاضر بخطابه:«رغم موافقتنا وتأييدنا بل وتهيئتنا لمنظمي المؤتمر الذي سيكون نقطة تحول في تاريخ الجزائر، فإننا نوافق على المطالب التي قدمت إلى الحكومة الجبهة الشعبية، وإننا سنؤديها بكل قوانا حتى نراها منجزة، ولكننا نقول صراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا وبخصوص التمثيل البرلماني». ومن هذا الخطاب يتضح موقف النجم الذي أيد المطالب الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ورفض المطالب السياسية التي تمس السيادة الجزائر الوطنية لذلك يظهر موقف النجم بأنه ملزم بمطلب الاستقلال التام للجزائر[2].

وقد ختم مصالي الحاج خطابه التاريخي بالدعوة إلى اليقظة والوحدة والإنضمام إلى صفوف النجم لأنها المنظمة الوحيدة التي تدافع عن حقوق الشعب، وتعمل على تحريره من الاستعمار لذلك نادى في النهاية بسقوط قانون الأهالي وجميع القوانين الإستثنائية والعنصرية وبحياة الشعب والنجم.

وقد حمل خطاب مصالي نفساً جديدة أو نبرة حازمة وأفكار واضحة حول المشكلة الجزائرية كاشف بذلك تناقض وتردد وتكاتيك التيارات السياسية الأخرى وآثارها السلبية على الشعب، ولقد لقى خطاب مصالي تجاوباً فورياً لدى الجمهور الذي صفق له طويلاً، تعبيراً عن مساندته للسياسة التحررية برفقة كحول

[1]– قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص.628.

[2]– أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري..، مرجع سابق، ص.197–198.

وقادة آخرين بحوله، استغرقت ثلاث أشهر جابوا خلالها مختلف أنحاء الجزائر يعقدون الاجتماعات والمهرجانات[1]، فالرجال النجم قد أكثروا من المناورات فهم لم يشتركوا في النقد، في محاولة قطف الثمار حين حان وقت قطفها، ولولا التجمع الذي نظمه المؤتمرون لما استطاع مصالي الحاج أن يلقي خطبه الشهيرة يوم الثاني من أغسطس، فقد وجد الطريق الممهدة والنفوس معدة والجمع حافلاً[2].

هـ–موقف الحزب الشيوعي الجزائري

كانت لموقف الحزب الشيوعي مساهمة واضحة في التحضير للمؤتمر الإسلامي الجزائري، وكانت شخصية عمار أوزقان شخصية لفتت الأنظار خلال فعاليات المؤتمر، وكانت تندرج مساهمته في اطار تحقيق أمنية الجبهة الشعبية التي تربعت على السلطة في فرنسا، والتي راهنت على مشروع الإندماج وتعزيز وسائل ربط الجزائر بفرنسا، وليس ذلك ببعيد عن سياسة اليسار الذي رفع شعار محاربة الظلم في المستعمرات[3].

ولقد ساند الحزب الشيوعي مطالب المؤتمر الإسلامي، لذلك انتقد خطاب مصالي الحاج من خلال تصريح قدور بلقاسم أمين وطني للحزب بقوله: «إن دعاة الانفصال أقلية وهم لا يمثلون سوى أنفسهم أو سادتهم كبار الكولون، أما المسلمون فإنهم لا يريدون تطليق فرنسا خاصة بعد أن حققوا مبتغاهم، واليوم أكثر من أي وقت مضى، فإن وحدة الشعب في الجزائر وفي فرنسا ضرورية وستبقى كذلك...». كما وصفوه بالفاشية والتطرق وهو مايفسر ولاء الحزب لفرنسا وتحالفه مع الإشتراكيين الفرنسيين لتوحيد قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية رافعين شعار:" ليس أمامنا سوى طريق واحد يضمن الإتحاد في إطار المؤتمر الإسلامي الشعبي والتحالف مع الجبهة الشعبية، أي مع الشعب في فرنسا"[4].

ولم يفوت الحزب الشيوعي أن يسجل في بيان مؤتمره الأول (17–18 أكتوبر 1936م) أن قبوله بمطالب المؤتمر لا تعني تنازله عن بعض مبادئه الأساسية، ويبرز موقفه في البيان الصادر عن ذلك المؤتمر بأن

---

[1]– أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية...، مرجع سابق، ص.127.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية..، ج.3، مرجع سابق، ص.164.

[3]– أحمد مريوش، مرجع سابق، ص.277–278.

[4]– العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات كتاب العرب، ج.1، 1999، ص.221–222.

الحزب ليس من أنصار المبدأ المزيف، "كل شيء أو لا شيء" لذلك يساند كل حركة تطرح مطالب مرحلية[1].

2- المواقف الفرنسية من المؤتمر.

أ- موقف حكومة الجبهة الشعبية.

كان موقف السلطات الفرنسية بزعامة حكومة الجبهة الشعبية بأحزابها الثلاثة الإشتراكيون، الشيوعيون والراديكاليون حول المؤتمر الإسلامي الجزائري مختلفة من جهة لأخرى، فالإشتراكيون الشيوعيون أيدوا بعض المطالب والمعارضة الشديدة على بعضها الآخر[2]، غير أن الضغط على الجبهة الشعبية لم يعد كله إلى العوامل الخارجية مثلاً (موقف المعمرين)، بل كان يعود إلى عامل داخلي هام، وهو أن الجبهة قررت عدم تحمل مسؤولية نهاية الإمبراطورية الفرنسية على يدها، وكانت مستعدة لتقديم بعض التسهيلات لمختلف الإتجاهات الوطنية ولتنظر بعطف إلى آمال الشعوب التي ترغب في الحرية والتخلص من الاستعمار[3]

وقد كان أول برنامج أعلن عنه قصد الإصلاح في الجزائر في منتصف الثلاثينات هو برنامج "موريس فيوليت" والذي رفضه مجلس الشيوخ بعد مناقشة عام 1935م، بداعي أن الجزائريين لا يزالون غير مؤهلين للحصول على حقوق المواطن الفرنسي، كما اعلن على ذلك وزير الداخلية الفرنسي، فأحيته حكومة الجبهة الشعبية تجاوباً المطالب التي تقدم بها وفد المؤتمر وأصبح يسمى" بمشوع بلوم فيوليت"، حيث قدم إلى مجلس النواب الفرنسي بتاريخ 30 ديسمبر 1936[4]. وعليه لم تستجب حكومة الجبهة الشعبية لتطلعات المسلمين، ولم تتخذ أي إجراء سياسي لصالحهم حقيقة، فتم تطبيق بعض القوانين الاجتماعية في الجزائر، وألغت اجراءات التأشيرة للسفر إلى فرنسا، وتم السماح للأهالي بالمشاركة في بعض المسابقات، لكن بقي المسلم بمثابة الرعية فرنسيا من الدرجة الثانية[5].

---

[1]- محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2012، ص.473.

[2]-أسماء علان، مرجع سابق، ص.104.

[3]- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص.31.

[4]- رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط.2، 1981، ص.74-75.

[5]- قداش محفوظ، تاريخ الحركة...، مرجع سابق، ص.438.

ب- موقف المعمرين من المؤتمر الإسلامي.

حيث كان موقفهم هو نفسه موقفهم من مشروع "بلوم فيوليت"[1]، عارضو المؤتمر الإسلامي معارضة عنيفة، في ظل عدم وجود حكومة قوية تستطيع فرض مطالبه على المستوطنين. فكان الهدف من إلحاق الجزائر اداريا بالوزارات الفرنسية في باريس يعني ازالة سلطة المعمرين التي تمثل العنصرية في أبشع صورها، واعطاء الحقوق السياسية للجزائريين ومساواتهم بالفرنسيين يجرد المعمرين من امتيازاتهم السياسية والاقتصادية، كما أن مشاركة الجزائريين في جميع المؤسسات المحلية والوظائف السياسية يعني فتح المجال لوعيهم سياسياً. ومن ثم التفكير في التحرر الوطني، وهو ما يتعارض مع مصالح المعمرين الذين يعتبرون أنفسهم أسياداً في البلاد[2].

1- انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني.

عقد المنتخبون المؤتمر الإسلامي الثاني في شهر جويلية 1937، ولم يكن له صدى حيث توزع زعماؤه، وكانت مطالبه هي نفس مطالب المؤتمر الأول، لأن السلطات الفرنسية والجبهة الشعبية لم تولي أي اهتمام لهذه المطالب، فطالب المنتخبون بتنفيذ مشروع فيوليت، كما هددوا بالإستقالة الجماعية من مناصبهم الإدارية قبل 20 سبتمبر 1937م، وفعلاً حصل ذلك حيث استقال ما يقارب 4000 منتخب، خاصة في قطاع قسنطينة في شهر جانفي من سنة 1938م[3].

ولقد عقد المؤتمر في الجزائر العاصمة وسبقته مظاهرات عديدة واحتفالات بمناسبة مرور عام على المؤتمر الأول، وتلو آيات قرآنية وقصائد شعرية، وقد شمل المؤتمر الإسلامي جميع الساسة الجزائريون بإستثناء الماليين الذين كانوا قد اِنظموا في حزب الشعب الجزائري، كما أن الشيوعيين والعلماء عارضوا مشاركته في المؤتمر خوفاً من عرقلته لسير المؤتمر، وكانت اعتقاداتهم بأنهم سيربطون علاقات جيدة مع حكومة الجبهة الشعبية لكن كان غير ذلك، حيث ابعد أحسن المدافعين عن الإسلام وبقي حزب الشعب يعمل على

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج.3، مرجع سابق، ص.77.
[2]- أسماء علان، مرجع سابق، ص.105.
[3]- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص.169.

استبدال السياسة الإندماجية سياسة ثورية قادرة لوحدها على هدم الاستعمار من أساسه[1]. ولقد طالب المؤتمر الإسلامي في سنته الثانية بنفس طلباته بسنته الأولى ما يلي:

-أن يقع إعلان العفو الخاص بسرعة لتطوى صفحة المظالم الصارخة التي افترقت تحت ستار القانون.

-أن يقع مراقبة العدلية الجزائرية مراقبة دقيقة حتى يتحقق العدل مع الجميع دون محاباة، غير أن اليأس حل محل الأمل في استجابة الحكومة الفرنسية لمطالب المؤتمر الأول والثاني، فكتب ابن باديس إلى رئيس اللجنة التنفيذية يطلب منه عقد اجتماع عاجل جاء فيه أن مطالب المؤتمر لم ينظر فيها.

-أن يحذف من القانون الجنائي كل نص يخص الأهالي.

ولقد اِستجابت اللجنة التنفيذية للمؤتمر، فعقدت اجتماعاً في 29 أوث 1937م، واتفقت على مجموعة من القرارات أهمها:

-استقالة جميع النواب المسلمين.

-عدم مشاركة النواب المسلمين في المجالس المنتخبة لاعتبار مساراً من تاريخ الإجتماع[2].

كما تقدمت اللجنة بمجموعة من المطالب المستعجلة إلى الحكومة الفرنسية أهمها حرية تعليم اللغة العربية، وايجاد المدارس المكلفة للتعليم، وأيضاً حرية الوعظ والإرشاد والتعليم في سائر المساجد. كما اِحتجت اللجنة ضد المعاملة القاسية التي عومل بها رجال حزب الشعب الجزائري، وعقدت اللجنة اجتماعاً في ديسمبر 1937م، حيث قررت اسناد رئاسة المؤتمر للشيخ عبد الحميد ابن باديس، الذي اعتذر عن قبولها بعد اِستشاره لرؤساء مجلس الجمعية[3].

بعد خيبة الأمل التي سادت على المؤتمرين اتجه كل منهم إلى تنظيم تجمعات سياسية جديدة، فقام فرحات عباس عندئذ بتكوين حزب الذي سماه (حزب الإتحاد الشعبي)، وكون ابن جلول حزب له سماه(التجمع الفرنسي الإسلامي)، أما الشيخ ابن باديس فقد خاب ظنه في ديمقراطية فرنسا، فرفض بإسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تأييد فرنسا في الحرب العالمية الثانية، وبهذا التكوين فشلت حركة التجمع

[1]- أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة الحاج مسعود و مُحَمَّد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م، ص.147.

[2]- البصائر، العدد 78، أوث 1937، ص.1.

[3]- البصائر، العدد 80، سبتمبر 1937، ص.2.

الإسلامي التي كانت تعبر أيضاً عن فشل سياسة فرنسا في الجزائر، فقد لم تستمع الحكومة الفرنسية لمطالب المؤتمر وهو ما ولد اضطرابات اجتماعية كاضطرابات صائفة 1936م، وحادثة اغتيال المفتي كحول، وتمسك النواب والنخبة بمشروع فيوليت وذبذبة شخصية ابن جلول، وسقوط حكومة الجبهة الشعبية أدت كلها إلى زعزعة أعضاء المؤتمر ولم يكن الوفد من الحصول على أي شيء إيجابي[1].

2- فشل المؤتمر الإسلامي الجزائري.

انقسم المنخرطون في المؤتمر الإسلامي بسبب انتخابات المقاطعات إذ رشح الحزب الشيوعي الجزائري أعضاء لمواجهة أعضاء المؤتمر وتم ترشح الأمين العمودي الذي ساندته شبيبة المؤتمر الإسلامي، لمواجهة أمين المؤتمر العام ابن الحاج وانتخب مترشحان اثنان فقط من المؤتمر الإسلامي من مجموع 23.عرف المؤتمر إثر هذا الفشل أزمة داخلية أخرى، حيث في أكتوبر 1937، قدم الدكتور بشير الرئيس وستة أعضاء أخرين في اللجنة التنفيذية[2].

استمرت الجزائر في الدفاع عن مطالبها التي رفعها المؤتمر الإسلامي، وفي نفس الوقت قام الأستاذ ميبو Millot مدير الشؤون الأهلية، فاستغل فرصة وجود مصالي الحاج بالجزائر ليقوم باستفزازات إذ تم اغتيال كحول ونسب ذلك الفعل إلى الجمعية واعتقال العقبي وعباس التركي، وكانت كل هذه الأحداث من أجل هدف واحد وهو تفكيك المؤتمر الإسلامي من جهة، ونيل من الحركة الوطنية من جهة أخرى، وكان له ذلك إذ غادر رئيس الدكتور ابن جلول و مشروع فيوليت لم يطرح للنقاش وأصبح منسياً[3].

أقدمت سلطات حكومة الجبهة الشعبية في 26 جانفي 1937 بإصدار قرار بحل نجم شمال إفريقيا، إذ اتهم السيد أبو نائب وزير الداخلية على أن النجم وقع تحت تأثيرات خارجية متمثلة في بريطانيا وألمانيا واتهام مصالي بالتخلي عن تضامنه وتعاونه مع الجبهة الشعبية[4]، بسبب الإستقالة الجماعية لمجلس البلديات وتهديد حكومة عبر مجلس الشيوخ، وضغط المستوطنين، مما ترتب على ذلك اهمال الحكومة لمطالب المؤتمر الإسلامي التي تضمنها الميثاق الوطني، ولم تمنحه أي أهمية أو اهتمام، فالفشل الذي لحق

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج.3، مرجع سابق، ص.169.

[2]- شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص.720-721.

[3]- فرحات عباس، ليل الإستعمار...، مصدر سابق، ص.146.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج.3، مرجع سابق، ص.142.

بمطالب المؤتمر الإسلامي أنقص وأثر في الوزن السياسي لدعاة الإندماج غير أنه عزز مكانة حزب الشعب، الذي يعد انتصاراً ثميناً بمطالبة خاصة، مطالبه المتمحورة حول قضية الاستقلال التام والذي أضحى من رهان الواقع لدى الجزائريين بمختلف شرائحهم وتوجهاتهم وعقائدهم[1].

وفي إثر ذلك خابت أمالهم في تحقيق الإصلاحات بسبب رفضها لذلك وبناء عليه استخلص ابن باديس درس من ذلك إذ قال:" الجبهة الشعبية يقودها رجال دون سلطة يكتفون فقط بالخطابات وأن على الجزائريين أن يعتمدوا على أنفسهم فقط". أي عدم المطالبة من هذه الحكومة أي شيء مدام لم يتحقق أي شيء من الوعود التي قدمتها فرنسا للأهالي الجزائريين[2].

حيث توجه وفد المؤتمر الإسلامي إلى فرنسا برفقة ابن باديس عام 1938 لتقديم المطالب والدفاع عنها ولأن البرلمان الفرنسي كان من ضمن المعارضين لمشروع بلوم فيوليت، وعلى إثر ذلك تم رفض مطالب المؤتمر التي كانت ضمن مشروع بلوم، كما عارض دلاديبه ما ورد في مطالب المؤتمر، وعن استقباله للوفد الجزائري وثم من ذلك تأكيده على أن فرنسا قوية وهي على استعداد للرد لأي محاولة إثارة الفوضى واضطرابات، إلا أن ابن باديس لم يتمالك نفسه بالالتزام بالصمت، حيث قام بالرد عليه بتحدي فقال:«الحق بجانبنا ومهما يكن من أمر فإننا مستمرون في كفاحنا أحب من أحب وكره من كره...»[3].

بعد عودة الوفد كانوا يظنون أن مطالبهم سوف تتحقق لا محال إلا أن ابن باديس لم يكن متفائل مثل رفاقه، حيث كانت الجبهة تعتمد على بقائها على الراديكاليين ذو السياسة الاستعمارية قديماً وحديثاً، وتحقق ما كان يظنه أن مطالب سوف تتأخر ولكن لابد من التمسك بها إلا أن الزمن مر واللجنة بعثت لتحقيق إلا أن المطالب لم تتحقق على أرض الواقع[4].

---

[1]- مُحَمَّد قنانش، **الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929-1939**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الحضارة الإسلامية والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة وهران، الجزائر، 2007، ص.108-109.

[2]- قداش محفوظ، صاري جيلالي، **الجزائر صمود ومقاومات 1930-1962**، ترجمة أوذانية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص.45-46.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري...، مرجع سابق، ص.91-92.

[4]- الشهاب، الجزء 77، مجلد 12، 6أكتوبر 1936، ص.311.

توقف المؤتمر الإسلامي عملياً في ظل تلك الظروف التي شهدتها الجزائر وبقي الحزب الشيوعي الوحيد الذي يذكرهم بأن المؤتمر لم يمت، وعمل على جمع مندوبي المؤتمر وممثلي الجبهة الشعبية وتذكير بالمخاطر الفاشية الدولية، غير أن لجنة التنسيق للمؤتمر الإسلامي والجبهة الشعبية وتحت هيمنة الحزب الشيوعي ظهرت عاجزة في احياءه رغم قوته وبذلك أنصهر المؤتمر ولم يعد له وجود وظل مجرد اسم فقط[1].

المبحث الثاني: سقوط حكومة الجبهة الشعبية.

1-فشل حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا وسقوطها.

بعد الإنجازات الكبيرة التي حققتها الجبهة الشعبية، تراجع رأسماليون فرنسا وتخلو عن بعض امتيازاتهم آملين بإسترجاع ماربح منهم الشعب، وذلك بسبب فشلهم من تأليف معارضة فعالة داخل البرلمان وراحو يحاربون الحكومة الشعبية، كما قامت الرجعية بتعمدها على التهرب من الفرنك عام 1936، فراحت تشن هجومها على الجبهة الشعبية، و عمل أصحاب المال الفرنسيين في الإسراع واخراج أموالهم من فرنسا طوال عام 1936م، غير أن حكومة الجبهة الشعبية عملت بكل ما تأتي من قوة من أجل حفاظها على الفرنك، فأعلن وزير المالية السيد أوبول vincent auriol[2] بتاريخ 7 جويلية 1936 بإصدار سندات صغيرة ضماناً لمصلحة صغار المستثمرين وأكد من خلال ذلك على أن الفرنك سوف يرجع إلى قيمته، غير أن أصحاب المال أفشلت مشروع سندات صغيرة وتم إثر ذلك انخفاض من قيمة عملته، وكانت هذه الأخيرة تدبر لمؤامرات ضد حكومة الجبهة الشعبية مع أعوانها البريطانيين في الخفاء ودون ترك أي أثر أو دليل عن ذلك[3].

لم تكن المشاكل الداخلية وحدها التي تسببت في إنهيار الجبهة الشعبية الفرنسية، فقد كانت للسياسة الخارجية الفرنسية دوراً في انعكاسها السلبي على الجبهة الشعبية والتي جاءت كالآتي:

---

[1]- شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص.722-723.

[2]- سياسي فرنسي، ولد في مدينة ريفيل عام 1884م، عمل في مجال المحاماة في صفوف الإشتراكيين، أصبح وزيراً للمالية، ومن ثم رئيساً للجمهورية الفرنسية الرابعة من عام 1947م ولغاية 1954م، فكانت لأعماله تأثيرات مهمة على النظام والحكم بأتباعه خطاً وسيطاً بين الشيوعية والديغولية، توفي في باريس عام 1966م، للمزيد ينظر إلى: أحمد بهاء عبد الرزاق، **الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي**...مرجع سابق، ص.369.

[3]- عبد الرزاق أحمد بهاء، مرجع نفسه، ص.357-358.

1-فشل ليون بلوم في مساعدة الحكومة الإسبانية التي كانت في حرب أهلية.

2-وقوف ليون بلوم حيادياً في الحرب الأهلية الإسبانية ما ادى إلى تشكيل علامة الفشل في سياسته.

3-موقف الحكومة البريطانية المعادي لحكومة الجبهة الشعبية، حيث عادتها عداوة الأرستقرطية وأصحاب الإمتيازات.

4-مساهمت مواقف الدول المذكورة في عزل حكومة ليون بلوم حيث كان مخيراً له أن يقاوم أو يستسلم.

وفي عام 1937م قرر رئيس الحكومة بمطالبة من البرلمان على منحه سلطة تشريعية، ليتمكن من أن يتخذ التدابير من أجل القضاء على المقاومة السياسة غير أن رفض الراديكاليون مجلس الشيوخ أن يمنحوا الوزارة السلطات التي تطلبها والذي أدى بدوره من خلال هذا الرفض إلى سقوط وزارة ليون بلوم وبداية تفرق في صفوف حكومة الجبهة الشعبية[1]. ظهر تصدع أركان الجبهة الشعبية وسقوطها في 21 جوان 1937م[2]، بعد حجب الثقة عنها في مجلس النواب الفرنسي بسبب فشلها في مواجهة جملة المشاكل كالأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها وتراجع أسعار الصرف في بورصة باريس والحرب الأهلية والإسبانية، وتهديدات محور برلين و روما، بالإضافة إلى سيطرة التيار الراديكالي على زمام الأمور، الذي قام بسلسلة من الإجراءات منها اعلان وكيل وزارة الداخلية راوول أوبو أن الجزائر فرنسية وكل من يحاول إثبات العكس سيواجه بالقوة[3].

2- سقوط الجبهة الشعبية بالجزائر.

بعد سقوط حكومة بلوم فيوليت، التي عجزت عن تنفيذه الحكومة الفرنسية والتي عُلقت عليه آمالاً كبيرة، وبسقوط حكومة بلوم في 21 جوان 1937م كانت نهاية مشروع فيوليت حتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة حكومة شوثان choutomps في 30 جوان 1937م، لم يستطع مناصروا المشروع إعادة احياءه وبعد مدة قصيرة من تشكيل حكومة "دلاديبه"، أعلن رؤساء بلديات الجزائر يوم 22 أفريل سحب استقلاتهم بعدما تلقوا ضمانات بعدم عرض مشروع فيوليت لنقاش ومع أن موقف دلاديبه

[1]- عبد الرزاق أحمد بهاء، مرجع سابق، ص.360- 361.

[2]- توميات، الجزائريون وحكومة...، مرجع سابق، ص.881.

[3]-André noschi,la naissance du nationalisme aljérien édution de minuit ,paris,1979,p68-93

الشخصي الذي كان يحبذ منذ عام 1935 منح الحقوق الانتخابية إلى كل أولئك الذين يتخلون عن قانون الأحوال الشخصية إلا أن الخطاب وقد برر في 9جوان طلب مساءلة عن النيات الحقيقية للحكومة فيما يخص المشروع، إلا أنه لا يحدد تاريخ النقاش أبداً[1].

أكد دلاديبه معارضته أثناء زيارة الوفد المؤتمر الإسلامي له، حيث لم يظهر عليه أنه إعتبر المواطنة الفرنسية تتناسب والحالة الشخصية الإسلامية، حيث صرح مهدداً :" وأمام هذا الوضع فإنني لا أستطيع أن أتولى أي شيء، انني أسألكم أن تعينوني على الإبقاء على النظام، ولا تضطروني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا لأن فرنسا أمة قوية". فبرغم من تأكيد فرحات عباس على تحمل فرنسا مسؤوليتها أمام التاريخ، وأن احترام حق الفرد أكثر أهمية من أفضل الأسلحة، ورغم تأكيد ابن باديس لدلاديبه أنه:" ليس هناك سلطة سوى سلطة وقوة الله فقضيتنا عادلة وسنواصل الدفاع عنها ضد كل من يقف في طريقها"

إلا أن "دلاديبه" سرعان ما وضع تهديدات حيز التنفيذ، فرد بسياسته قمعية تمثلت في إصدار مرسوم 07 ماي 1938 الذي يعتبر استقالة المنتخبين المسلمين في الفترة مابين 12 أوث 1937م، إلى 30 جانفي 1938م، غير مقبولة ولا مفعول لها، ومرسوم 24 ماي 1938م، الذي ابتكر من خلاله مخالفة المساس بالتراب الوطني أو بالسلطة الفرنسية، وبالتالي لم يتناول مشروع بلوم–فيوليت ولا امكانية تنفيذ مطالب المؤتمر الإسلامي ولا غيرها[2].

وأمام هذا التعنت الذي أبدته حكومة "دلاديبه"، حذرت مختلف الأطراف الجزائرية والفرنسية من عدم تنفيذ المشروع وتجاهله، ومن عواقب فشله على مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، وأودع بعض الإشتراكيين في 09 جوان 1938 طلب استجواب في غرفة النواب حول السياسة الحقيقية التي تنوي الحكومة اتباعها بشأن المشروع، إلا أن غرفة النواب لم تحدد تاريخ مناقشته وهوما أجبر فيوليت نائب رئيس الإتحاد الإشتراكي الذي كان يضم وزراء في حكومة دلاديبه إلى استقالة من المجموعة البرلمانية. وفي جويلية 1938م، إستدعى لاغرو سيليه ابن جلول للحضور إلى فرنسا شهر نوفمبر من نفس السنة، وهو تاريخ

[1]– خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت...، مرجع سابق،ص.138–139.

[2]– أسماء علان، مرجع سابق، ص.128–129.

مناقشة المشروع من طرف غرفة النواب حسب رأيه، وقدم تقريره للحكومة الفرنسية مطالباً بضرورة تمثيل برلماني للجزائريين، غير أن هذا لم يؤخذ بعين الإعتبار فطالب دلاديبه تنفيذ المشروع بمرسوم[1].

وفي ربيع 1938م، تم تصور حل أخير من قبل الإشتراكيين وأصدقائهم المسلمين، حيث كانوا يرون أن حكومة دلاديبه تلجأ بإستمرار إلى التشريع بموجب مراسيم يمكنها أن تفصل بنفس الطريقة في القضية الجزائرية التي يبدوا أنه لا حل لها، فاقترح النائبان ديبوا وريجيس أوائل شهر ماي 1939م على رئيس المجلس أن يضمن مرسوم قانون لفئات المسلمين الذين تم ذكرهم في المادة الأولى من مشروع بلوم فيوليت المشاركة في الإنتخابات التشريعية فقط[2].

فقد أدى ايداع مشروع بلوم فيوليت في مجلس النواب في 30 ديسمبر 1936م، إلى صراع تناقض كبير بين مختلف الأحزاب الجزائرية والفرنسية التي وقفت معه أو ضده، فقد ألغى ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي إلى عزل مطالب في 20 جوان 1936م لنجم شمال إفريفيا، وأهملت القضية الجزائرية لذلك نظمت اللجنة الجزائرية للمؤتمر اجتماعاً في 24 جانفي 1937م، بحضور بعض من مندوبي الحزب الإشتراكي الفرنسي الذي انتهى بإرسال البرقيات إلى فيوليت ونواب الجبهة الشعبية، والمصادقة على توصية لدعم مشروع بلوم فيوليت وإعتبرتها خطوة أولى نحوى تحقيق ميثاق المطالب.

كما قرر المؤتمر وفيدراليات المنتخبين المسلمين للعمالات الجزائرية الثلاث ارسال لجنة إلى السلطات الفرنسية برئاسة ابن جلول وابن الحاج، مهمتها التعبير عن الرغبة الجماعية للمسلمين الجزائريين في تحقيق المشروع[3] إلا أن حكومة الجبهة الشعبية لم تبد نيتها في تحقيق ذلك، وربطت أي قرار بنتائج اللجنة البرلمانية التي شكلتها اللجنة الجزائرية في مجلس النواب، برئاسة الإشتراكي الحر "لاغلرو سيليه"، والتي ستذهب إلى الجزائر في 01 مارس 1937م للتحقيق في أوضاع المسلمين الجزائريين[4].

بعد أنّ أمضت شهرين في الجزائر حتى 27 أفريل، زارت جميع أنحاء البلاد بما في ذلك أراضي الجنوب وتوقفت في خمسين مدينة و قرية، وإستمعت إلى مختلف الهيئات والجمعيات والأحزاب و

---

[1]- أسماء علان، مرجع سابق، ص.129.

[2]- شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص.740.

[3]- أسماء علان، مرجع سابق، ص.124.

2- L'écho d'aljer, 26 eme annéé, n^{O} 9706,02 mars 1937,p6.

المنظمات، وحملت معها 8 ملفات والعديد من المطالب والملاحظات، وقدمت تقريرها في 9 جويلية أمام لجنة الجزائر وخلصت إلى ضرورة توسيع المشروع من حيث المبدأ والتطبيق[1].

وعقب زيارة اللجنة زار نائب كاتب الدولة للداخلية المكلف بالشؤون الجزائرية "راوول أوبو" زيارة تفتيشية يوم 24 مارس من العام نفسه، حيث توصل أبو إلى نتيجة مفادها أنه إذا أرادت فرنسا الحفاظ على سيادتها في الجزائر، فلا بد من اتخاذ اجراءات استثنائية من أجل إيقاف المشاغبين، حفاظاً على سلطة الإدارة الفرنسية دون ضعف، الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية إلى اصدار مرسومين قمعيين، مرسوم 11 أفريل 1937م، لزيادة عدد الحراس المتنقلين في الجزائرين، ومشروع قانون انشاء شرطة الدولة في بلديتي مستغانم وبلعباس هذه التهديدات والإجراءات التعسفية صرفت الآمال والتفاؤل الذي أثارته الجبهة الشعبية ومشروع بلوم فيوليت للتشاؤم والخوف من نوايا حكومة الجبهة ومستقبل المشروع، لذلك اعتبرته صحيفة الدفاع ميتاً إذا لم يتحقق عاجلاً[2].

فقد ادعى ابن باديس الشعب إلى عدم الإعتماد على السلطات الفرنسية[3]، ومع ذلك استجابت حكومة شوتان (من جوان 1937 إلى جانفي 1938) بإصدار بعض المراسيم الإصلاحية ذات الأثر المحدود مثل مرسوم 20 جوان 1937، الذي رفع من عدد ممثلي الشعب في الوفود المالية في الجزائر إلى 24، والمرسوم الصادر في 27 أوث 1937 والذي نص على تنفيذ 40 ساعة أسبوعياً لبعض الوظائف والمهن في الجزائر.

ونظراً لهذه المماطلة من جانب الحكومة الفرنسية، انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني بين 9 و11 جويلية 1937، في نادي الترقي بالعاصمة، بحضور 157 مندوباً برئاسة الدكتور بشير، وقد أظهر المؤتمر اهتمامه البالغ لتنفيذ مشروع بلوم فيوليت، واعتبر ابن باديس حكومة الجبهة دون المستوى المأمول، بل أن فيوليت قدم مشروعاً يجبر الجزائريين على الإنتظار ويلزم شكرهم لهم[4].

---

[1]- أسماء علان، مرجع نفسه، ص.124.

4- L'écho d'aljer, 26 eme année, n^0 9837,16 avril 1937,p1.

[3]- الشهاب، جزء 8، مجلد 12، نوفمبر 1936، ص.357.

1- L'écho d'aljer, 26 eme année,n9837,12 juillet,1937,p6.

فقد أبدى المؤتمر ثقة مشروطة للغاية في الجبهة وحكومة شوتان، وطالب من الشعب المسلم بالبقاء في حالة تأهب، وقرر اللجوء إلى الإستقالات الجماعية للمنتخبين في حال كانت الإصلاحات التي طالب بها في الحكم الإسلامي الأول عام 1936 لم تقبل، غير أن ابن باديس طلب من اجتماع اللجنة التنفيذية في 29 أوث في الجزائر العاصمة تنفيذ نظام الإستقالات الجماعية للمنتخبين المسلمين[1].

عينت لجنة الإقتراع العالمي ألبرت سارو وزيراً للدولة لمراقبة الإدارات في شمال إفريقيا، فقد كلفته بوضع سياسة اقتصادية واجتماعية منسقة لشمال الإفريقي، وفي 25 نوفمبر 1937 قدم بياناً رسمياً طرحه "سارو" وصادق عليه مجلس الوزراء، يلبي جزئياً مطالب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي ل29 أوث 1937، لكنه غض الطرف تماماً عن مطالب ميثاق المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم فيوليت، الأمر الذي أثار استياء ابن باديس من حكومة الجبهة الشعبية[2]، في حين وافق ابن جلول وفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة تلك الإصلاحات ودعموا بشدة مشروع بلوم فيوليت، هذا التصرف الذي آثار حفيظة الإتجاه الثوري، وخيب آمال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[3].

ومن خلال هذه المواقف المتذبذبة لإبن جلول، والإنقسام الذي عرفه المنخرطون في صفوف المؤتمر الإسلامي بسبب انتخابات المقاطعات وغياب التنسيق بين أطرافه، أصبح الوضع في أزمة داخلية خاضة بعد استقالة رئيس المؤتمر الدكتور بشير وستة أعضاء من اللجنة التنفيذية، ورفض الشيخ ابن باديس رئاسة المؤتمر بعد انتخابه غيابياً في 19 ديسمبر 1937، حيث صرح قائلاً: " إنني لنفسي، إنما أنا الأمة، أعلم أبناءها وأجاهد في سبيل دينها ولغتها، وأن كل ما يقطع علي الطريق أو يعوقني عن أداء واجبي، فإني لا أرضى به ولو كان ذلك من مصلحة الأمة"[4].

وصار في المكتب الجديد للمؤتمر 4 شيوعين من ضمن 10 أعضاء وهو ما حمل منتخبي منطقة قسنطينة على الاعتقاد بأن المؤتمر وقع في قبضة الشيوعي الجزائري، وفي وهران صار المؤتمر مختلطاً بلجان الجبهة الشعبية التي كان يهيمن عليها الشيوعين، هؤلاء الذين يدعمون حكومة شوتان للحصول منها على

[1]- شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص.706.
[2]- الشهاب، جزء 9، مجلد 13، نوفمبر 1937، ص.402.
[3]- البصائر، العدد 85، ديسمبر 1937، ص.1.
[4]- البصائر، العدد 93، 31 ديسمبر 1937، ص.6.

التصويت على مشروع بلوم فيوليت، وحاول الأمين العمودي الذي أصبح رئيس شبيبة المؤتمر الإسلامي الانتساب إليها في قسنطينة، لكنه فشل في ذلك كما فشل الشباب الذين حاولوا أن يؤسسوا حزباً وطنياً إسلامياً جزائرياً، تحت إشراف ابن باديس وفي النهاية قرر المؤتمر عدم التحول إلى حزب سياسي حسب ما كان يرغب في ذلك كل من الأمين العمودي وابن باديس، بل ظل تجمعاً يمتنع عن كل نشاط انتخابي، على أن تتولى تسيير هذا التجمع لجنة تنفيذية تتكون من 45 عضواً، ويعين من ضمنها مكتب وتشمل على اتحادات وفروع في العمالات.

وبالرغم من التصدع الذي شهده المؤتمر الإسلامي إلا أنه عاد للنشاط في بداية 1938 للضغط على الحكومة الفرنسية وحملها للمصادقة على مشروع بلوم فيوليت، كما أكدت لجنة المؤتمر لعمالة وهران في اجتماعها يوم 30 جانفي 1938 على استعجالية المصادقة على المشروع الذي ينتظره الجزائريون بفارغ الصبر، كما أعلن "ألبير سارو" أمام لجنة ضرورة توطيد الروابط التي تربط المسلمين بفرنسا، واستحالة تخييب الآمال التي آثارها وتأييده لمشروع بلوم فيوليت، وفي 04 مارس 1938 صادقت لجنة الإقتراع العام لغرفة النواب على المادة الأولى لمشروع بلوم فيوليت، مع توسيع ممارسة الحقوق السياسية إلى فئات جديدة من الأهالي الجزائريين لم يمسها النص الحكومي من قبل، ثم صادقت ب13 صوتاً مقابل 10 على الفقرة الأولى من المشروع الذي أصبح يخص 14 فئة من المسلمين، وأصبح عدد المستفيدين يقارب 150000[1].

فقد أثار هذا التقدم في تنفيد المشروع سخط من الأحزاب والجمعيات والمنتخبين المعارضين له، فأقدم ما يفوق 3000 من نواب الجزائر بالعمالات الثلاث على تقديم استقالاتهم، وهو من العوامل التي أدت إلى عجز حكومة شوتان الثانية (من جانفي إلى 1938)، والتي انتهى الأمر بها إلى الاستقالة، لتعود حكومة ليون بلوم التي بعثت بعض التفاؤل في نفوس الجزائريين، ودعت الصحافة المسلمة إلى عدم الاستسلام واليأس معبرة عن الوضع ب: " إننا نعيش الربع ساعة الأخيرة، علينا الانتظار إلى النهاية"، إلا أن ذلك أجج عواطف وانفعالات النواب الذين صرحوا قائلين:" إن وجود السيد فيوليت في الحكومة خطر مباشر على الجزائر"، ودعوا الجزائر إلى الدخول في حالة طوارئ ضد حكومة الإهانة الوطنية، لكن سرعان

[1]- أسماء علان، مرجع سابق، ص.127.

ما سقطت حكومة الجبهة الشعبية بعد شهراً واحداً منذ عودتها إلى الحكم 9 أفريل 1938 لتخيب آمال الجزائريين مرة ثانية[1].

[1]- شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص.737-738.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة التي حاولت أن تسلط الضوء على موضوع سياسة الجبهة الشعبية تجاه الجزائر (1930-1938) إلى مجموعة من الإستنتاجات نلخصها في النقاط التالية:

- عرفت الساحة السياسية احتفالاً مئوياً بمرور سنة كاملة على احتفال الفرنسي للجزائر، وكان الهدف منها إحتقار الجزائريين واذلالهم، كما برزت إتجاهات سياسية منها، الإتجاه الإدماجي الذي مثلته فيدرالية النواب المسلمين، والإتجاه الإستقلالي الذي مثله نجم شمال إفريقيا، والذي تحول فيما بعد إلى حزب الشعب الجزائري، بالإضافة إلى الإتجاه الاجتماعي الذي مثله الحزب الشيوعي الذي لم ينل من الإلتفاف ما نالته الأحزاب الأخرى، بالإضافة إلى الإتجاه الإصلاحي الذي مثلته جمعية العلماء المسلمين.

- بروز تيارات الجبهة الشعبية الحاملة لأفكار الإشتراكية في مرحلة حساسة من سياسة فرنسا وسعي الجبهة الشعبية الفرنسية لطرد الأفكار الفاشية من أجل تحقيق الرفاهية والعيش الكريم للشعب الفرنسي.

- بعد فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات ووصولها إلى الحكم 1936 زاد من طموح الجزائريين في تحقيق رغباتهم وأهدافهم، وذلك من خلال تشكيل وفد المؤتمر الإسلامي وارسال ممثليه للتفاوض مع حكومة الجبهة الشعبية في باريس حول مطالب الوطنية.

- يعتبر المؤتمر الإسلامي 1936 أول مؤتمر جاء لتوحيد الحركة الوطنية الجزائرية من حيث مطالبه ومواقفه من سياسة الإدارة الفرنسية.

- بعد احتفال الفرنسيين بمئوية احتلالهم الجزائر شهدت هذه الفترة عدة إصلاحات ومشاريع أهمها مشروع بلوم فيوليت، والذي تقدم به موريس فيوليت رسمياً سنة 30 ديسمبر 1936.

- تضمّن مشروع بلوم فيوليت على ستة فصول، وخمسين مادة، وقد أثار ضجة كبيرة داخل فرنسا والجزائر، لأنه كان يهدف إلى دمج الجزائر بفرنسا.

– تباينت الأراء بين مؤيد ومعارض لمشروع بلوم فيوليت، حيث انقسموا إلى ثلاث أقسام معارض ومؤيد ومحافظ، إلا أن اصرار فيوليت على المشروع وتبنيه من طرف حكومة الجبهة الشعبية إلا أنه آل بالفشل .

– بعد الآمال التي زرعتها الجبهة الشعبية الفرنسية في معظم أحزاب الحركة الوطنية بتحقيق مطالبهم، إلا أنها سرعان ما خابت أمالهم بسبب رفض الحكومة الفرنسية بباريس للإستجابة لمطالبهم المرسلة إليهم من قبل الوفد المؤتمر الإسلامي.

– اقتناع الشعب الجزائري بأن الوعود التي اعطتها إليهم الجبهة الشعبية لتحقيق مطالبهم ماهي إلا وعود كاذبة وفاشلة لم يروا منها أي شيء.

–إن مجمل تلك الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الفرنسية بوضعها كانت إلا تحقيقاً لغاياتها من أجل البقاء في الجزائر، وإن جملة المشاريع التي طرحتها ماهي إلا حبراً على ورق.

ملاحق

- ملحق رقم01: مطالب الجزائريين التي قررها المؤتمر الإسلامي 1936.

مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري
جوان (يونيو) 1936 م

(في السابع من شهر جوان (يونيو) 1936 انعقد في مدينة الجزائر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان أول تجمع من نوعه في البلاد، وقد انتهى بالمطالب الآتية التي رفعها وفد عن المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس . وفيما يلي نص المطالب مأخوذاً من (الشهاب) عدد جويلية (يوليو) 1936 ، وهو عدد خاص بالمؤتمر ، ص 236 ـ 237) .

* * *

أولاً : إلغاء سائر القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين .

ثانياً : إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً ، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النيابات المالية ، ونظام البلديات المختلطة .

ثالثاً : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية . مع إصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي ، وتحرير هذا القانون .

- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً .
- إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .
- إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، وإلغاء إعتبارها لغة أجنبية .

261

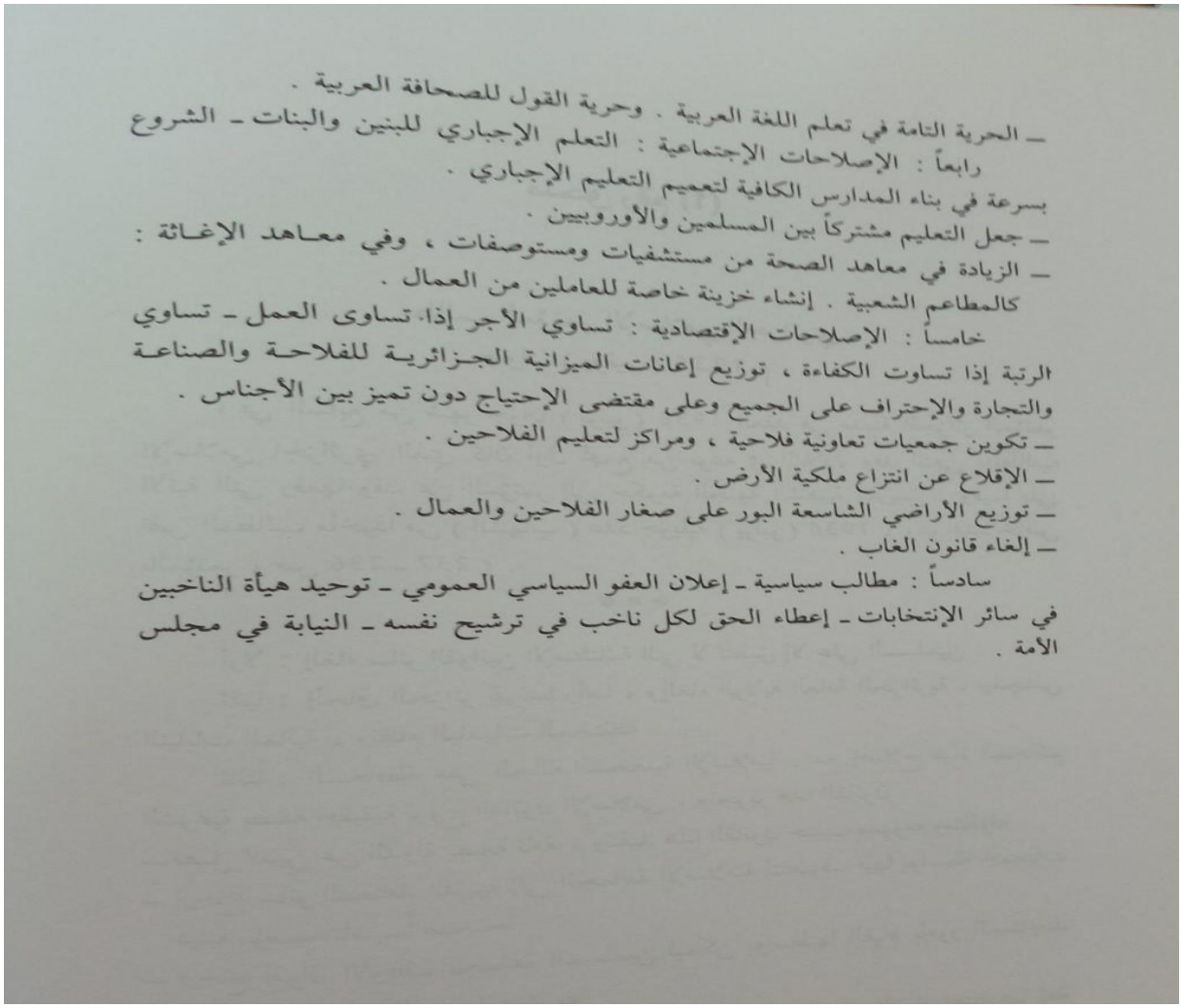

ـ الحرية التامة في تعلم اللغة العربية . وحرية القول للصحافة العربية .
رابعاً : الإصلاحات الإجتماعية : التعلم الإجباري للبنين والبنات ـ الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري .
ـ جعل التعليم مشتركاً بين المسلمين والأوروبيين .
ـ الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد الإغاثة : كالمطاعم الشعبية . إنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال .
خامساً : الإصلاحات الإقتصادية : تساوي الأجر إذا تساوى العمل ـ تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة ، توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والإحتراف على الجميع وعلى مقتضى الإحتياج دون تميز بين الأجناس .
ـ تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، ومراكز لتعليم الفلاحين .
ـ الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض .
ـ توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال .
ـ إلغاء قانون الغاب .
سادساً : مطالب سياسية ـ إعلان العفو السياسي العمومي ـ توحيد هيأة الناخبين في سائر الإنتخابات ـ إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه ـ النيابة في مجلس الأمة .

المصدر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص.261، 262.

المصدر: أحمد بهاء عبد الرزاق، الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي...، مرجع سابق، ص.355.

-الملحق رقم 02: موريس فيوليت في إستقبال وفد المؤتمر الإسلامي بباريس.

المصدر: البصائر، العدد 40، 23 أكتوبر 1936.

- ملحق رقم03:خطبة مصالي الحاج في المؤتمر الإسلامي الجزائري أوث 1936.

خطبة مصالي الحاج في المؤتمر الإسلامي الجزائري
أغسطس 1936

(فيما يلي أغلب وأهم الفقرات الواردة في خطبة السيد مصالي الحاج رئيس نجم شمال أفريقية والمدير السياسي لجريدة الأمة ، وهي الخطبة التي ألقاها في الملعب البلدي بالعاصمة غداة عودة وفد المؤتمر الإسلامي من باريس ، واجتماع الناس للإستماع إلى تقرير الوفد بتاريخ 2 أغسطس 1936 . والملاحظ أن كل الخطاب كان بالفرنسية ما عدا الفقرة الإفتتاحية) .

* * *

سادتي ، إخواني ،

بإسم نجم شمال أفريقية أحييكم تحية الأخوة وأحمل إليكم تضامن 200,000 شمالي إفريقي يقيمون في فرنسا. واحتراماً للغتنا الوطنية، اللغة العربية، التي كلنا نعتز بها ونعجب بها، وأيضاً تقديراً لنبل هذا الشعب الجزائري الشجاع الكريم ، فقد أردت أن أعبر أمامكم ، بعد نفي دام إثني عشر سنة ، بلغتي الأم . . .

إخواني :

بإسم نجم شمال أفريقية قدمت للمشاركة في هذا الإجتماع الكبير ، لكي أشرك منظمتنا في هذه المظاهرة الضخمة . وأن نجم شمال أفريقية مشهور لديكم ، لذلك فإنني في غنى عن الحديث إليكم عن نشاطه وكفاحه الذي قاده منذ عشر سنوات دفاعاً عن مصالح الشعب الجزائري . ومع ذلك فإني سأغتنم هذه الفرصة

التي اجتمعتم فيها بكثرة ، بل بالآلاف ، لكي أذكر لكم بعض التفاصيل عن الدور الذي لعبه ، ومن الواجب علي أن أقول بأن المعركة كانت صعبة ومريرة .

وتحت حكومات من أكثر الحكومات رجعية ، وفي الوقت الذي كان فيه كل الناس في بلادنا صامتين ، وتحت حكم استثنائي ، كان نجم شمال أفريقية هو الوحيد الذي تجرأ على رفع الصوت للاحتجاج ضد كل سوء إستعمال للسلطة، ضد الظلم والإجحاف ، وليقول أمام العالم أن الجزائر لم تمت ، وأنها بإرادة أبنائها تريد أن تعيش حرة وسعيدة . وهذه الجرأة هي التي جرت على مناضلي النجم المشاق التي لا مثيل لها كما جرت عليهم أكثر أنواع الحقد عنصرية . . .

لقد صدرت ضدنا أحكام بالسجن لمدة سنوات ، مع التغريم بآلاف الفرنكات . وقد عرفنا النفي والتهجر ، ولم يسلم أحد خلال هذا الكفاح : وحتى اليوم ، وتحت حكومة الجبهة الشعبية ما زلنا نتعرض لسلسلة من الإجراءات الخاصة والقوانين الإستثنائية ، في قلب باريس . وهي إجراءات وقوانين لا تستعمل إلا ضدنا نحن فقط . . .

ومن أجل هذا اتهمونا أكثر من مرة بكوننا شيوعيين ، ووهابيين ، وعملاء ألمانيا ، وعملاء موسكو ، وغيرهما من البلدان . ونحن نقول لكم بأننا لم نكن عملاء لا لهؤلاء ولا لأولئك ، لأننا كنا وما زلنا وسنظل دائماً عملاء وخدمة للشعب الجزائري . لقد عزمنا على تحمل كل التضحيات من أجل أن تكون الجزائر حرة ومزدهرة ومتعلمة .

ونخبركم بأننا أيضاً كنا في وزارة الداخلية وأننا قدمنا إلى السيد راوول أُوبُو نائب كاتب الدولة ، قائمتين بالمطالب إحداهما تخص الجزائريين المقيمين في فرنسا والأخرى تخص الشعب الجزائري . ونخبركم أيضاً بأننا علمنا وسررنا بانعقاد المؤتمر (الإسلامي) الذي انعقد في بداية جوان بالعاصمة الجزائرية **وقد أيدناه** رغم أننا لاحظنا عليه الضعف والتسرع .

ومنذ وصول الوفد الجزائري المنبثق عن المؤتمر (إلى باريس) سارعنا إلى تحيته والإتصال به وتبادل الآراء معه حول مشاكل بلادنا . ورغم موافقتنا وتأييدنا بل وتهنئتنا لمنظمي المؤتمر ، الذي سيكون نقطة تحول في تاريخ الجزائر ، فإننا نقول لكم بصراحة بأنه يجب علينا اليوم أن نقدم لكم توضيحات نراها ضرورية . **حقاً إننا**

نوافق على المطالب التي قدمت إلى حكومة الجبهة الشعبية ، وإننا سنؤيدها بكل قوانا حتى نراها منجزة . . .

وهنا التزم باسم منظمتي وأمام الشيخ الجليل ابن باديس أن أعمل كل ما في وسعي لتأييد هذه المطالب ولخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعاً . ولكننا نقول صراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا وبخصوص التمثيل البرلماني.

والواقع أن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا إدارياً وهي تابعة لسلطتها المركزية ولكن هذا الإلحاق كان نتيجة غزو فظيع ، تلاه احتلال عسكري يقوم اليوم على الفيلق التاسع عشر من الجيش . لكن الشعب لم يوافق عليه أبداً . أما الإلحاق الذي نص عليه ميثاق المطالب فهو مطلوب إرادياً بإسم مؤتمر يقولون عنه أنه يمثل إجماع الشعب الجزائري . ومن ثمة فهناك فرق أساسي بين إلحاق لبلادنا حصل رغم إرادتنا وإلحاق إرادي مقبول عن طيب خاطر في المؤتمر الذي انعقد في السابع من جوان بالجزائر العاصمة . (وهو المؤتمر الذي . . . في ثلاث ساعات فقط) . إننا أيضاً أبناء الشعب الجزائري ولن نقبل أبداً أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتها . فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف ، أن نراهن على المستقبل الذي هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائري .

إن هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد، فهو وحده الذي يملك الحق في تقرير مصيره وقدره . ونحن أيضاً ضد التمثيل البرلماني لأسباب عديدة . إننا نؤيد إلغاء الوفود المالية ، ومنصب الحاكم العام ، ونقف مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الإقتراع العام بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

إن هذا البرلمان الوطني الجزائري الذي يتكون في عين المكان سيعمل تحت مراقبة الشعب مباشرة ومن أجل الشعب . ونحن نعتقد ، من جهتنا ، بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للشعب الجزائري أن يعبر عن نفسه بحرية وبصراحة بعيداً عن كل الضغوط والمناورات الإدارية[1] . . .

مصالي الحاج

رئيس نجم شمال أفريقية والمدير السياسي لجريدة (الأمة)

المصدر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...ج.3، مرجع سابق، ص.265-264-263.

- ملحق 04: صورة موريس فيوليت.

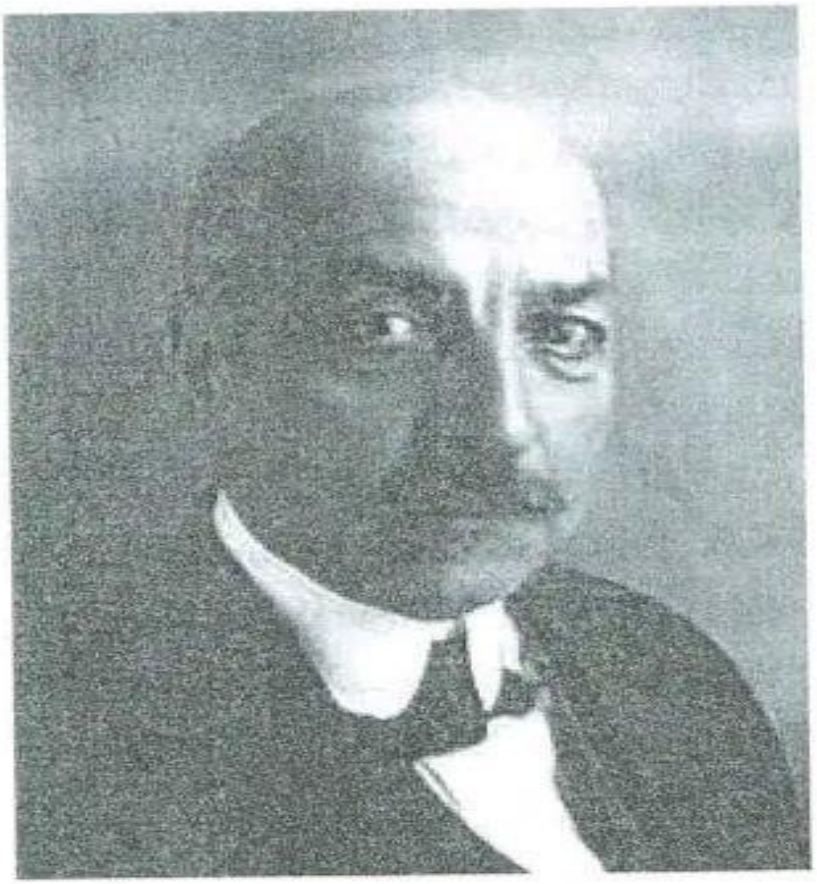

المصدر: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ص.240.

- ملحق رقم 05: محتوى مشروع بلوم فيوليت.

ما هو برنامج فيوليت؟

الفصل الأول ـــ يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسويين بالعمالات ث بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية ع بالحقوق السياسية التي للفرنسويين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية ما عدا تطبيق ريع الفرنسوي الخاص بزوال الحقوق السياسية.

أولا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بارحوا الجيش برتبة ط.

ثانيا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين وا الجيش برتبة «باش شاوش» أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية خمسة عشر عاما وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن سيرة.

ثالثا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين قضوا خدمتهم العسكرية سلوا جمعيا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب.

رابعا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بأيديهم احدى ادات العليا الآتية: شهادة التعليم العالي وباكالورية التعليم الثانوي ادة البروفي العليا والبروفي الثانوية وشهادة الدروس الثانوية وشهادة س وشهادة الخروج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي تجاري وكذلك المتوظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمناظرة.

خامسا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون المنتخبون بالحجرات رية والفلاحية أو المعينون من طرف مجلس إدارة جهة إقتصادية ومن ، الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري على الشروط المبينة بالفصل الثاني.

.../...

سادسا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباش اغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن الأربعة أعوام.

ثامنا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحرزون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا ـــ العملة الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتبة نقابات العملة المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.

الفصل الثاني ـــ ان مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندما تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام. وستعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

الفصل الثالث ـــ إن الأحكام المنصوص عليها بقانون 2 فيفري 1852، الفصيلة 15 و 16 وكذلك كل عزل وقع ازاء الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددين 6 و 7 وكذلك تشطيب الاسم من جرائد اللجيون دونور والوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية.

.../...

المصدر: عبد الحميد زوزو، تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، مرجع سابق، ص.103.

ببليوغرافيا

-المصادر:

أولا: باللغة العربية:

1-الجرائد ومجلات:

1. جريدة البصائر.

-السنة الأولى، العدد1، 1936.

-السنة الأولى، 10 جانفي 1936.

-السنة الأولى، العدد 23، 12 جوان 1936.

-السنة الأولى، العدد 24، 19 جوان 1936.

-السنة الأولى، العدد 30، 31 جويلية 1936.

-السنة الأولى، العدد 29، 24 جويلية 1936.

-السنة الأولى، العدد 38، أكتوبر 1936.

-السنة الأولى، العدد 31، 7 أوث 1936.

-السنة الأولى، العدد 39، 17 أكتوبر 1936.

-السنة الثانية، العدد 23، جانفي 1937.

-السنة الثانية، العدد 85، ديسمبر 1937.

-السنة الثانية، العدد 93، 31 ديسمبر 1937.

-السنة الثانية، العدد 78، أوث 1937.

-السنة الثانية، العدد 80، سبتمبر، .1937

2- مجلة الشهاب.

-مجلد 12، جزء 4، 5جويلية 1936.

-مجلد 12، جزء 4، جويلية، 1936.

-مجلد 12، جزء 5، 5 جويلية 1936.

-مجلد 12، جزء 6، سبتمبر 1936.

-مجلد 12، جزء 7، أكتوبر 1936.

-مجلد 13، جزء 4، جوان 1937.

-مجلد 13، جزء 5، جويلية 1937.

-مجلد 13، جزء 8، أكتوبر 1937.

-مجلد 13، جزء 9، نوفمبر 1937.

ثانيا:باللغة الفرنسية:

1-مجلات:

1- l'écho d'aljer, 26 eme année, n^0 9806,02 mars 1937.

2-l'écho d'aljer, 26 eme année, n^0 9807,12 juillet 1937.

2- الكتب المنشورة:

1. الإبراهيمي مُحَّد البشير، **أثار الإمام البشير الإبراهيمي (1956-1954)**، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، جزء 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1927.
2. الإبراهيمي مُحَّد البشير، **آثار الإبراهيمي (1940-1929)**، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، جزء1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
3. الإبراهيمي مُحَّد البشير، **عيون البصائر**، جزء 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
4. ابن باديس عبد الحميد، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، حواشي من الصميم استبصار في خطوط المرايا الماضية، جزء 3، دار الغرب للنشر والتوزيع.
5. بوتفليقة عبد العزيز، **مذكرات مصالي الحاج 1889-1938**، ترجمة مُحَّد المعراج، 2007.
6. بن العقون عبد الرحمان، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1936-1920**، جزء1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1984.
7. بن العقون عبد الرحمان، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945**، جزء 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
8. بن خدة يوسف، **جذور أول نوفمبر**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الشطايبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
9. عباس فرحات، **ليل الإستعمار**، ترجمة أبو بكر الرحال، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2005.
10. المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

11. خير الدين مُحَمَّد، **مذكرات الشيخ خير الدين**، جزء 1، دار حلب للنشر، الجزائر، 1985.

2-المراجع:

أولاً باللغة العربية.

1: الكتب المنشورة.

1. ابن قينة عمر، **صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
2. أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، 1986.
3. أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.
4. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1930**، جزء1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
5. بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
6. بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، جزء2، دار الهدى، الجزائر، 2009.
7. بن جابو أحمد، **مُحَمَّد العزيز كسوس وسيرته**، 1903-1965 أسره وسيرته.
8. بوصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، دار مداد، الجزائر، 2007.
9. تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط.2، 1981.
10. تميم آسيا، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، دار المسك للنشر والتوزيع، 2008.
11. حسن عيسى، **الحرب العالمية الأولى**، عمان، ط.1، 2001.
12. الخطيب أحمد، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها على الإصلاح في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
13. الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج.1، الجزائر، 1986.

14. زروقة عبد الرشيد، **جهاد ابن باديس ضد الإستعمار الفرنسي في الجزائر (1913–1940)**، دار الشهاب، بيروت، ط.1، 1999.

15. الزبيري مُحَمَّد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، الجزائر، 1984.

16. الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات كتاب العرب، ج.1، 1999.

17. زوزو عبد الحميد، **تاريخ التحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

18. زوزو عبد الحميد، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914–1939 نجم شمال إفريقياوحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

19. زوزو عبد الحميد، **دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين**، الجزائر، 1974.

20. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930**، ج.2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

21. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1945– 1930**، ج.3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.4، 1992.

22. سليمان نوار عبد العزيز، عبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحربالعالمية النازية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2014.

23. شيخ بوشيخ، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1962–1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.

24. صاري أحمد، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تقديم أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، الجزائر، 2004.

25. عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

26. العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

27. العسلي بسام، **جهاد الشعب الجزائري قادة الجزائر التاريخيون**، ج.3، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، 2009.

28. عبدون محمود، **شهادة مناضل من الحركة الوطنية**، منشورات دحلب، الجزائر، 1985.

29.عبد المؤمن إبراهيم، **الوحدة المغاربية في العربية الإسلامية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1954**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020.

30.فيلالي عبد العزيز، **عبد الحميد بن باديس**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ج.1، عين مليلة، الجزائر، 2013.

31.فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر**، دار العلوم، باتنة، الجزائر.

32.قنانش مُحَمَّد، **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

33.قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939**، ج.1، ترجمة مُحَمَّد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2008.

34.قداش محفوظ، قنان مُحَمَّد، **نجم شمال إفريقيا 1919–1937**، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

35.قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين 1830–1954**، منشورات ANEP الجزائر، 2008.

36.قداش محفوظ، جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات 1930–1962**، ترجمة أوذانية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

37.مقلاتني عبد الله، **المرجع في التاريخ المغرب الحديث والمعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

38.مريوش أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر 1914–1954**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

39.مهساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة الحاج مسعود ومُحَمَّد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003.

40.الميلي مُحَمَّد، **المؤتمر الإسلامي الجزائر**، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2012.

41.مطبقاتي مازن صلاح، **عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي**، دار القلم، دمشق، ط.2، 1999.

42.مريوش أحمد، **محاضرات في تاريخ الجزائر 1900–1954**، ج.2، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1- André noschi, **la naissance du nationalisme**, aljérien edution de minuit, paris, 1979 .

2-Hachemi djiar, **l'algerie histoire sons tobreus des pistes pour l'avenirtome 1**, editons , ANEP,2012.

2- المجلات:

1. إبراهيم لونيسي، **تداعيات اِغتيال المفتي كحول ابن دالي علي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمؤتمر الإسلامي 1936-1939**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخي، مجلد 5، العدد 10، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019.
2. آيت مدور مُحَمَّود، **النضال النقابي في أوساط عمال القطاع الفلاحي في الجزائر في عهد الجبهةالشعبية(1936-1938)**، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد7، عدد3، جامعة بجاية، الجزائر، 2019.
3. بشير سحولي، **مسألة التجنيس عن منصور النخبة الجزائرية المفرنسة (1909-1939)**، جامعة جيلالي، سيدي بلعباس، مجلد 18، عدد 1، أوث 2022.
4. بن حامد سعدية، **إحتفالات مئوية لإحتفال الفرنسي للجزائر قراءة في الأسباب والنتائج**، مجلة البحوث التاريخية، العدد1، جامعة مسيلة، الجزائر، 2020.
5. توميات عبد الرزاق، **الجزائريون وحكومة الجبهة الشعبية (1936-1938) من مطالب الجزائريين الملحةوتقلبات السياسية الفرنسية**، جامعة يحي فارس المدية، مخبر الدراسات المتوسطية عبر العصور، دراسات وأبحاث النجلو العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 14، عدد1، جانفي 2022.
6. توميات عبد الرزاق، **في ذكرى اِنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري حكومة الجبهة الشعبية ومطالبالجزائريين**، عدد27، دراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر1.
7. راجعي عبد العزيز، **العمل النقابي في الجزائر من خلال فترة محطات ومواقف ما بين الحربين (1919-1939)**، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد04، جامعة قسنطينة، 2 سبتمبر، 2017.

8. سومية بوسعيد، **الأحوال الشخصية الجزائرية في ميزان المشاريع الفرنسية الإستعمارية قراءة لمواقف جمعيةالعلماء المسلمين الجزائريون**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، المجلد 09، العدد3، ديسمبر 2018.

9. عبد الرزاق أحمد بهاء، **الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا (1938–1935)**، العدد 17، السنة9، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الكوفة، 2015.

10. قشيش فتيحة، **موقف المستوطنين الأوروبيين من المشاريع الإصلاحية الفرنسية بالجزائر (1919–1947)** جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2019.

11. لهلالي أسعد، **المواقف السياسية للشيخ مُحَمَّد خير الدين المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936 بيان الشعب الجزائري 1943**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلد1، العدد1، جامعة سطيف، 2013.

12. لهلالي سلوى، **الإتجاه الليبرالي الجزائري ومشروع بلوم فيوليت 1936**، جامعة سطيف 2.

13. لخميسي فريحي، **نشاط الحزب الشيوعي الجزائري في الزيبان (1954–1936)**، المجلة التاريخية الجزائرية، مجلد 3، العدد 2، ديسمبر، 2019.

14. مسعودي أمينة، تكران جيلالي، **سياسة الحاكم جول هنري كارد تجاه جمعية علماء وجماعة النخبة فيالجزائر(1935–1930)** ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018.

15. يمينة مجاهد، **النشاط السياسي للنخبة الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1919–1939**، قسم التاريخ وعلم الآثار، جتمعة أحمد بن بلة1، الجزائر، .2021

3– الرسائل الجامعية.

1. بوشو وليد، **عهد موريس فيوليت وكتابه هل ستعيش الجزائر 1925–1938**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، 2016-2015.

2. بن حسين كريمة، **الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى سنة 1939**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، أكتوبر 1984.

3. جيلالي حورية، **النشاط السياسي والحياة النيابية، مدينة مستغانم فيما بين الحربين العالميتين 1919–1939**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2017.

4. شبوب مُحَمَّد، **الحرب العالمية الثانية 1939–1945**، دراسة سياسية اقتصادية إجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014-2015.

5. عمري الطاهر، **النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع 1900–1940**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، قسنطينة، 2003-2004.

6. علان أسماء، **الجزائر على عهد الجبهة الشعبية 1936–1937**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2016-2017.

7. غزواتي قدادرة شايب، **الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية 1939–1945**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية 1991م.

8. غانم العربي، **سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التارخ والآثار، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012-2013.

9. قنانش مُحَمَّد، **الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929–1939**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث.

10. مدور خميسة، **الجزائر المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865–1962**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، 2017- 2018.

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
الشكر **الإهداء**	
مقدمة	**أ– ن**
الفصل الأول:الأوضاع العامة قبل تشكيل الجبهة الشعبية.	**7 – 25**
المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائر.	**7**
المبحث الثاني: الأوضاع العامة في فرنسا.	**23**
الفصل الثاني: وصول الجبهة الشعبية الفرنسية للحكم وأهم أعمالها.	**28–53**
المبحث الأول: وصول الجبهة الشعبية للحكم وفوزها في الانتخابات.	**28**
المبحث الثاني:أعمال الجبهة الشعبية.	**33**
المبحث الثالث: المؤتمر الإسلامي جوان 1936.	**35**
الفصل الثالث: مشروع بلوم فيوليت –le projet Plum Violette	**56–77**
المبحث الأول: ظهور المشروع.	**56**
المبحث الثاني:المواقف المختلفة من المشروع.	**63**
المبحث الثالث: مصير المشروع.	**71**
الفصل الرابع: سقوط حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية.	**79–100**
المبحث الأول: موقف الحركة الوطنية من الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي.	**79**
المبحث الثاني: سقوط حكومة الجبهة الشعبية.	**93**

خاتمة.	102
ملاحق.	105
قائمة المصادر والمراجع.	114